



آب
٢٠١٥

تصدر عن: بديل / المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطن واللاجئين
عضو استشاري في المجلس الاقتصادي والاجتماعي / الأمم المتحدة

العدد (٦٣)
السنة الثالثة عشرة

مساعدات الأونروا حق وليس امتيازاً



شاهد في هذا العدد:

- عييس قرافق (بيت لحم)
- تيسير محيسن (غزة)
- أحمد القسيس (بيت لحم)
- أنيس قاسم (عمان)
- نعميم مطر (غزة)
- رانيا ماضي (كندي)
- تيري رمبول (كندا)
- نضال العزة (بيت لحم)
- رجا أغبارية (أم الفحم)
- معتصم حمادة (سوريا)

ملف العدد:

اللاجئون الفلسطينيون: حق المشاركة والتمثيل

حق العودة

رؤية إستراتيجية حول الأونروا:

الأزمة المالية المزمنة، الالتزامات حيال اللاجئين الفلسطينيين، والمسؤولية الدولية



شعار الأمم المتحدة على جدران أحد مدارس وكالة الغوث في قطاع غزة. شباط ٢٠١٣ (المصدر: middleeastmonitor.com)

بالتوافق مع الهدف المعلن لإسرائيل، والصهيونية العالمية، للإغاء وكلة الأونروا ودورها، لما تمثله من هيئة دولية شاهدة على جريمة النكبة وتهجير أكثر من ثلثي الشعب الفلسطيني من دياره الأصلية. عليه، فإن هذه الورقة تؤكد أن الأزمة المالية في جوهرها هي أزمة سياسية بامتياز، وتتطلب تدخلًا سياسياً إستراتيجياً، وليس مجرد معالجة طارئة للوضع الحالي، الأمر الذي يستدعي التأكيد على ثلاثة منطلقات أساسية:

١- رغم الحاجة الملحة لمعالجة الأزمة المالية الحالية على وجه السرعة - هذه الأزمة المتمثلة في توفير ١٠١ مليون دولار لسد العجز حتى نهاية العام الحالي)، ورغم الحاجة لتدخلات فورية من قبل الأمين العام، والأمم المتحدة، والأسرة الدولية، إلا أن هذه الورقة تهدف إلى وضع أسس المعالجة الإستراتيجية المطلوب العمل عليها على كافة المستويات، وبالأخص من قبل منظمة التحرير الفلسطينية.

تجدر الإشارة إلى أن عدد الطلاب المستفيدين من الأونروا يبلغ ٤٩٠ ألف طالب، منهم حوالي ٣٢٠ ألف طالب في الضفة الغربية وقطاع غزة، وأن طاقم الموظفين في قطاع التعليم قرابة ٢٣ ألف موظف غالبيتهم في الأرض المحتلة عام ١٩٦٧.

٢- رغم أن إجراءات الأونروا الأخيرة فيما يتعلق بتقليل صنوف الموظفين، وتشجيع التقاعد المبكر في ظل إتباع سياسة عدم تشبيب موظفين جدد، وما بات يعرف بقانون الإجازة القسرية الباطل في أساسه، والتلويع بتأجيل العام الدراسي وغيرها تمس قطاع موظفي الأونروا مباشرة، إلا أن الأزمة أكبر وأوسع من حقوق ومتطلبات نقابية لأن المستهدف الأكبر منها هو مجموع اللاجئين الفلسطينيين بما ينتقص؛ بل يهدى حقوقهم الإنسانية الأساسية، ويهدى حقوقهم السياسية، وعلى الأخص حقوق اللاجئين في العودة إلى ديارهم الأصلية، واستعادتهم لممتلكاتهم، وتعويضهم عملاً بحقهم من أصرار بموجب القانون الدولي وقواعد العدالة وقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٩٤ لعام ١٩٤٨، وقرار مجلس الأمن رقم ٢٣٧ لعام ١٩٦٧.

٣- رغم إدراكنا لحجم الخلل الإداري والمالي والإجرائي الذي يعتري جسم الأونروا، والذي يتوجب تناوله ومعالجته لاحقاً، إلا أن المعالجة المطلوبة يجب أن تتركز على معالجة جذور الخلل المزمن، وهذا يقتضي بأن تهدف المعالجة إلى تعزيز دور وصلاحيات وإمكانيات الأونروا، وليس المساس بها، ولعله من الجدير قوله هنا، بحسب دراسة واستطلاع رأي أجراه بديل - المركز الفلسطيني لحقوق المواطن واللاجئين خلال العام ٢٠١٥، أن الغالبية الساحقة من اللاجئين ترى أن تراجع

ورقة مقدمة من القوى السياسية لمنظمة التحرير الفلسطينية، الشبكة العالمية لللاجئين، والجان الشعبي، والمؤسسات الأهلية الوطنية في محافظة بيت لحم إلى:
السيد الرئيس محمود عباس (أبو مازن) رئيس دولة فلسطين، رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية
الأخوة أعضاء اللجنة التنفيذية، ودائرة شؤون اللاجئين في م.ت.ف
الأخوة والرفاق قيادة القوى والفصائل والأحزاب السياسية
رئيس وأعضاء الحكومة الفلسطينية

تحية الوطن وبعد،

لأن قضية اللاجئين الفلسطينيين الممتد منذ ٦٧ عاماً تشكل جوهر القضية الفلسطينية، وأن حقوق اللاجئين وفي مقدمتها حق العودة لديار الأصلية، وحق استعادة الممتلكات والتعويض تتمثل معيار العدالة لأي حل سياسي، وأن ضمان تمنع اللاجئين الفلسطينيين بحقوقهم الإنسانية، أسوةً بغيرهم من لاجئي العالم، هو مسؤولية دولية واجبة لهم إلى حين التوصل لحل نهائي لقضيتهم وفق القانون الدولي وقرار الجمعية العامة رقم ١٩٤ لعام ١٩٤٨، وقرار مجلس الأمن رقم ٢٣٧ لعام ١٩٦٧، وأن أزمة تمويل الأونروا سياسية بامتياز، وليس مجرد أزمة عابرة، ولا هي مجرد مطالب نقابية، وأنكم تتحمّلون المسؤولية الوطنية في الدفاع عن قضية شعبنا العادلة، وحقوقه الوطنية المشروعة، تتوجّه إليكم بهذه الورقة، متمنين عليكم مناقشتها وتطويرها واعتمادها كإستراتيجية وطنية للتعامل مع الوضع المتدeteriorating للأونروا، وانعكاساته باللغة الخطورة على القضية الفلسطينية، وجوهرها حق عودة شعبنا اللاجي لدياره ومدنه وقراه التي شرد منها بقوّة الاحتلال الغاشمة.

عن الورقة وأهدافها:

تمثل هذه الورقة خلاصة اجتماعات مكثفة ومتواصلة ترتكز على بحث أزمة الأونروا المالية المزمنة: خلفياتها، تداعياتها، وأشارها على قضية اللاجئين الفلسطينيين، وحقوقهم الأساسية المكفولة بموجب العرف الدولي، والقوانين والقرارات الدولية.

ورغم أن هذه الورقة تأتي في ظل الأزمة المالية الحالية للأونروا، إلا أنها ترصد المحاذير القانونية والسياسية الإستراتيجية الكامنة وراء الأزمة.

ومن الأهمية بمكان الإشارة إلى أن الورقة، لا تتعامل مع الأزمة الحالية بمعرض عن حالة التراجع غير المسبوق في مستوى الحماية الدولية الواجبة لللاجئين، وبالتالي فإنها ترى في الأزمة الحالية حلقة من حلقات سياسة منهجة، تتسق فيها وتنفذها الدول الغربية المتنفذة في السياسة الدولية بما يتوافق وأو

الافتتاحية

المطلوب إستراتيجية وليس خطوات متناثرة!

يتناول هذا العدد ملفين أساسيين: الأول أزمة الأونروا المزمنة وليس الطارئة كما يقال خطأ، وحق اللاجئين في المشاركة والتمثيل في صناعة الحل الدائم لقضاياهم.

لا يقل أي من الموضوعين أهمية عن الآخر بالمعنى الإستراتيجي، وبالذات في السياق الفلسطيني؛ بل ربما أكثر من ذلك يمكن القول أنهما يندرجان ضمن نفس السياق الذي أدبت جريدة "حق العودة" إلى التبني له منذ سنوات، ألا وهو غياب استراتيجية فلسطينية، لعل مراجعة سريعة لافتتاحيات "حق العودة" خلال السنوات الخمس الماضية، على الأقل، تظهر بوضوح تكرار النساء وتركيزه على ضرورة وضع استراتيجية وطنية شاملة تكون قادرة على التعامل مع مختلف القضايا ذات الصلة، لا بمنطق ردات الفعل، بل بمنطق المراكلة البناءة. ولعله من نافل القول هنا أن التهجير المستمر للفلسطينيين داخل وطنهم على جانبي الخط الأخضر، والتهجير المتعدد لللاجئين من بلدان الشتات، وفشل ما جداً يعرف بالمجتمع الدولي، والمفاوضات، وتردي الأوضاع الإنسانية وغيرها من مظاهر غياب الحماية الدولية والوطنية، أصبحت أكثر بروزاً اليوم، وربما أكثر إلحاحاً للمعالجة.

أزمة تمويل الأونروا ليست جديدة ولا طارئة، إنها متعددة سنواها ومتراكمة، وقد بُرِزَت وتصاعدت بوضوح مع مطلع التسعينيات، وأخذت تتفاقم شيئاً فشيئاً حتى وصلنا إلى حافة الهاوية. يعتقد البعض، وهذا خلل جسيم، أن الأزمة هي في جمع المئة مليون دولار، وبالتالي، فإن الجهود الرسمية للأونروا، والأمين العام للأمم المتحدة، والجهود الفلسطينية، والعربية وبعض الجهات الدولية تسعى لسد العجز المالي بالطريقة التقليدية المعتادة، أي جمع ما يمكن جمعه من تبرعات وهبات لتبسيير الحال، ولكن أياً من هذه الجهود لم تتناول جوهر الموضوع المتمثل في سبب الأزمة المزمنة المتكررة. لا نعتقد أن الأمر يتم عن جهل أو عدم معرفة، بل تنفيذاً لسياسات منهجة، طوعاً أو جبراً، تهدف في المحصلة إلى إنهاء قضية اللاجئين الفلسطينيين وتصفية حقوقهم عبر الدمج القسري، الذي يجري بمزيد من التبيّن، والتشتت، والإهمال، والتمييز، والإذلال... الخ.

أما موضوع التمثيل والمشاركة في صنع الحل الدائم لقضايا اللاجوء، وrogأن أكثر من ثلثي الشعب الفلسطيني من اللاجئين، فطالما جرى إسقاطه من أي اعتبار دولي، ولاحقاً من الاعتبار الوطني. حتى اليوم لا يجري التعامل مع هذا المبدأ الراسخ في مواليق وعرف القانون الدولي لللاجئين كحق لا يقل قيمة عن حقوق أخرى مثل العودة والحماية الدولية وغيرها. فاللاجئون الفلسطينيون، وهذا مظهر من مظاهر غياب الحماية وتقسيم الهيئات الوطنية والدولية، مغيّبون عن دوائر صنع القرار التي تتناول مصيرهم وحقوقهم، لا يقتصر هذا الأمر على المفاوضات، بل يمتد ليشمل استثنائهم من الإلاء بأيديهم في احتجاجاتهم الإنسانية وكيفية معالجتها إلى أن يتم التوصل إلى حل نهائي وفق القانون الدولي والقرارات ذات الصلة. وهذا لا يقتصر على الهيئات الوطنية، بل يمتد إلى الهيئات الدولية المكلفة والمكلفة بإجراء هذا الاستشارات وتقديرات ومراجعات. لم تصمم هذه الآلية لغرض دعائية أو تباهياً بالديمقراطية، بل لأنّه ثبت عالمياً وتراثياً وبالوجه القطعي أن ما من اتفاق تسوية أو سلام يدوم بدون أن يشارك فيه أصحاب الحقوق بالاستشارة، والتمثيل والمشاركة في صنع وتطبيق الحل الدائم.

مرة أخرى نقول: إذا كان المطلوب إعمال وإنفاذ الشرعية الدولية، فإنه ليس صحيحاً أن الشرعية الدولية تكون بالانضمام إلى المحكمة الجنائية الدولية وحدها، أو بتركيز كل أو جل العمل والجهد على المحكمة وتنقيقاتها. إن الإستراتيجية المطلوبة لإعادة الضمور القوي والفاعل والمنتج للقضية الفلسطينية وحقوق الشعب الفلسطيني يقتضي العمل على كل الجهات. ورغم أن هذا الشرط يعتبر بدبيهياً، إلا أنه غير متحقق حتى يأخذ على المستوى الفلسطيني، فمثلاً ما الذي يمنع من التقدم بطلب للجمعية العامة لجعل موازنة الأونروا الأساسية جزءاً من مساهمات الدول الإلزامية؟ ما الذي يمنع من تعزيز مشاركة اللاجئين في صنع الحل الدائم؟ ما الذي يمنع من طلب الانضمام إلى محكمة العدل الدولية صاحبة الولاية الأوسع على الدول وليس الأفراد؟ ما الذي يمنع من مساعدة دول الشتات العربية والأجنبية عن التمييز ضد اللاجئين الفلسطينيين؟ ما الذي يمنع من إطلاق المبادرات الشعبية لفرض الوجود الفلسطيني في تحدٍ صريح لنظام الاحتلال على المناطق المصنفة "ج"؟ ما الذي يمنع من الخروج من عباءة الراعي الأمريكي واحتضاناته؟ كل هذه أمثلة لا أكثر، تظهر عقم الخطوات الفلسطينية المتناثرة هنا وهناك ضمن ما يسوق باعتباره استراتيجية. نحن بحاجة إلى إنجازات لا استعراضات وانتصارات يسميها أصحابها أنفسهم رمزية.

حق العودة

٣

٢٠١٥ آب

- ١- التوجه إلى الأمين العام للأمم المتحدة، السيد بان كي مون، بطلب رسمي باسم منظمة التحرير الفلسطينية، لتوفير موازنة العاجلة الازمة للأونروا، حتى لو كان ذلك من خلال موازنة الأمم المتحدة نفسها؛
- ٢- التوجه عبر المجموعة العربية، ومنظمة المؤتمر الإسلامي، ودول عدم الانحياز لاستصدار قرار أممي عبر الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها القادمة في أيلول، يتم بموجبه:
 - أ. جعل موازنة الأونروا الأساسية الازمة لتنفيذ البرامج الأساسية للأونروا، جزءاً من المساهمات الإلزامية لدول الأمم المتحدة لضمان استدامتها واستقرارها، أسوة بغيرها من الوكالات الدولية المتخصصة؛ وعدم إيقاعها رهن التبرعات والمنح الطوعية للدول؛
 - ب. توسيع ولاية وصلاحيات الأونروا بما يكفل قدرتها على الوفاء بالتزاماتها حيال اللاجئين وحقوقهم الإنسانية، ويستجيب لاحتياجاتهم المتزايدة ونموهم الطبيعي.
- ٣- التوجه إلى المفوضية العليا لشؤون اللاجئين لحثها على الاضطلاع بدورها حيال سد فجوة الحماية التي يعاني منها اللاجئون الفلسطينيون، أسوة بغيرهم من لاجئي العالم، خصوصاً وأن لجنة التوفيق الدولية حول فلسطين التي كانت كلفت بتوفير الحماية للأونروا إلى جانب الأونروا، لم تتعهّد فاعلةً منذ أواسط الخمسينيات.
- ٤- تنظيم فعاليات شعبية مستمرة تتعدد فيها الشعارات والمطالبات والجهود، في مناطق عمل الأونروا: (فلسطين المحتلة عام ١٩٦٧ (الضفة الغربية والقدس وقطاع غزة)، سوريا، لبنان، الأردن)، وإطلاق فعاليات مناصرة دولية على مستوى العالم، لرفد الجهد الرسمية، وللضغط على حكومات الدول المتواطئة في مشروع تصفية الأونروا وقضية اللاجئين، المباشرة في حملات ومؤتمرات تعنى شعبية وإعلامية في كافة المناطق.

للانقسام من حقوق اللاجئين

نعم للحماية الدولية الشاملة للاجئين
الفلسطينيين

المنع بالحقوق الإنسانية الأساسية حق للاجئين
ومسؤولية دولية
العودة حق وإرادة شعب

- ٥- يتم التوصل لحل دائم تطبيقاً لقرار الجمعية العامة لعام ١٩٤٨، وقرار مجلس الأمن رقم ٢٣٧ لعام ١٩٦٧.
- ٦- الأزمة المالية للأونروا، وبصرف النظر عن حجم المبلغ المطلوب لسد النقص الحالي، هي أزمة سياسية وقانونية في جوهرها، يتتحمل مسؤوليتها الأمم المتحدة والدول منفردةً ومجتمعةً، ولا يتحمل ولا يجوز بأي حال من الأحوال أن يتتحمل مسؤوليتها اللاجئ الفلسطيني.
- ٧- التعامل مع هذه الأزمة يجب أن يكون على أعلى مستوى سياسي وشعبي. على المستوى السياسي من جهة منظمة التحرير الفلسطينية المطلوب حراك واسع ونشط وفوري على مستوى الدول والهيئات. أما على المستوى الشعبي، فالمطلوب حراك وطني وشعبي منظم وواسع ومتواصل.
- ٨- يتكامل كلا التحررين: السياسي والشعبي على المستوى القانوني من أجل إحداث التغيير من جهة الأمم المتحدة والهيئات الدولية المعنية بما يكفل حل الأزمة جذرياً.
- ٩- وجوب التمييز بين تقدير الأونروا، والخلال في عملها، بما في ذلك الإجراءات الطارئة المتخذة مؤخراً من جهة، وواعضي السياسات (المانحين والدول المتنفذة) من جهة ثانية. إن دفع الأونروا لاتخاذ ما يعرف بالإجراءات العاجلة، والاضطرارية مثل التلویح بتأجيل العام الدراسي، أو فرض نظام الإجازة القسرية، أو الترويج إلى الانهيار المالي-الإداري الوشيك للأونروا، هي سياسات تأتي كجزء من مشروع سياسي أكبر يستهدف إلغاء الأونروا نفسها، وهذا يتطلب من الشعب الفلسطيني (ومتف) حماية وجود الأونروا واستمرار عملها احتياجاتها المالية والتزاماتها تجاه اللاجئين.
- ١٠- الحاجة إلى إسناد دولي من الدول العربية، ومنظمة المؤتمر الإسلامي، ودول عدم الانحياز، ومجموعة دول بريكس. هذا الإسناد لا يجب أن يؤدي إلى الوقوع في فخ تحويل العبء للدول العربية أو المضيفة؛ بل يتطلب تعزيز المسؤلية الدولية وجود الأونروا ودورها.

المعالجة الإستراتيجية والخطوات العملية

المطلوبة: وعلىه، فإننا نرى أن الخطوات العملية التالية تشكل المدخل الأنسب لحملة سياسية وشعبية وقانونية تتحقق المعالجة الجذرية المطلوبة للأزمة.

الأونروا جسيم وكبير، وهذا يؤثر على الاستقرار في المنطقة برمتها، وتري أن الأولية الآن يجب أن تتركز على تعزيز الحماية الإنسانية للأونروا. وبالتالي فإن الأغلبية الساحقة من أبناء شعبنا اللاجئ، يؤكدون على وجوببقاء الأونروا إلى حين حل قضيتهم بموجب القانون الدولي والقرارات ذات الصلة.

قراءة للمعطيات والحقائق الراهنة:

- ١- لجنة التوفيق الدولية حول فلسطين (UNCCP)، والتي تأسست بموجب القرار ١٩٤ من أجل توفير الحماية الشاملة للاجئين وتنفيذ القرار المذكور بما في ذلك تسهيل العودة واستعادة الممتلكات، والتعويض، والتأهيل، غطت عن العمل منذ مطلع الخمسينيات، بسبب عدم تعاون إسرائيل وعدم جدية الدول في التعامل مع القرار، والأهم هنا، أنه لم يتم إكمال مهماتها (توفير الحماية وتنفيذ القرار ١٩٤ لأية هيئة دولية أخرى مما خلق فجوة كبيرة في الحماية الدولية: الفيزيائية والقانونية والإنسانية للاجئين منذ ذلك الوقت. إن تأسيس الأونروا جاء لاحقاً للقرار ١٩٤، وتحديداً لمساعدة لجنة التوفيق الدولية حول فلسطين في تحمل مسؤوليات تقديم المساعدة الإنسانية للاجئين، وليس بديلاً عنها. ورغم توقف لجنة التوفيق عن العمل، لم يتم حتى اليوم توسيع صلاحيات وولاية الأونروا التي أنشئت كهيئة مؤقتة إلى حين تمكين اللاجئين من عودتهم.
- ٢- إن تأسيس الأونروا بموجب القرار ٣٠٢ لعام ١٩٥٠، كان لغايات مؤقتة، على اعتبار أن الحال النهائي كان يفترض أن يكون في أسرع وقت ممكن بحسب القرار ١٩٤. ولذلك، تم الاتفاق في حينه ما بين الدول على أن موازنة الأونروا ستعتمد على التبرعات الطوعية الدول، حيث لم تكن هناك حاجة لجعلها إلزامية على الدول، أو جزءاً من موازنة الأمم المتحدة. ورغم تواصل تجديد ولاية الأونروا منذ ذلك الحين، بقيت موازانتها تعتمد على التبرعات والمنحة الطوعية؛ حيث أن ٩٧٪ من موازنة الأونروا اليوم تعتمد على المساهمات الطوعية، وبقيت وبالتالي غير مضمونة وغير مستقرة، ولا تستجيب لاحتياجات اللاجئين الأساسية، ولا لنموهم الطبيعي، أو للتهجير المستمر من قبل إسرائيل أو بسبب التهجير اللاحق للاجئين من دول اللجوء الأول.
- ٣- إن أزمة الأونروا المالية ليست حدثة ولا طارئة، فبمراجعة بسيطة لتقارير الأونروا نفسها، يظهر التراجع المتواصل منذ عقود جلياً، وبتدقيق حجم التراجع يظهر أنه أصبح جسيماً خلال العقدين الأخيرين وتحديداً ما بعد أوسلو، ويزداد هذا التراجع أكثر ما يربز في إلغاء برامج بالكامل، أو الاستعاضة عنها بتدخلات طارئة، وتقليل خدماته واستبداله حيث النوعية والكمية، وبوقف التوظيف واستبداله بتعاقدات سنوية، واستثناء قطاعات من اللاجئين من إمكانية الانتفاع بخدمات الأونروا بموجب معايير تعبيرية، وبروز توجهات مشبوهة لتوكيل أطراف وشركات (متعاقدين من الباطن) تتولى القيام بتقديم الخدمات للاجئين تمهدًا لبيعها لهم.
- ٤- إن تراجع حجم مساهمات الدول الغربية بشكل منهجي، وربط المساهمات بشروط سياسية، وبرامج غير مرتبطة بالأزمة الاقتصادية العالمية، حيث أن التراجع قد بدأ قبلها بعقدتين. ويلاحظ أن تراجع مساهمات أكبر المسؤولين الثلاث (الولايات المتحدة، الاتحاد الأوروبي، كندا) كان مضطرباً ومرتبطاً بشروط أثرت بشكل جوهري في مستوى خدمات الأونروا وبرامجها. وقد ترافق ذلك، على سبيل المثال، بوقف برنامج الإغاثة العام بحجة أن نفس الدول المانحة للسلطة الفلسطينية هي نفسها التي تموّل الأونروا، وإن المنتفعين من الأونروا هم ذاتهم المنتفعون من المنح المقدمة للسلطة الفلسطينية. كما ترافق تراجع المساهمات



داخل مدرسة ذكور مخيم الشاطي الإعدادية، غزة، تشرين الأول ٢٠١٢ (تصوير: إبراهيم برق)

حق العودة

ورقة موقف حول أزمة تمويل الأونروا، والمسؤولية الدولية، وإطار الحل والتدخل الدولي على المديين القريب والبعيد بما يضمن المحافظة على الأونروا ودورها، ويؤكد حقوق اللاجئين الفلسطينيين الأساسية

ورقة صادرة عن مجلس منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية



مسيرة جماهيرية حاشدة أمام مقر الأونروا، بيت لحم، آب ٢٠١٥ (تصوير: بدبل)

بدبل مؤكداً إلى أن هذا الخيار الأخير ينتمي بدعم قوي في أوساط اللاجئين الفلسطينيين، ولا سيما في الضفة الغربية.

إلى حين إنفاذ هذا الحل، فلا غنى على الإطلاق عن الدور الذي تؤديه الأونروا في تقديم الخدمات الأساسية لللاجئين الفلسطينيين، وهو دور يستدعي توفير ما يكفيه من التمويل على جناح السرعة. وفي الوقت الذي نشهد فيه استمرار أزمة التمويل الراهنة، تتواصل بموازاة هذه الأزمة مجموعة متعددة من المصاعب والمشاق التي يكابدها اللاجئون الفلسطينيون.

وفي ضوء ما تقدم، يدعو أعضاء مجلس منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية:

١. المفوض العام للأونروا، السيد بيير كريبيو، إلى إعادة النظر في نطاق ترسيم الوكالة على تنفيذ التدابير الطارئة والاقتراحات التي تجريها على الخدمات الأساسية، وأن تترك بدلاً من ذلك على تحديد وتوجيه مصادر تمويل طويلة الأمد بغية تجاوز هذا العجز.

٢. السيد بان كيمون، بصفته الأمين العام للأمم المتحدة ورئيس المجلس التنفيذي لتنسيق تمويل وبرامج وكالات الأمم المتحدة، إلى دراسة جميع التدابير المتاحة، بما فيها تخصيص جزء من موازنة الأمم المتحدة وكالة الأونروا على وجه السرعة، وتمكنها بالتالي من الوفاء بولاليتها وإنفاذها.

٣. المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين إلى إلقاء العمل على جسر الفجوة التي تشوّب الحماية القانونية، والتي يعاني اللاجئون الفلسطينيون منها على مدى ربح طويل من الزمن أولوية تتبوأ موقع الصدارة في عمل المفوضية.

٤. الجمعية العامة للأمم المتحدة إلى دراسة إصدار قرار يعني بضمان توفير الموارد المالية الكافية لوكالة الأونروا لكي تتمكن من تنفيذ مسؤولياتها. وفي هذا المقام، يجب أن يأخذ هذا القرار في الاعتبار النمو الطبيعي لللاجئين الفلسطينيين وال الحاجة إلى توسيع ولية ومسؤوليات الأونروا.

٥. السيد الرئيس محمود عباس - ومن خلال جامعة الدول العربية ومنظمة مؤتمر العالم الإسلامي ودول عدم الانحياز - إلى صياغة قرار ورفعه إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة، بحيث ينص على جعل موازنة الأونروا الأساسية اللازمة لتنفيذ البرنامج الأساسية جزءاً من المساهمة الإلزامية الواجبة على الدول الأعضاء وذلك، لضمان استقرار واستدامة موازنة الأونروا أسوة بغيرها من الوكالات الدولية المتخصصة. ولتجاوز الوضع الراهن المتمثل في أن ٩٧٪ من موازنة الأونروا الأساسية تعتمد على مساهمات الدول والمنج الطوعية.

(توفير الحقوق الإنسانية الأساسية من إغاثة، وأماوى، ورعاية صحية، وتعليم أساسى). وبرغم محدودية ولایة ومسؤوليات الأونروا بالقيابس إلى معايير الحماية الدولية؛ إلا أنه لا ينبغي التقليل من شأن الأهمية التي تكتسيها بالنسبة إلى اللاجئين الفلسطينيين. فحسبما ورد في الأبحاث الميدانية، التي أجرها مركز بدبل - المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين، مع اللاجئين الفلسطينيين خلال العام ٢٠١٥ في الضفة الغربية وقطاع غزة والأردن ولبنان، صرخ هؤلاء اللاجئون بأن الافتقار إلى المساعدات الإنسانية أو غيابها يشكل أهم التغيرات الملحة التي تعترى الحماية الواجبة لهم. وفي المقابل، أفاد ما نسبته ٨٩٪ من اللاجئين

الذين شملهم المسح في هذه المناطق الأربع بأن هذه التغرة تفرز أثراً يمكن إغفاله على حالة الاستقرار في عموم منطقة الشرق الأوسط. ولذلك، يحتل الدور القيادي الذي تضططر وكالة الأونروا به في معالجة هذه الثغرة أهمية قصوى لا يُستهان به كماتؤكد الغالية الساحقة من اللاجئين الفلسطينيين. وعلاوة على ذلك، يرى اللاجئون

وتتجه لذلك، يعاني اللاجئون الفلسطينيون من قصر

نظر مشترك تجلّى في صورة قصر الحماية الواجبة لللاجئين وتنستزف الموارد الإنسانية الشحيحة أصلًا لدى السلطات المحلية.

وبناءً على ما تقدم، يشكل الواجب الذي يملي على وكالة الأونروا أن تفي بالالتزامات الملقاة على عاتقها النقطة التي ينبعى أن ينطلق منها أي خطاب بشأن المأساة التي لم تزل تعصف باللاجئين الفلسطينيين. ولهذه الغاية، تقع المسؤولية عن تمهين وكالة الأونروا من تقديم الخدمات الضرورية على عاتق هيئة الأمم المتحدة وسائر الدول، وليس فقط الدول المضيفة. وفي كل الأحوال، لا يتحمل اللاجئون أنفسهم هذه المسؤولية ولا يجب أن يلقى

اللاجئون انتقاماً من وكالة الأونروا.

ومع ذلك، يعيد أعضاء مجلس

بتبعات التقصير عليهم. ولذلك، يكتسيها ت توفير القر الكافي من التمويل

القصوى التي يكتسيها ت توفير القر الكافي من التمويل

لوكالة الأونروا بما يتبع لها الوفاء بمسؤولياتها الأساسية

وتفادي زيارة الأعباء على كاهل الحكومات الوطنية في

الدول التي تستضيف اللاجئين الفلسطينيين. وقد أسمهم

المجتمع الدولي في قصور هذا النظام وفشلها، من خلال

إحجامها في بادئ الأمر عن تقديم جسم في الوفاء

بتشان فلسطين وعدم مساندتها ولايتها التي شعن بالتوصل

إلى حل سياسي لقضية اللاجئين الفلسطينيين، ومن خلال

تقديرها الجماعي الذي شهدناه مؤخرًا في عدم تطبيق

المادة (د) من الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين لسنة ١٩٥١

بصورة عادلة ومنتظمة في المحاكم المحلية، ومن خلال

العجز المزمن الذي شاهدناه مؤخرًا

إن المطلوب يمكن في اجتاز حل عادل دائم يحدد

الأسباب الجذرية التي تقف وراء حالة استمرار تهجير

الفلسطينيين وتدني مستويات المعيشة الرديئة التي

يجاهها اللاجئون الفلسطينيون. ومعالجة هذه الأسباب

ويتبغي لهذا الحال أن يتجاوز مجرد الاعتراف بالحقوق

غير القابلة للتصرف لللاجئين الفلسطينيين بالأقوال

لتجميدتها وإعمالها بالفعل على أرض الواقع كذلك.

ولا يمكن لهذا الأمر أن يتصدر النور إلا بوجود وكالة

دولية تكرس نفسها لإيجاد هذا الحل. بحيث تؤدي العمل

المرسوم لها على الوجه الأكمل وتحظى بدعم تام ومتكملاً

بيسر لها التوصل إليه. ولذلك، فهناك حاجة واضحة وملحة

لدعائنا لجنة الأمم المتحدة للتوفيق بشأن فلسطين وإعادة

إحياءها، أو توسيع الولاية الحالية لولاية الأونروا بصورة

رسمية. وفي هذا الإطار، تشير الأبحاث التي أعدها مركز

نحن، الموقعين أدناه، أعضاء مجلس منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية، إذ نطلق من مسؤوليتنا حيال أزمة التمويل الراهنة التي تعصف بوكالة الأمم المتحدة لغاية وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) وتداعياتها، ننتهز هذه الفرصة لنعبر عن قلقنا العميق من هذه المستجدات. إننا، إذ نعتبر عن اهتمامنا الشديد في متابعة الأمر، فإننا ندعوه إلى اتخاذ إجراءات عاجلة لمعالجة الأزمة الراهنة، وإعادة النظر وعلى وجه الاستعجال في المنهجية التي تعتمد ها هيئة الأمم المتحدة وأسرة المجتمع الدولي تجاه مسؤولية توفير الحماية للاجئين الفلسطينيين، الذين بات تعدادهم يتخطى السبعة ملايين لاجئ في هذه الآونة.

لقد أفضى هذا العجز المزمن في التمويل - والذي بلغ ١١ مليون دولار أمريكي في الموازنة الأساسية اللازمة لتنفيذ البرامج الأساسية للأونروا ناهيك عن العجز الهائل في الموازنات المساندة الأخرى - من ضمن أشياء أخرى، إلى تعاظم التوجه إلى تأجيل بدء العام الدراسي وبالتالي تعطيل التحاق نصف مليون طالب فلسطيني في عموم منطقة الشرق الأوسط بمدارسهم (منهم ٣٢٠ ألف في الأرض المحتلة عام ١٩٦٧)، ووقف ٢٣ ألف موظف تكريباً عن العمل ضمن ما صار يعرف بالإجازة القسرية غير المدفوعة (منهم ٦٠٪ في الأرض المحتلة عام ١٩٦٧).

وبدون انتقاد أو تقليل من حقوق عاملينا الأونروا الذين ستمس هكذا اجراءات بحقوقهم؛ إلا أنه ليس من المتصفح مطلقاً أن يتحمل اللاجئون الفلسطينيون تبعات أزمة الموازنة التي تعاني الأونروا منها. فالحق في التعليم وفي الحصول عليه ليس مجرد حق أساسي منوهاً بـ«لبننة أساسية لا يُستغن عنها إلا قامة مجتمع صحي، مستقر يمتاز بفاعليته وحسن أدائه». في هذا الإطار، لا يقل تقديم خدمة التعليم في أهميته عن تقديم الخدمات الإنسانية الضرورية الأخرى. فتأجيل العام الدراسي المقبل لا يمثل مأساة تتحقق بكل طالب من الطلبة الفلسطينيين فحسب، بل ينم عن شكل غير مباشر من أشكال العقوبة التي توقع على عموم أبناء الشعب الفلسطيني. وفضلاً عن ذلك، فمن شأن فجوة التمويل التي تشهدها وكالة الأونروا في هذه الآونة أن تضيف المزيد من الضغوط على كاهل الدول المضيفة في مناطق عمل الأونروا الخمس، التي تعمل بأقصى طاقاتها وقدراتها وتعاني هي الأخرى من عجز مزمن في التمويل الذي يلزمهها لتوفير الحماية الواجبة للاجئين الذين يعيشون على أراضيها. إن الإجراءات المعلنة من قبل الأونروا قد تبدو من الناحية الإدارية الصرفة معالجة لأزمة مالية، ولكنها في الجوهر والآخر تنتهك حقوق اللاجئين

ال الأساسية ولا تتفق مع الصالحات والمسؤوليات المنوط بها بالأونروا. فهي لا تحلل الضرب باللاجئين على أرض الواقع فحسب، بل تشکل سابقة سياسية خطيرة تتمثل في قدرة الأونروا مستقبلاً على تجريد نفسها وبصورة تدريجية من المسؤوليات الملقاة على عاتقها تجاه اللاجئين المكلفة بتقديم الخدمات لهم.

في الحقيقة، إن ولية الأونروا بمسؤولياتها الحالية أضيق من نطاق الحماية الدولية الواجبة للاجئين بموجب القانون الدولي. عليه، ينبغي التأكيد هنا أن معايير الحماية الدولية يجب أن تشمل توفير الحماية الفيزيائية (أي الأمان والآمن)، والحماية القانونية (أي ضمان التمتع بحقوق الإنسان وتحقيق حل عادل دائم، وحماية الممتلكات، واتخاذ كافة السبل لضمان عدم تكرار الفعل الجرمي من خلال المساءلة والمحاسبة لمرتكبي الجرائم الدولية والتي تشمل جريمة التهجير)، والحماية الإنسانية



ملف العدد: اللاجئون الفلسطينيون: حق المشاركة والتمثيل



(المصدر: wafa.ps)

المحاكمة[ة] الأهلية لحقوق اللاجئين

بقلم: تيسير محيسن*

ضالتها أخيراً، نتاج حصارها وحربها الثلاثة واستمرار الانقسام، في تحويل القطاع إلى مخيم كبير مثقل بأعبائه وغير قادر على الفعل حقاً، تدفع به نحو الجوار الإقليمي أو الرعاية الدولية الإنسانية أو العزلة والمحاصر دون أن يشكل لها أي تهديد جدي. أما في الضفة الغربية وبعد جولات من الصراع منذ عام ١٩٦٧، خططت إسرائيل لإعادة التوطين بهدف تصفيية المخيمات وتحويلها إلى أحيا سكنية عادلة تابعة لإدارة البلديات والسلطات المحلية في المدن والمناطق المجاورة طبقاً لمشروع بن فورات. إن سياسات هدم البيوت ومداهمة المخيمات وغيرها، تجري في هذه الأونة في محاولة لإعادة رسم خارطة الضفة لتصبح مجموعة من المعازل "المخيمات أو أماكن تجمع" يسهل السيطرة عليها والتحكم فيها على طريق تقرير مصير الضفة نهائياً. هذا يعني أن إسرائيل انتقلت فعلياً من مواجهة المخيم إلى تحويل سكان الضفة الغربية وقطاع غزة إلى لاجئين جدد، يجري التعامل معهم ضمن سياسات الفصل والعزل على طريق النفي الرمزي والفعلي.

إسرائيل والمخيم: صراع سيميسي

استندت حكومات إسرائيل المتعاقبة، يمينها ويسارها، إلى عقيدة جابوتتسكي في سلوكها تجاه أرض فلسطين وسكانها (الاستيلاء على الأرض، الردع، فرض الأمر الواقع). لقد تبنت إسرائيل هدفاً يتمثل في إنتزاع الإعتراف بها كدولة يهودية بعد أن إستكملت عمليات الاحتلال والإحلال. في غضون ذلك، شكلت المسألة الديمغرافية وبقاء المخيمات العائق الأبرز أمامها. في مواجهة ذلك، طرقت إسرائيل رؤية تقوم على "الحل الإقليمي" الشامل، وليس فقط توطين اللاجئين. وقد تراوح السلوك الإسرائيلي تجاه المخيم بين التدمير والتهجير. ينطوي التدمير في

تهجير وأحوازة بشرية جديدة، حيث تنطوي المؤامرة على خلق مشكلة لجوء عربية شاملة ليكون حالها المؤقت مخيماً وحلها الدائم منفى. وبالتالي، خلق؛ أي نفي الواقع الحالي، باتجاه واقع مجزأً وقائم على كيانات منفصلة وعدائية على أساس مذهبية وطائفية (طبقاً لنظرية برنارد لويس) يسهل الحوار معها والتحكم فيها والسيطرة عليها. لذلك، قد تختار إسرائيل الموافقة على دولة فلسطينية قرية، ستكون بالضرورة دولة لاجئين "مخيمًا كبيراً ومعزولاً ومتحكماً فيه"، وبحكم طبيعتها الجغرافية والسياسية سوف تؤمن لإسرائيل فرصة المزور إلى الإقليم دون أن يتمكن الفلسطيني من إغاثتها أو متعها أو إحداث مشاكل جديدة لها.

إذن مع بقاءه أطول مما يجب، يتحول المخيم في هذه الأونة إلى تقنية في يد خصوم الشعب الفلسطيني، بحيث لم يعد يشكل خطراً على إسرائيل أو حتى على العرب الذين يقاتلون بعضهم بعضاً في حروب طائفية ومذهبية تصب في نهاية المطاف لمصلحة ترسيم خارطة جديدة للمنطقة لا مكان فيها للفلسطيني إلا إذا تماهى مع مسارات هذه الحرب المجنونة. أو إذا قبل بدولة قرمة ستكون بمثابة مخيم كبير. مع الوقت، تحول المخيم إلى تقنية ليس للحفاظ على المقوية وحق العودة وإنما بالضبط للحيلولة دون ذلك ولعل أبغض إشكال التدمير هي تدمير رمزية المخيم وتدمير قدرته على الفعل.

انتقلت إسرائيل فعلياً من مواجهة المخيم إلى تحويل مجمل سكان الضفة الغربية وقطاع غزة إلى لاجئين جدد يجري التعامل معهم ضمن سياسات الفصل والعزل على طريق النفي الرمزي والفعلي. في غزة، حدث هذا الأمر مبكراً. وبعد جولات طويلة من الصراع واستهدفت مخيمات قطاع غزة التي شكلت بؤرة الكفاح المسلح ووجدت إسرائيل

على هوانهم وتخاذلهم فأحكموا قبضتهم عليه ووصل ببعضهم الأمر حد تدمير المخيم وارتكاب مجازر بشعة ضد ساكنيه.

من الواضح أن تفاوت رغبة تدمير المخيمات من حيث شدتها وأسبابها قاد لاحقاً إلى تفاوت في الوسائل والأساليب التي اتبعها كل طرف لتحقيق هذه الرغبة، وقد انقلبت هذه الرغبة بسبب طول فترة الصراع إلى نقدها. أي رغبة جميع الأطراف فيبقاء المخيم، بينما فشل الإسرائيليون في الدفع نحو التوطين، وخشية الضغط عليهم من أجل إعادة هؤلاء اللاجئين، فضلوا بقاء المخيم على نحو لا يشكل خطراً أمنياً عليهم من خلال إستراتيجية استهداف متعددة الوسائل والأساليب وطبيعة المدى. وأمام عجز الفلسطينيين عن تحقيق حلم العودة ورفضهم للتوطين آثروا البقاء في "حالة وسطى" فجعلوا المخيم نقطة انطلاق للثورة، وأحكم العرب حصارهم عليه وقبلوا على مضض ابقاء المخيم منتظرين فرصة مواتية لتدمره دون أن تنشأ تداعيات غير مرغوبية من منظور كل طرف.

وتصادرت الجهود والمؤامرات لدفع الفلسطينيين للانتقال من حالة اللجوء إلى حالة المنفى، فقد أعياه التعب من حياة انتظارية ومؤقتة ومضنية في ظل تراجع حلم العودة وضعيفة مكانته ورؤافعه. إسرائيل تشجع هذا الانتقال وتغذى دوافعه وأسبابه، والعرب يرحبون به ويشعرون عليه، فهو على أي حال أفضل من بقاء المخيم ومن التوطين الذي من شأنه الخلال بموارibن القوى الديمغرافية والطائفية والسياسية.

أما العرب فقد رغبوا في ذلك دفعاً لتحميلهم مسؤولية الرعاية، أو خشية أن يشكل مدخلاً لتوطين اللاجئين وليس عودتهم، وتغدو قضية إستهداف المخيمات إلى كونها مصدراً للتهديد الأمني ولمنتاع على المستوى الأخلاقي والسياسي للإسرائيليين. وقد رأى العرب في المخيم دليلاً

حق العودة



في كل حرب على قطاع غزة، تمحى بيوت من على وجه الأرض وتنبسط بخيام، مخيم رفح، غزة، نيسان ٢٠١٩.
(المصدر: pchrgaza.org)



صورة جوية لأكبر مخيمات الضفة الغربية، ٢٠١١ (المصدر: مركز يافا الثقافي)

المحلية وأشكال التنظيم الذاتي الخلافة، أدركنا أن النظر للمخيم كشاهد على النكبة وكمنطقة كوارث واحتياج هو ما يغلب على الرؤية الرسمية.

ختامة:

برزت في أواسط العرب والفلسطينيين وجهتنا نظر، وجهة نظر راديكالية تصر على بناء المخيم على حاله إلى حين العودة وعدم المس برمزيته واعتبار تصفيته هي الخطوة الأولى في تصفية القضية الفلسطينية ككل، وجهة نظر أخرى ترى أنه من الظلم البقاء على وضع المخيم على ما هو عليه طالما أن حق العودة لن يتحقق قريباً والعمل على تحسين شروط حياة اللاجئين، والتشجيع على الاندماج، ومنحهم الحقوق كافة وإتاحة فرص التحرّك والفعل والعمل دون قيد أو تحفّز، وثمة من يذهب أبعد من ذلك، إذ يجاج أن بناء المخيم في ذاته لا يشكل ضمانة للتمسك بحق العودة وأنه لا توجد علاقة مؤكدة بين الأمرين، وأن المخيم بات يشكل مختبراً تجريبياً للمراقبة والسيطرة وموطناً للحركات الدينية المتطرفة وإنطلاق هوية مكانية متعددة أكثر منها هوية وطنية موحدة.

في الواقع، تعتبر المبالغة والتطرف في هاتين الرؤيتين شكلاً من أشكال تدمير المخيم، الأولى تمثل في محو المخيم بحجة تخفيف المعاناة الإنسانية، الأمر الذي قد يقود إلى التذويب وفتح الأبواب على مصراعيها للاندماج والتهجير، والأخرى في إبقاء المخيم على نحو يُحجب لا يُمْسِي تحت أي ذريعة (يقاوه على التهوّي) في بثّة انتهاك القلعة من داخلها أو توظيفها ليس في معركة التحرر وإنما في حرب الطوائف). في غضون ذلك، تبانت ديناميات التمثيل والقدرة على المشاركة لدى سكان المخيمات، وفي البداية انطلقت منها شارة الشورة المعاصرة وحملت لواءها طويلاً واحتضنّت المنظمة وفصائلها ورفعت الكفاح الوطني بقوة حتى اعترف الجميع بالمنظمة وباللاجئين كقضية سياسية وتحرر وطني وبحق العودة.

في مراحل الهبوط والمحاصرة وتحت تأثير القوى الأخرى، خفت صوت المخيم وأنكماً اللاجئون فيها على أنفسهم استغرقوا في مشاكلهم الحياتية والإنسانية المتفاقمة، كما انتزعت السلطة الفلسطينية لواء التمثيل وهمشت المنظمة كما همشت الشتات مما أدى إلى تعدد مرجعيات المخيم واختلاف علاقاته مع محبيه و تعرضه لحالة من الاستثناء والمحاصرة والتدمر.

اليوم، نشهد بروز ظاهرتين متعاكستين: بينما تتتسارع وتتأثر تدمير المخيم، يعلو صوت اللاجئين مرة أخرى باستخدام تقنيات التواصل الاجتماعي واستلهام دروس الربيع العربي وفشل المفاوضات وحل الدولتين وضعف السلطة الفلسطينية وانقسامها وأيضاً الاحساس بالخطر الوجودي وليس الخطر الوطني فحسب؛ دعوات لإعادة تعريف الفلسطيني والعودة إلى جذور القضية والبحث عن مشتركات أخرى بين الانضباطيات الممزقة والمنفصلة.

تدمير المخيم لا يفرض حق العودة فحسب، بل يقوض الوجود المادي المكثف جوار حدود فلسطين، ويقوض القاعدة الاجتماعية والنسائية للمؤسسات الفلسطينية وينسف شرعيتها أو فعاليتها. سوف يؤدي هذا إلى ترحيل خارج الإقليم، طوعاً أو قسراً، كما سوف يمهد لبروز وولادة الكيانات الطائفية والمذهبية وحل مشكلة اللاجئين فيها، دفع نموذج غزة إلى أبعد مدى (الفصل والحل الإقليمي والتوطين).

ولذا، على أية استراتيجية فلسطينية جديدة أن تأخذ بعين الاعتبار الخطرين الماثلين الآن: تذويب الشتات وبعثرة الحضور الفلسطيني المكثف في نطاق المخيمات وصولاً إلى محاولات إعادة التوطين وربما التهجير خارج حدود الإقليم ذاته. والخطر الثاني يتمثل في تطبيق الحل الإقليمي، على أي نحو، على من تبقى من فلسطينيين فوق أرض فلسطين التاريخية.

* تيسير محيسن: كاتب فلسطيني، وعضو المكتب السياسي لحزب الشعب الفلسطيني، والجمعية العمومية لمراكز ذي دليل.

الحقوقية والمضمون السياسي تحول الانسان الفلسطيني إلى كائن غير مرئي، فمن طرف، تعامله المنظمات الإنسانية كجسد يحتاج للطعام والابواء دون وجود سياسي، ومن الطرف الآخر هناك خطاب التوطين الذي ركز على المعاناة الإنسانية ومفهوم الضحية.

انتطوت المقاربة العربية لمشكلة اللاجئين على تناقضات، فمن جهة تمسك العرب بقضية حق العودة ورفض التوطين، ومن جهة أخرى الاستعداد الدائم للمساومة والمقايضة من خلال حرمان اللاجئين من أبسط حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية والمدنية بحجة رفض التوطين، الأمر الذي لا يقل خطراً عن التوطين نفسه، من حيث خلق بيئة طاردة تجعل اللاجيء يُؤثِّر الرحيل أو الانتقال والهجرة إلى أماكن أخرى في العالم، وإضعاف العزيمة النضالية بتحطيم اللاجيء نفسياً وجعله يعيش حالة من الخوف المتواصل والعزوف عن الفعل الاجتماعي والسياسي الفاعل. وأخيراً، تعطي هذه السياسة (إي رفض التوطين والتذكر للحقوق الإنسانية في نفس الوقت) الذريعة للمؤسسات الدولية للتعامل مع قضية اللاجئين بوصفها قضية إنسانية وليس قضية سياسية.

عدم انبات مرجعيات وأليات تمثيلية (اللجان والهيئات الجماهيرية) لللاجئين لتنظيم صفوهم واتاحة الحرية الكافية لهم لرفع صوتهم: عوضاً عن ذلك، جرى إبراز هيئات تتحدد باسم اللاجئين بما يفكك قضيتيهم ويضعفها أمام الرأي العام العالمي، ومن ذلك أيضاً محاولات وكالة الغوث تحويل قضية اللاجئين من قضية دولية إلى قضية تتحمل مسؤولياتها الحكومات المحلية.

تمسك المجتمع الدولي بمرجعية قرارات الأمم المتحدة، غير أن المشاريع المقترحة مالت إلى تبني فكرة التوطين والتعويض أكثر من إتاحة فرص العودة. أي أنها مثبتت في أغبلها نحياناً وأصحاب إسرائيل، علاوة على أن المجتمع الدولي لم يتخذ أية تدابير عملية للضغط على إسرائيل أو إيجارها لتطبيق قرارات الشرعية الدولية. على سبيل المثال تراوحت المبادرات الأمريكية، التي لم تمارس ضغطاً على إسرائيل بالمرة، بين التوطين والتعويض وإعادة التأهيل (كليتون مع عودة رمزية، وكذلك أوباما مع حل متفق عليه حسب وثيقة جنيف).

مع انطلاق مسيرة التسوية عام ١٩٩١، بدأ الموقف الفلسطيني من قضية اللاجئين وحق العودة بالهبوط والتراجع، حيث برت اتجاهات جديدة في صفوف نخبهم وقياداته تمثلت في إمكانية مقايضة حق العودة بالدولة المستقلة وبناء شرق أوسط جديد وإنهاء حالة الصراع إلى الأبد. لقد بدأ التراجع واضحًا عند لحظة التحول في الخطاب السياسي من "الاستقلال والتحرير" إلى خطاب "بناء الدولة"، ومن ثم الدخول في نفق المفاوضات، وبدأ أن القيادة الفلسطينية قد تخلت عن مسؤولياتها تجاههم، حتى وإن زعمت أن الحل السياسي لا يتعارض مع حق العودة. ومنذ نشأة السلطة الفلسطينية، تعرضت قضية اللاجئين إلى مزيد من التهميش وفي بعض الأحيان استخدمت استخداماً سياسياً في سياق المفاوضات الثنائية المتعثرة. ومع المبادرة العربية للسلام تكرس هبوط سقف المطالب الفلسطينية والعربية تجاه هذه القضية. إن التهميش الذي تعرضت له منظمة التحرير كان تعبيراً عن تهميش قضية اللاجئين وأيضاً عن إغفال الشتات الفلسطيني وهمومه وأوضاعه وحتى دوره في استكمال عملية التحرر.

بالرغم من تشابه ظروف حياتهم في انعدام الأمن والتهميش والفق، لا يبدو أن الفلسطينيين المقيمين في مخيمات اللاجئين يمارسون ويدركون كينونتهم كجماعة ما يحول دون نيلهم حق التمثيل في المؤسسات الوطنية، وفي مفاوضات التسوية وفي نظام الحكم الفلسطيني المستقبلي. فإذا أضفنا أهمية القيادة الفلسطينية والخطاب السياسي لها للمبادرات

هذا السياق على الرغبة في إخفاء الجريمة وإفقاد الضحية قدرتها على الفعل والمواجهة، الإخضاع بالتدويب وخلق ذاكرة بديلة. ولعل ما تعرضت له مخيمات قطاع غزة يشكل نموذجاً لذلك. اختللت إستراتيجيات تدمير المخيمات من منطقة لأخرى وفقاً للظرف السياسي الذي تعشه المنطقة. فنرى أن الأردن قبل بتطبيع حالة المخيم مع محيطه وإندماجه سكانه ضمن نسق المواطن الأردنية. أما في لبنان يستخدم كل الوسائل من التدمير المباشر كمخيم النبطية إلى إرتكاب المجازر. وهذا هي تراهن إسرائيل على استمرار الأزمة السورية إلى أن تلتهم المخيمات في آتون نيرانها كما يحدث في مخيم البرموك وغيره. ومن الواضح أن إستراتيجية إسرائيل في استهداف المخيمات لا تختلف عن ساباتها من حالات الاستهداف والإقتلاع. فإذا كانت إسرائيل تستهدف الأرض من خلال تهويدها، والسكان بقتلهم، والحقوق بتزويج رواية توراتية مزعومة وإتباع حلول أمنية وإنسانية، فإن علاقتها بالمخيم، رمز النكبة والحق المسلوب، تعكس ذات المضمون من خلال استهداف المخيم كمكان بالتدمير والمحاصرة والعزل، واللاجئين بالقتل والتزويد والمحاولات المحاوّلة وبعثة وجودهم المادي المجاور، وحق العودة بالإإنكار وتحميل العرب المسؤولية والمقايضة وتنزيل سقف المطالب وغير ذلك. ولعل أبرز الممارسات في هذا السياق تمثلت في: التطهير المكاني (استخدام مقدار من التحطيم والتدمير المتعديين، لفضاء العيش)، فرض نظام للسيطرة على الأراضي المحتلة (باستخدام خمس أليات: الإخضاع، والفصل، والدمج الاستعماري، وتطبيع حالة الاستثناء وأخيراً التواطؤ بين سلطة الاحتلال والمنظمات الإنسانية)، دفع أطراف إقليمية لاستهداف المخيم وساكنيه (بالتافق أو التواطؤ أو الضغط والابتزاز)، استخدام تكتيكات مختلفة حسب تغير السياق (الضم الراحف، تشجيع الجذب الاقتصادي، الرحيل الإرادي).

كيف ساعد العرب والعالم والفلسطينيون إسرائيل فيما وصلت إليه من تقويض للمخيم مكانة ومكانة، فعلاً وجوداً:
أرادت إسرائيل وأد حق العودة والتخلص من المخيم وتشتيت اللاجئين إلى بعد قدر ممكن، وقد ساعدت سياسات ومارسات العرب والعالم والفلسطينيين المتواطئة إسرائيل فيما وصلت إليه من تقويض للمخيم. السياسات والمارسات العربية والفلسطينية والدولية ساعدت وتواطأت وسهلت موضوعاً كل ذلك إلى أن وصل حال اللاجئين ومصير المخيم إلى ما وصل إليه في ظل أوضاعإقليم المتفجر، وذلك من خلال:

- تشظقات أو تشعبات الهوية/الانتقام الناجمة عن التشتيت طويلاً الأمد، بفعل التغيرات الطارئة على المناخات العربية أو الدولية المحيطة، أو عن تحولات أخرى في سياسات القيادات، أو انتبات فصائل جديدة أو شلل المؤسسات التمثيلية الوطنية الأساسية.
- جعل فضاء المخيم يمثل حالة الاستثناء وسياسة الفراغ: وهي ظاهرة تركز الجماعات الدينية المتطرفة في المخيمات (الأماكن الوحيدة التي يمكن لهذه المجموعات أن تنمو فيها، باعتبارها "فضاءات الاستثناء")، والتي تغيب عنها الدولة فتصبح بلا تنظيم مدني ولا قوانين. إن التعامل مع أو جعل المخيمات عشوائيات تشكّل تدني العيش بسبب الحرمان من حق العمل ووقعها تحت سيطرة قوى منقسمة أدى إلى تعدد وتشتت المرجعيات، حيث باتت المخيمات الفلسطينية فضاء للراديكالية يساهم في تخليل الصراع العربي الإسرائيلي (وربما توظيفه لأجناد آخر) أكثر منه في حلّه.
- تكريس النظر إلى الفلسطينيين والتعامل معهم بوصفهم مجرد أرقام، منتج ديمografي، كتلة سياسية عابرة تنتظر العودة. بذلك، ضاعت قضيّتهم بين الخطاب الإنساني الحقوقي وخطاب التوطين. وما بين خطاب المقاربة

إيجاد حلول دائمة لقضية اللاجئين الفلسطينيين

بقلم: أمجد القسيس*



مسيرة جماهيرية حاشدة أمام مقر الأونروا، غزة، آب ٢٠١٥ (تصوير: بديل)

التي تؤكد على حق الفلسطينيين في حل عادل على أساس العودة إلى ديارهم. فعلى سبيل المثال، اعتمد مجلس الأمن الدولي القرار (٢٣٧)، المؤرخ في ١٤ حزيران/يونيو ١٩٦٧، عقب اندلاع حرب العام ١٩٦٧، ويدعو هذا القرار في الفقرة الأولى منه «حكومة إسرائيل الى تأمين سلامية وغير ومن سكان المناطق التي جرت فيها عمليات عسكرية، وتسهيل عودة أولئك الذين فروا من هذه المناطق منذ نشوب القتال».

يتمسك اللاجئون الفلسطينيون بمتطلباتهم بالعودة إلى ديارهم واستعادة أملاكهم التي بانت تقع الآن في «إسرائيل». وتلتقي التعويض وافق وعادل عن الأضرار التي تكبدها. ممتلكات والحصول على تعويض وافق وعادل عن الأضرار التي تكبدها. وبعد ما يزيد على ستة عقود من التهجير الجماعي الأول، لم يجر التوصل إلى أي حل دائم لقضية اللاجئين الفلسطينيين، وذلك على الرغم من المفاوضات السياسية التي انطلقت بين «إسرائيل» ومنظمة التحرير الفلسطينية والمصاعي الأخرى التي بذلت في هذا المضمار، وقد بدأت «إسرائيل» على رفض إعادة الاعتراف بسكان ليسوا يهودا ولا إسرائيليين وفقاً لأحكام القوانين الإسرائيلية، حيث تنظر إلى هؤلاء السكان على أنهم يشكلون تهديداً ديموغرافياً وسياسيّاً لها. وفي الوقت نفسه، ما تزال الدول الغربية تختلف عن إنفاذ أحكام القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة في مواجهة انتناع إسرائيل عن الالتزام بها. وعلاوة على ما تقدم، ما يزال البحث عن حلول دائمة تشمل جميع اللاجئين الفلسطينيين يتسم بانعدام جديته، وليس هناك من وكالة دولية تسعى إلى تحقيق هذا المسعى وإخراجه إلى النور. وفي الواقع، يتسبّب الإحجام المتواصل عن احترام أحكام القانون الدولي وقواعد في الصراع الفلسطيني- الإسرائيلي في تقويض صفة المصداقية التي يحظى بها القانون الدولي نفسه، ولا سيما القانون الدولي بشأن حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي بشأن اللاجئين. ولذلك، فقد آن الأوان للتأكد من أن القانون الدولي لا يبقى مجرد حبر على ورق، بل ينبغي إنفاذه وإعماله باعتباره نظاماً قانونياً يكفل حماية الحقوق ويقرر التزمات، والأهم من ذلك باعتباره يفرض الواقع على نحو يتوافق مع القيم والمبادئ التي يرتكز عليها.

*أمجد القسيس، وهو باحث قانوني وعضو في شبكة الدعم القانوني لبديل - المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين. كما يعمل مستشاراً لدى مركز الحق التطبيقي للقانون الدولي.

هوماشر:

١ انت، 2012. BADIL Refugee Survey.

٢ القرار (١٩٤) الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة، الدورة الثالثة، الفقرة (١١)، كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٨.

٣ اعتمد مجلس الأمن الدولي القرار (٢٣٧) في يوم ١٤ حزيران/يونيو ١٩٦٧.

اختيار حل قضيتهم على نحو طوعي ومدروس. وفضلاً عن ذلك، تستدعي المنهجية القائمة على الحقوق في تقديم المساعدة وتوفير الحماية التشاور مع اللاجئين ومحفهم الحق في المشاركة في تصميم التدخلات الوطنية والدولية التي تستهدفهم وتنفيذها. وفي هذا المقام، اعتمدت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين مبدأ الطوعية (اختيار اللاجئين الحر البني على معرفة واطلاع لاحظ الحلول الدائمة) في البحث عن حلول دائمة لقضيتهم، إلى جانب منهجية تشاركية في العمليات التي تنفذها.

وتحدد المادة (١١) من القرار (١٩٤) الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة الإطار الناظم للحلول الدائمة بشأن جميع الفلسطينيين الذين هجروا من ديارهم في العام ١٩٤٨، بما فيهم الفلسطينيون المهجرون داخل الخط الأخضر. وينص هذا القرار على وجوب السماح بالعودة في أقرب وقت ممكن لللاجئين الراغبين في العودة إلى ديارهم ووجوب دفع تعويضات لمن يقرر منهم عدم العودة إلى دياره عن الممتلكات التي فقدتها أو أصابها الضرر. وبموجب هذا القرار، تقرر الأمم المتحدة «وجوب السماح بالعودة في أقرب وقت ممكن لللاجئين الراغبين في العودة إلى ديارهم والعيش بسلام مع جيرانهم، ووجوب دفع تعويضات عن ممتلكات الذين يقررون عدم العودة إلى ديارهم وعن كل مفقود أو مصاب بضرر، عندما يكون من الواجب وفقاً لمبادئ القانون الدولي أن يعوض عن ذلك فقدان أوضرر...».

وتقر هذه الأحكام هيكلية تراتبية واضحة للحلول التي يصار إلى اتخاذها بشأن اللاجئين الفلسطينيين. ويتمثل الحل الدائم والأساسي لللاجئين الفلسطينيين في عودتهم إلى ديارهم وتأمين مساكن لهم ورد ممتلكاتهم المسلوبة والتعويض عن الممتلكات التي فقدوها أو أصابها الضرر.

والأهم من كل ذلك أن حق العودة - بمعنى العودة إلى أرض الوطن - يعتبر الحل الوحيد الذي يمثل حقاً من حقوق الإنسان من بين الحلول الدائمة الثلاث المذكورة أعلاه. كما يعتبر هذا الحق ملزماً للدولة الأصل. ويعُد حق العودة بمثابة قاعدة عرفية من قواعد القانون الدولي لحقوق الإنسان، ويؤكد عدد ليس بالقليل من المواريثين عليه باعتباره حقاً من حقوق الإنسان. وفي هذا السياق، ينص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على أنه «لكل فرد حق في مغادرة أي بلد، بما في ذلك بلدته، وفي العودة إلى بلدته» كما تنص المادة (٤) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية على أنه «لا يجوز حرمان أحد، تعسفاً، من حق الدخول إلى بلدته». ويعتبر الحرمان من حق العودة والجنسية والإقامة - من جملة حقوق أخرى - على أساس تمييزية من قبيل العرق أو الدينية أو الأصل الإثني - إجراء تعسفي يحظره القانون الدولي لحقوق الإنسان على نحو صريح لا مواربة فيه.

وفي أعقاب الأعمال العدائية اللاحقة والأزمات التي تمخضت عن تهجير المزيد من أبناء الشعب الفلسطيني، أصدرت هيئة الأمم المتحدة القرارات

يعتبر وضع اللاجئين الفلسطينيين واحداً من أطول الأزمات التي عايشها اللاجئون في جميع أصقاع العالم، يحكم وضعهم نظام خاص، حيث لا تغطي منظومة القانون الدولي لللاجئين وضع معظم اللاجئين الفلسطينيين. تتألف هذه المنظومة العامة التي تحكم وضع اللاجئين في العالم من الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين لسنة ١٩٥١، والبروتوكول الإضافي، والنظام الأساسي للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، حيث تشكل هذه المنظومة الإطار القانوني المعíار الذي يسري على اللاجئين كافة في جميع أنحاء العالم. وفي المقابل، أنشئ نظام مستقل يطبق على اللاجئين الفلسطينيين. ويتألف هذا النظام من وكالتين خاصتين من وكالات الأمم المتحدة لغاية تشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا). وقد أُوكِل إلى المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين العمل بمثابة وكالة بديلة - بمعنى أن تمارس عملها كشبكة أمان للتأكد من مواصلة تقديم الحماية لللاجئين الفلسطينيين - وذلك في حال توفرت الحماية أو المساعدة التي تقدمها لجنة الأمم المتحدة للتوفيق بشأن فلسطين ووكالة الأونروا لأي سبب من الأسباب. بالرغم من ذلك، انقطع الدور الذي اضطاعت به لجنة التوفيق بشأن فلسطين في إيجاد حل دائم (وهو الشكل الرئيس من أشكال الحماية التي تمنح للاجئين) لقضية اللاجئين الفلسطينيين بصورة فعلية في العام ١٩٥٢، وذلك بعدما حصرت هيئة الأمم المتحدة النشاطات التي تنفذها هذه اللجنة في «جمع المعلومات حول ممتلكات اللاجئين في إسرائيل والبحث في الإمكانيات المتاحة للتوفيق بشأن فلسطين ووكالة الأونروا».

خلصت اللجنة في مطلع العقد الخامس من القرن الماضي إلى نتيجة مفادها عدم قدرتها على إنفاذ ولايتها. كما أشارت اللجنة في التقارير السنوية التي رفعتها إلى الجمعية العامة منذ العام ١٩٦٤ إلى عجزها عن إحراز أي تقدم على صعيد إنجاز الأهداف التي رسمت لها. وعلى الرغم من أن اللجنة ما تزال قائمة على الورق، فهي لا تضطلع بأي دور ذي معنى أو جدوى في توفير الحماية لللاجئين. وتنشر اللجنة تقريراً سنوياً يتألف من صفحة واحدة، تصرح فيه « بأنه لا يوجد أي شيء لدينا للبلاغ عنه».

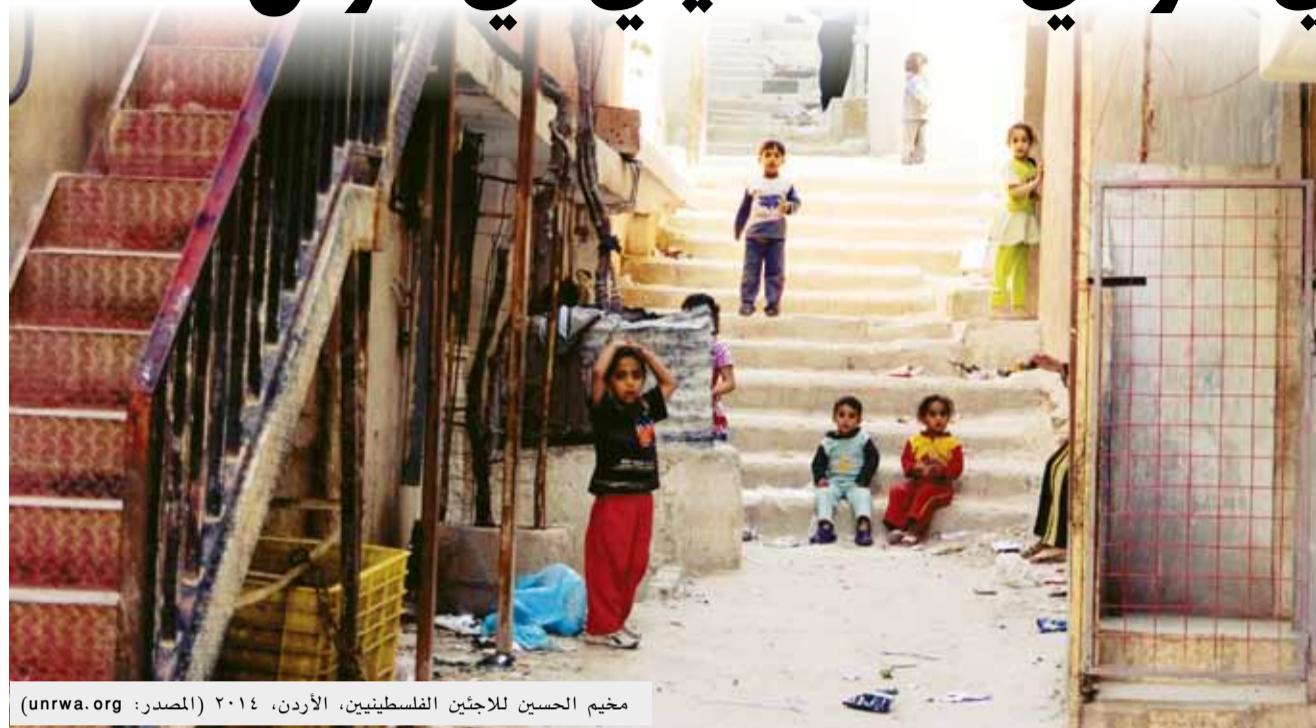
وتعتبر ولاية وكالة الأونروا وولاية لجنة التوفيق بشأن فلسطين منفصلتان من الناحية الجغرافية، حيث يقع اللاجئون الفلسطينيون تحت ولاية وكالة الأونروا في حال كانوا يعيشون في المناطق التي تغطيها هذه الوكالة في عملياتها - وهي لبنان والأردن وسوريا وقطاع غزة والضفة الغربية - وتحت ولاية المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في حال كانوا يقيمون في دول تقع خارج هذه المناطق. ومع ذلك، يتسبّب افتقار وكالة الأونروا إلى ولاية محددة تتيّح لها تقديم الحماية في وجود ثغرة في الحماية الواجبة لللاجئين الفلسطينيين الذين يقطنون في المناطق التي تغطيها عمليات الوكالة. ولم يسبق أن شملت الولاية الموكلة إلى وكالة الأونروا في تقديم المساعدات الإنسانية تفويضاً صريحاً يخولها بتوفير الحماية الدولية. وعلى الرغم من التدابير المختلفة التي تتضمن جوانب من الحماية الدولية في هذا الميدان - والتي أوصت الجمعية العامة بالكثير منها - فإن الولاية المنوط بها وكالة الأونروا لا تشمل التدخلات التي تعنى بطرح حلول دائمة لقضية اللاجئين الفلسطينيين. ونتيجة لذلك، لا تستطيع وكالة الأونروا أن تقدم الحماية الدولية الكاملة لللاجئين الفلسطينيين في الدول العربية التي تستضيفهم، ولا في الأرض الفلسطينية المحتلة.

ويتمتع اللاجئون الذي تشملهم الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين لسنة ١٩٥١ والبروتوكول الإضافي والنظام الأساسي للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بحقوق الإنسان والحربيات الأساسية. من قبيل حرية ممارسة الشعائر الدينية (المادة ٤)، وحقوق ملكية الأموال المنقوله وغير المنقوله (المادة ١٣)، وحق التقاضي أمام المحاكم (المادة ١٦) وحرية التنقل (المادة ٢٦). وفضلاً عن ذلك، تبحث المفوضية السامية لشؤون اللاجئين عن حلول دائمة ومستدامه لقضية اللاجئين من قبيل تأميم عودتهم إلى ديارهم وإعادة توطينهم وأو دمجهم في الدول التي يقيمون فيها. وعلى خلاف غالبية اللاجئين والمهجرين الذين يعيشون في عمومهم إلى الحصول على الحماية من الإعادة القسرية إلى أوطانهم، يطالب اللاجئون الفلسطينيون بحقهم في العودة إلى بيتهم ومسقط رأسهم، الأمر الذي ترفضه إسرائيل وتنكر له منذ العام ١٩٤٨. وعلى الرغم من أن القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، والقانون بشأن مسؤولية الدول والمارسات الدولية الفضلى، ناهيك عن عدد لا يحصى من القرارات الصادرة عن هيئة الأمم المتحدة، يكفل هذا الحق، الا انه لم يجر إنفاذ هذا الحق وتطبيقه حتى هذه اللحظة.

تؤكد الممارسات الدولية الفضلى على وجوب منح اللاجئين الحق في

الوضع القانوني للأردني - الفلسطيني في الأردن

بقلم: د. انيس فوزي قاسم*



مخيم الحسين لللاجئين الفلسطينيين، الأردن، ٢٠١٤ (المصدر: unrwa.org)

لا مجال للنقاش ان المخطط الصهيوني هو طرد الفلسطينيين من وطنهم الاصلي وافساح المجال للمستعمرات اليهود، واقرب مكان لتهجير الفلسطينيين اليه هو الاردن، وهذا خوف مشروع وله مستداته ووثائقه التي تؤيده، الا ان لا أحد يذكر ان الذي التزم بتوطين الفلسطينيين في الاردن هو الحكومة الاردنية نفسها وذلك حين وقعت مع الحكومة الاسرائيلية في العام ١٩٩٤ معاهدة وادي عربه، حيث نصت المادة الثامنة منها على:

المادة ٨: اللاجئون والنازحون

١. اعترافاً بالمشاكل الإنسانية الكبيرة التي يسببها النزاع في الشرق الأوسط بالنسبة للطرفين، وبما لهما من إسهام في التخفيف من شدة المعاناة الإنسانية، فإنهم سيسعيان إلى تحقيق مزيد من التخفيف من حدة المشاكل الناجمة على صعيد ثنائي.

٢. اعترافاً من الطرفين بأن المشاكل البشرية المشار إليها أعلاه، التي يسببها النزاع في الشرق الأوسط، لا يمكن تسويتها بشكل كامل على الصعيد الثنائي، يسعى الطرفان إلى تسويتها في المحافل والمنابر المناسبة، وبمقتضى أحكام القانون الدولي بما في ذلك ما يلي:

أ- فيما يتعلق بالنازحين، ضمن لجنة رباعية بالاشتراك مع مصر والفلسطينيين.

ب- فيما يتعلق باللاجئين:

١. ضمن إطار المجموعة المتعددة الأطراف حول اللاجئين.

٢. في مفاوضات تتم في إطار ثنائي أو غير ذلك ضمن إطار يتفق عليه وتكون مقترنة ومترابطة مع المفاوضات الخاصة بالوضع الدائم للمناطق المشار إليها في المادة ٣ من هذه المعاهدة.

ج- من خلال تطبيق برامج الأمم المتحدة المتفق عليها وغيرها من البرامج الاقتصادية الدولية المتعلقة باللاجئين والنازحين، بما في ذلك المساعدة على توطينهم.

وهكذا يتضح ان ما تدعى الحكومة الاردنية انها تخشى كانت قد التزمت به التزاماً دولياً، ومن اراد انقاد الاردن من تحويله الى وطن بديل عليه ان يلغى معاهدة وادي عربه.

وتشتبث الأحداث كل يوم ان شلال الدم الفلسطيني لا ينقطع بسبب اصرار الفلسطينيين على التمسك بأرضه، فكم من الدماء تريد الحكومة من الفلسطينيين ان يسكنوا حتى تصل الى مرحلة اليقين ان الفلسطيني لا يتنازل عن وطنه ولا عن عودته، ولا بد ان الحكومة تدرك ان اوسع انشطة الفلسطينيين في الشتات هو تشكيل لجان العودة واقامة التدوارات والمهرجانات ونشر ثقافة حق العودة. ومن المؤكد ان ليس للفلسطيني، ولا للاردني ولا لاي عربي رغبة في التنازل عن فلسطين لصالح مستعمر قادم من بروكلين او بولندا، وهكذا يقع على الحكومة مسؤولية شد ازر الفلسطيني وتمكينه من العودة وليس التنكيل به باسقاط جنسيته بحجية ضمان حق العودة.

الغطاء الدبلوماسي وفقدت صفتها كدولة موقعة على اتفاقيات جنيف فيما يختص بالضفة الغربية.

اما حملة البطاقة الصفراء الذين يسكنون في الضفة الشرقية او خارجها، بقي وضعهم على ما هو عليه من حيث اعتبارهم مواطنين اردنيين يتمتعون بكافة الحقوق والالتزامات، الا ان الحكومة تتلكأ كثيراً في الرد على ماهية الضمانات التي تحول دون قيامها بسحب البطاقة الصفراء من اللاجئين المقيمين في الاردن. ان حالة الاجحاف التي تعيشها هذه الفئة من الفلسطينيين تتمثل في ان الحكومة اولت امر مسألة اسقاط الجنسية لدائرة المتابعة والتفيض الشابعة لوزارة الداخلية، ولا تخضع قرارات هذه الدائرة لأي رقابة قضائية، إذ طلت الحكومة من المحاكم اعتبار اي دعوى تتعلق بقرار فك الارتباط (اي مسألة اسقاط الجنسية عن فلسطيني) مسأله تتعلق "بامر سيدادي" وبالتالي يخرج عن اختصاص محكمة العدل العليا. وبمقارنة سلوك دائرة المتابعة والتفيض مع شروط قانون الجنسية نجد درجة التعسف الذي تمارسه هذه الدائرة في المادة (١٨) من قانون الجنسية، حيث أن اسقاط الجنسية عن اردني عملية معقدة واحتاطها قانون الجنسية للعام ١٩٥٤ بضمانات كافية. اذا وكل القانون -أولاً- الى مجلس الوزراء (وليس لدائرة او لوزارة) ان يطلب ابلاغ الاردني الذي يخدم خدمة مدنية لدى دولة اجنبية بترك وظيفته والعودة الى الاردن، فان رفض، يتخذ مجلس الوزراء قراراً باسقاط جنسيته، ثانياً، يجب ان ينال هذا القرار تصديق الملك، ثالثاً، نشر القرار في الجريدة الرسمية. رابعاً يحق لصاحب العلاقة وخلال مدة معينة من نشر القرار ان يطعن في قرار مجلس الوزراء امام محكمة العدل العليا. جاءت تعليمات فك الارتباط واطاحت بكل هذه الضمانات القانونية، وحين تصدى احد رؤساء محكمة العدل العليا لهذا الوضع الشاذ واصدر حكماً قضى فيه بأن "التعليمات" لا يمكن ان تعلو على "القانون"، وبالتالي اصدر قراره بالغاء القرار الاداري الذي قضى بسحب جنسية ذلك المواطن الفلسطيني المقيم في الاردن. وحيين صدر القرار طلت الحكومة من هذا القاضي الفارس ان يستقيل، فاستقال، واعلن اسباب استقالته في محاضرتين وسجل ذلك في كتاب قيم حول استقلال القضاء.

ان هذا الوضع يجعل اللاجيء الفلسطيني المقيم في الاردن في وضع مغلق، فهو لا يعلم متى ولماذا سوف يتم سحب جنسيته من قبل دائرة المتابعة والتفيض، واذا سحب جنسيته يصبح اجنبياً، وبالتالي، لا يحق له قيادة مركبة او فتح حسابات في البنك او ارسال اولاده الى مدارس الحكومة او معالجتهم في مستوصفات الحكومة، وان كان موظفاً في اجهزة الدولة عليه ان يستقيل وتصبح اقامته مهددة بحيث يحق لوزارة الداخلية بيعده لأن حق الدخول الى البلد والإقامة فيها رخصة للاجنبي وليس حقاً ساقت الحكومة الاردنية على اثر ذلك الخطاب باصدار سلسلة من "التعليمات" التي لم تنشر حتى الان في جريدة رسمية او في منشور من مطوعات وزارة الاعلان. بل لازالت هي " التعليمات" سرية الى حد بعيد، وأول هذه "التعليمات" ان الحكومة جرت كل حملة البطاقة الخضراء من الحكومة في القيام بعملية اسقاط الجنسية هو انها تحول دون تحويل الاردن الى "وطن بديل" للفلسطينيين، وسحب الجنسية يؤكد حق عودة الفلسطينيين الى وطنهم الاصلي، وهكذا تقوم الحكومة باحتجاط المخططات الصهيونية - على حد قولهها.

دخل الوضع القانوني للمواطن الاردني - الفلسطيني مأزقاً ربما لم يسبق له انه سلوك شاذ لدولة ذات سيادة يلهم لسانها ليل نهار بتراو ادتها في المؤسسات والقانون. فمنذ اندلاع الحرب العربية -الاسرائيلية الاولى في عامي ١٩٤٨/١٩٤٧ وانفلات القوات الصهيونية من عقالها وبدأت بتطهير فلسطين من اهلها بعمليات ارهابية منظمة، لجأ الفلسطينيون الى الدول العربية المجاورة لاسيمما الى لبنان وسوريا وابكر عدد منهم لجأ الى الاردن.

دخلت قوات الجيش العربي الاردني الى فلسطين واعلنت الحكومة الاردنية الاحكام العرفية في المناطق التي لم تتمكن القوات الصهيونية من احتلالها، وقامت الحكومة الاردنية بتعديل قانون الجنسية بحيث فرضت الجنسية الاردنية على كل الفلسطينيين الذين كانوا خاضعين للحكم العربي في ما اصبح يسمى بـ"الضفة الغربية" او عبروا نهر الاردن الى الضفة الشرقية كلاجئين. ونضلت المادة الثانية من القانون على ان "جميع المقيمين عادة عند نفاذ هذا القانون في شرق الاردن او في المنطقة الغربية التي تدار من قبل المملكة الاردنية الهاشمية من يحملون الجنسية الفلسطينية يعتبرون انهم حازوا الجنسية الاردنية ويتمتعون بجميع ما للاردنيين من حقوق ويتحملون ما عليهم من واجبات". وبموجب هذا التعديل نام الفلسطينيون ليلة ١٩٤٩/١٢/١٩ كفاسطينيين واصبحوا في صبيحة اليوم التالي "اردنيين" يتمتعون بكل الحقوق التي للاردني ويتحملون ذات اللتزامات.

وفي العام ١٩٥٠ جرت انتخابات برلمانية في ضفت الاردن بحيث تم انتخاب ٢٠ نائباً عن الفلسطينيين الذين أصبحوا الان اردنيين. و٢٠ نائباً عن الشرقيين وتم التصويت على وحدة الضفتين في أول اجتماع مجلس نوابي مشترك. وفي العام ١٩٥٢ صدر اول دستور اردني في ظل الوحدة وقد ورد في المادة الخامسة منه على ان تنظم الجنسية بقانون. وفي العام ١٩٥٤ صدر اول قانون جنسية في عهد الوحدة حيث نظم، من جملة امور اخرى، تعديل قانون الجنسية لعام ١٩٤٩ كما نظم طرق اكتساب الجنسية وطرق اسقاطها. وفي ظل هذه الوضاع الدستورية والقانونية الجديدة شارك الفلسطينيون في اجهزة الدولة الاردنية كافة وعلى قدم المساواة مع الشرقيين ولم تكن هناك مزايا او ادعاءات عن تمييز او تفضيل او تحديد نسب او محاصصة (الا ما حدث استثناء).

وفي حزيران/ يونيو ١٩٦٧، تم احتلال الضفة الغربية (بالاضافة الى اراض عربية اخرى) على يد القوات الاسرائيلية وطلت الاردن تمars دورها كدولة تم احتلال جزء من اراضيها، وان جزءاً من سكانها وقع تحت الاحتلال الاسرائيلي. وفي بداية الثمانينيات، خشيست الحكومة الاردنية من قيام اسرائيل بتفريح الضفة الغربية من سكانها تحت ضغوط الحياة اليومية واذياد شهية الاستيطان، فقامت بابتکار طريقة احصائية بحيث اصدرت بطاقه ذات لون أحضر للسكان المقيمين عادة في الضفة الغربية، واصدرت للفلسطينيين المقيمين في الضفة الشرقية او خارجها بطاقه ذات لون اصفر. وتولت اجهزة الامن الاردنية المسؤوله عن مرور المواطنين من الضفة الغربية الى الضفة الشرقية او العكس بعملية احصاء يومية للتأكد إن كانت هناك عمليات نزوح او تهجير، وقد لاحظت الحكومة الاردنية على ضوء تقارير الاجهزه الامنية بأن الفلسطينيين قاطنوا الضفة الغربية يتبعون بالارض ولا اعراض نزوح او هجرة تنبئ بخلاف ذلك.

وبتاريخ ١٩٨٨/٧/٣١، القى الملك حسن خطاباً أعلن فيه فك ارتباط الضفة الغربية عن الضفة الشرقية، ورغم ان الاسباب التي ادت بالملك لاتخاذ ذلك القرار غير مقنعة، الا ان هذا الخطاب ومنذ صدوره حتى الان لم يأخذ شكلاً دستورياً ولم تتم ترجمته الى قانون. وقد بقي من الناحية الدستورية والقانونية، مجرد خطاب ملكي شأنه شأن الخطابات السياسية التي تلقى في المناسبات، وسمى هذا الخطاب بـ"قرار فك الارتباط" علماً ان "قراراً" بهذا المعنى القانوني لم يصدر حتى الان. سارعت الحكومة الاردنية على اثر ذلك الخطاب باصدار سلسله من "التعليمات" التي لم تنشر حتى الان في جريدة رسمية او في منشور من مطوعات وزارة الاعلان. بل لازالت هي " التعليمات" سرية الى حد بعيد، وأول هذه "التعليمات" ان الحكومة جرت كل حملة البطاقة الخضراء من جنسيتهم الاردنية. وهكذا، نام الفلسطينيون الذين يسكنون في الضفة الغربية ليلة ١٩٨٨/٧/٣١ كاردنيين وأفاقوا في صبيحة اليوم التالي عديمي الجنسية، وقد جاء هذا التجريد الجماعي في وقت حرج، إذ سحبت الحكومة الاردنية عن قطاع كبير من مواطنيها الواقعين تحت الاحتلال الاسرائيلي



حق العودة

بمشاركة الشبكة العالمية للجئين والقوى الوطنية واللجان الشعبية: تواصل الوقفات الاحتجاجية أمام مقرات الأونروا في الضفة الغربية

ومكتب الأونروا رسالة موجهة إلى الأمم المتحدة، ووكالة الغوث. رفع المشاركون خلال الوقفة شعارات تطالب صناع القرار الدوليين بالوفاء بالتزاماتهم تجاه الأونروا وقضية اللاجئين الفلسطينيين. كما طالبوا بتوفير الحماية الدولية لللاجئين والمهجرين الفلسطينيين. وأكدوا على أن تمنعهم بحقوقهم الإنسانية الأساسية، وأن تمكين الأونروا من الاستمرار بعملها مسؤولية دولية ستظل واجبة إلى حين عودة اللاجئين والمهجرين إلى ديارهم التي هجروها منه.

من قبل القوى الوطنية واللجان الشعبية والشبكة العالمية للجئين لمواجهة التقصير الجسيم من قبل الهيئات الدولية والدول المسؤولة من أجل دفعهم للوفاء بالتزاماتهم الدولية تجاه قضية اللاجئين والمهجرين الفلسطينيين، وحل أزمة الأونروا المزمنة حلاً جذرياً.

أغلق المشاركون الشارع الرئيس عند مفرق باب الزقاق قبلة مكتب الأونروا في بيت لحم، حيث سلموا وسائل الإعلام

نظم بديل ومؤسسات الشبكة العالمية للجئين في محافظة بيت لحم وبالتعاون مع اللجان الشعبية والقوى الوطنية والمؤسسات يوم السبت ١٥ آب اعتصاماً أمام المقر الرئيسي لوكالة الغوث احتجاجاً على تنصل الأمم المتحدة والمجتمع الدولي من مسؤولياتهم تجاه اللاجئين الفلسطينيين وعلى سياسة تقليص الخدمات الأساسية التي تنتهجها «الأونروا». تأتي هذه الفعالية ضمن سلسلة فعاليات تم اقرارها



بمشاركة الشبكة العالمية للجئين والقوى الوطنية واللجان الشعبية: تواصل الوقفات الاحتجاجية أمام مقرات الأونروا في قطاع غزة

وآليات ضمان الموازنة الكافية بحسب الاحتياجات كمثيلاتها من الوكالات الدولية. ودعا صناع القرار الدوليين للوفاء بالتزاماتهم وتغطية العجز المالي الذي تمر به الوكالة، وتوفير الحماية الدولية لللاجئين والمهجرين الفلسطينيين. وأكد على أن تمنعهم بحقوقهم الإنسانية الأساسية، وأن تمكين الأونروا من الاستمرار بعملها مسؤولية دولية ستظل واجبة إلى حين عودة اللاجئين والمهجرين إلى ديارهم التي هجروها منها.

وفي نهاية الاعتصام سلم ممثلو اللجان الشعبية والقوى الوطنية والاسلامية رسالة احتجاج إلى محافظ الوكالة في المنطقة الوسطى سهيل المشهراوي لينقلها إلى رئاسة الأونروا مؤكدين على استمرار الفعاليات حتى وقف التقليلات.

بدورها أوضحت لجنة القوى الوطنية والإسلامية في كلمتها أن التقليلات تأتي ضمن سياسة ممنهجة تتبعها الدول المنتفذة لإنهاe عمل الوكالة في المناطق الخمس، محملة المجتمع الدولي مسؤولية دعم الوكالة وميزانيتها لاستمرار عملها. ودعت جميع القوى والهيئات والفصائل إلى الوقوف بحزم أمام موجة التقليلات التي أثيرت في الفترة الأخيرة، مشددة على أن اللاجئين الفلسطينيين مستمرون في المطالبة بحقوقهم إلى حين عودتهم إلى ديارهم التي هجروها منها.

ومن جهته قال منسق الأنشطة والبرامج لمراكز بديل في قطاع غزة أنه يتوجب على الأونروا توفير الخدمات الأساسية لللاجئين، وليس لها التذرع بنقص الموارزنة أو بالحالات الطارئة، إذ عليها من خلال الجمعية العامة تطوير صلحياتها

اعتصرم العشرات من اللاجئين ظهر يوم الأربعاء ٢٠١٥/٨/٥ أمام مكتب المنطقة التعليمية لمخيم دبر الباح والمغارزي في مدرسة المزرعة وسط قطاع غزة وكان قد نفذ اعتصاماً أمام المقر الرئيسي لوكالة الغوث في وقت سابق. وعلت هتافات التنديد والاستنكار لسياسة التقليلات، وعبرت اللجان الشعبية لللاجئين في كلمتها عن رفضها القاطع لتهديدات الأونروا بتأجيل بدء العام الدراسي في مخيمات المناطق الخمس متذرعة بالعجز المالي. وأكدت بأن هذا التأجيل، إن حدث، فإنه يهدد مستقبل أكثر من نصف مليون طالب في مخيمات قطاع غزة والملايين في مخيمات اللجوء الأخرى، منتهاً القيادة الفلسطينية من تبعات هذه التقليلات التي ستطال كل الخدمات في طريق إنهاء وكالة الغوث وتسليمها للدول المضيفة، ومؤكدة على مسؤولية المجتمع الدولي تجاهها.



صدر حديثاً عن مركز بديل

أنا من هناك... وللحلم بقية
مجموعة قصص صحفية - جائزة العودة ٢٠١٤ ، ٢٠١٥ ، أيار



يحتوي هذا الإصدار على القصص الصحفية الفائزة بجائزة العودة السنوية للعام ٢٠١٤. وقد كان موضوع المسابقة في هذا الحقل يتركز على تناول العودة الفعلية من حيث الآليات والنمط والنتائج، سواء كان ذلك بتناول التصورات الشعبية (الجماعية أو الفردية) التي تُبرز آليات العودة المستقبلية، أو بتناول تجارب/محاولات عودة فعلية وقعت بصرف النظر عن نجاحها أو فشلها. يجيء إصدار مجموعة القصص الفائزة استكمالاً للهدف من وراء طرح هذا الحقل ضمن حقول جائزة العودة السنوية. لقد كان الهدف من وراء طرح هذا الحقل إبراز دور الصحفيين وأهميته في معالجة قضايا اللجوء والتهجير لما لكتاباتهم من اثر وتأثير على تشكيل الوعي العام، وخصوصاً لدى الأجيال الشابة من أبناء فلسطين. وغني عن القول، أن القلم المنتهي لقضية نبيلة وعادلة هو ضمان إبقائها حية في كل المحافل، وعبر كل المراحل وعلى كل المستويات.

كتاب مصور - ضمن مشروع: «معاً نبني... معاً نصنع التغيير»

هذا الكتاب هو ثمرة عمل متواصل على مدار عام تم خلاله تنفيذ المشروع المشترك: «معاً نبني... معاً نصنع التغيير». يشتمل الكتاب على مجموعة من الصور التي التقاطها الأطفال المشاركون في المشروع اثناء مشاركتهم في الجولات الميدانية التي تم تنظيمها في عدد من القرى والتجمعات الفلسطينية التي تعاني من سياسات التهجير القسري الاسرائيلية. خلال تنفيذ المشروع، تم تدريب الأطفال على استخدام كاميرات التصوير الفوتوغرافي، ومهارة التقاط الصور. لم تكن الغاية توثيق الانتهاكات، او سياسات التهجير، إنما ااتاحة الفرصة للأطفال للتعبير عن انطباعاتهم، ومشاعرهم، وأرائهم. قام الأطفال بالتقاط عدد كبير من الصور اثناء الجولات الميدانية، وكتابة شرح قصير عن كل صورة، وعن ماذا تُعبر. بعد فرز الصور، تم اختيار الصور الأفضل، لتكون مادة هذا الكتاب، ورسالة الأطفال الى العالم.

الكتاب موجه لفئة الأطفال، لكنه في نفس الوقت مهم للمؤسسات الوطنية، ورياض الأطفال، والمكتبات العامة، والمدارس، وجميع المهتمين بتوثيق سياسات اسرائيل الهادفة الى تهجير الشعب الفلسطيني وطرده من وطنه.



إختتام مشروع تمكين الأطفال: معاً نبني... معاً نصنع التغيير

إختتم بديل/ المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطن واللاجئين والحركة العالمية للدفاع عن الأطفال/ فرع فلسطين يوم الأربعاء ١٧ حزيران ٢٠١٥ مشروع «معاً نبني... معاً نصنع التغيير»، الذي شارك فيه أربعون طفلاً وطفلة من مختلف مناطق ومخيمات الضفة الغربية. هدف المشروع إلى توعية الأطفال المشاركون بالسياسات الإسرائيلية التي تؤدي إلى تهجير الفلسطينيين من أرضهم بشكل قسري، وذلك من خلال التدريبات والزيارات الميدانية إلى المناطق التي تواجه خطر التهجير القسري.

نفذ المشروع بالشراكة مع أربعة عشر مؤسسة قاعدية من شركاء مركز بديل والحركة العالمية في المخيمات والمناطق المعرضة للتهجير، المؤسسات الشريكة لمركز بديل، هي: مركز لاجئ في مخيم عايدة، مركز انصار في قرية الولجة، مؤسسة ابداع لتنمية قدرات الطفل والتبادل الثقافي في مخيم الدهيشة، ومركز شباب عايدة الاجتماعي في مخيم عايدة. أما المؤسسات الشريكة للحركة العالمية للدفاع عن الأطفال، فهي: جمعية المحاور الخيرية، مدرسة قربطة الأساسية المختلطة، مركز طارق بن زياد المجتمعي، مركز بلدية الخليل المجتمعي شارك، ملتقي شباب الشهيد سعد صايل في البلدة القديمة في الخليل، مركز الفينيق في مخيم العروب، مركز سباقور في القدس، مؤسسة سوا التنمية وتطوير المجتمع في حزما، جمعية التنمية النفسية والاجتماعية في مخيم الجلazon، ومركز يافا الثقافي في مخيم بلاطة.



تخلل تنفيذ المشروع مجموعة من ورشات العمل التثقيفية، إضافة إلى تدريبات على مهارات الكتابة، والتصوير الفوتوغرافي وجولات ميدانية تعليمية. التدريبات التثقيفية، ركزت في مجملها على تعريف الأطفال ببنود اتفاقية حقوق الطفل، وحقوق اللاجئين والمهجرين الفلسطينيين، واهم مسببات التهجير القسري التي يتعرض لها الشعب الفلسطيني، ومراحل هذا التهجير، وأثاره السلبية على الأطفال الفلسطينيين. أما الجولات الميدانية، فقد ركزت على تعريف الأطفال بالمخيمات الفلسطينية والقرى والتجمعات الفلسطينية التي تواجه سياسات التهجير القسري. وقد تخلل هذه الزيارات تدريب الأطفال على استخدام الكاميرا والتقاط صور فوتوغرافية لمجمل الانتهاكات التي تتعرض لها هذه المناطق.



نظمت الفعالية الختامية في مؤسسة إبداع لتنمية قدرات الطفل والتبادل الثقافي في مخيم الدهيشة، وذلك بحضور الأطفال المشاركون وأهاليهم، وممثلين عن المؤسسات الأهلية الشريكة. تخلل الفعالية عرضاً لفيلم قصير عن مراحل تنفيذ والزيارات الميدانية التي نظمت للأطفال المشاركون في المشروع، تلته فقرة تكريم للأطفال وقراءة نصوص أدبية من كتاباتهم. وفي ختام الفعالية، قدم مسرح الطنطورة «مسرحية الناطور» التي تحاكي قضية حق العودة للاجئين والمهجرين الفلسطينيين إلى قرية الطنطورة الواقعة في قضاء حيفا.



هذا وقد قام مركز بديل بنشر كتاب صور يشمل الصور التي التقاطها الأطفال المشاركون في المشروع اثناء الزيارات الميدانية، وهي في مجلها صور توثيق سياسات التهجير القسري الإسرائيلي. كما وقامت الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال بنشر كتابات الأطفال في مجلة صوت الأطفال، وهي حيز توعوي يعبر من خلاله الأطفال عن حقوقهم وتجربتهم بطريقة إبداعية.

يصدر قريباً عن مركز بديل



ورقة العمل رقم ١٥: التهجير القسري للسكان: الحالة الفلسطينية - مقدمة

هذه الورقة التمهيدية هي الأولى في سلسلة تتتألف من عشر ورقات عمل حول التهجير القسري للسكان: الحالة الفلسطينية. بنظرية عامة، تستعرض هذه السلسلة إجراءات التهجير القسري التي تعرّض لها الفلسطينيون على مدى تاريخهم، وما ينفكون يتعرضون لها. يترك هذا التهجير القسري آثاراً وخيمة على الحياة اليومية للفلسطينيين وبهذا وجودهم في وطنهم. وتعتمد سلسلة أوراق العمل تفسيراً شاملأً لمنهج المعالجة القائم على حقوق الإنسان، بحيث تشدد على أن الالتزامات التي يملّها القانون الدولي ويوجّبها ينبغي أن تتقدم على الاعتبارات السياسية وتحل محلها.

ورقة العمل رقم ١٧: التهجير القسري للسكان: الحالة الفلسطينية - التمييز في سياسات التنظيم والتخطيط الحضري
 تتناول هذه الورقة القضايا المتعلقة بإجراءات التخطيط والتنظيم الحضري التي تعتمدها إسرائيل. وتستهدف هذه السياسة الفلسطينيين عن طريق احتواء أعدادهم المتزايدة من خلال إجراءات التخطيط العماني التي تنفذها السلطات الإسرائيلية. ونتيجة لهذه السياسة، تعيش الآلاف من الأسر الفلسطينية في ظروف تشهد الإزدحام والاكتظاظ وتفتقر إلى الأمان: لأن أبناءها ممنوعون من استعمال أراضيهم أو الحصول على نصيبهم من الأراضي العامة والانتفاع بها. وفضلاً عن غياب المرافق وشبكات البنية التحتية الحديثة، يترك النمو الطبيعي للسكان العديد من هذه الأسر تحيى في ظروف معيشية متدينة يحيط التخلف بها.



الجدير ذكره أن سلسلة الأوراق ستتناول المواقف التالية:

حرمان الفلسطينيين من الاستفادة من مواردهم الطبيعية والحصول على الخدمات العامة
 إنكار حق العودة
 قمع المقاومة
 الأعمال التي تنفذها أطراف غير حكومية (والتي تحظى بموافقة مبطنة من جانب إسرائيل)

- الحرمان من الإقامة والسكن
- فرض نظام استصدار التصاريح
- مصادرة الأراضي ومنع أصحابها من استعمالها
- والانتفاع بها
- التمييز في سياسات التنظيم والتخطيط الحضري
- الفصل العنصري

المؤتمر الأول لمجموعة عمل اللاجئين



في محادثات السلام بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل، وتدور أوضاع اللاجئين الإنسانية واستمرار إنتهاك حقوقهم. وتهدّف المجموعة إلى خلق إطار عمل فلسطيني - دولي يعمّل على تعزيز مشاركة وتمثيل اللاجئين الفلسطينيين في كافة القرارات المتعلقة بمصيرهم وتطوير إطار الحماية الواجبة لهم.



تعتبر مجموعة العمل نفسها إطاراً دولياً تنسيقياً، وليس تمثيلي، يتكون من مؤسسات فلسطينية ودولية يعمل على تؤمن بحق عودة اللاجئين والمهجرين الفلسطينيين ولديها مساحة كافية للدفاع عن حقوق اللاجئين والمهجرين والناضال لوقف النكبة المستمرة عبر مواجهة سياسات التهجير والاستعمار، والفصل العنصري. حيث يقر الشركاء في هذه المجموعة على أن أي حل عادل يجب أن يكون مبني على عودة جميع اللاجئين الفلسطينيين وضمان حقوقهم، ووفقاً لقانون اللاجئين الدولي، فإنه لا يمكن تحقيق هذه الغاية بعيداً عن مشاركة اللاجئين أنفسهم وبناء على رغبتهم. تتبنّى مجموعة عمل اللاجئين النهج المبني على الحقوق، تؤمن هذه المجموعة بحقوق اللاجئين الفلسطينيين وفي مقدمتها العودة إلى الديار الأصلية، واستعادة الممتلكات، والتعويض.



حيث يستمر المؤتمر لمدة ثلاثة أيام تم خلالها مناقشة كل من موضوع تمثيل اللاجئين على المستوى الرسمي وفي المفاوضات ومحادثات السلام مع إسرائيل، مشاركة اللاجئين في صنع القرارات المتعلقة بمصيرهم، وقضية الحماية الدولية الواجب توفيرها لللاجئين الفلسطينيين.

عقد بديل - المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطن واللاجئين، وبالشراكة مع مجموعة من المؤسسات الدولية والفلسطينية، والمؤسسات القاعدية التي تعمل في أوساط اللاجئين والمهجرين الفلسطينيين المؤتمر الأول لمجموعة عمل اللاجئين في قبرص في الفترة ما بين ٨ إلى ١٣ حزيران. وقد اعتبر المنظمون هذا المؤتمر بمثابة المؤتمر التأسيسي بعد إطلاق المجموعة في اجتماع سابق في نهاية العام الماضي.

قامت مجموعة عمل اللاجئين التي تتكون من مؤسسات دولية وفلسطينية، بعقد مؤتمرها الأول في قبرص خلال شهر حزيران، حيث تم دعوة ممثلي اللاجئين والمهجرين، ومؤسسات فلسطينية قاعدية، ولجان حق العودة الفلسطينية من فلسطين التاريخية، ودول الشتات العربي وأوروبا وأمريكا.

استمر المؤتمر مدة ثلاثة أيام تم خلالها مناقشة كل من موضوع تمثيل اللاجئين على المستوى الرسمي وفي المفاوضات ومحادثات السلام مع إسرائيل، ومشاركة اللاجئين في صنع القرارات المتعلقة بمصيرهم، وقضية الحماية الدولية الواجب توفيرها لللاجئين الفلسطينيين.

ولقد قدم المشاركون أوراق عمل كل عن بلده ومنطقته، تناولت رؤية المؤسسات والنشطاء والخبراء في مشاركة اللاجئين، وتمثيلهم ومستوى الحماية الدولية، حيث يجري العمل على تطوير هذه الأوراق من أجل اصدارها ضمن اصدارات مركز بديل.

وبحسب بديل والاعضاء المؤسسين، تأتي مجموعة العمل هذه كضرورة بعد تجاهل مصير ملايين اللاجئين والمهجرين



بقلم: نعيم مطر*

شكلت نكبة فلسطين وضياعها عام ١٩٤٨ نقطة تحول في مسيرة الشعب الفلسطيني، حيث القت بظلالها وتداعياتها على الواقع الديمغرافي الفلسطيني، محدثة نموذجاً تمثل في تشتت ما لا يقل عن مليون فلسطيني خارج وداخل وطنه. وبرز نمط جديد في التركيبة الاجتماعية والسكانية لم يألفها المجتمع الفلسطيني من قبل مثل ظهور المخيمات وتجمعات المهجريين وما تعكسه من اشكالية معيشية وضرة حمائية ومسؤولية إنسانية.

إن ما حصل في قطاع غزة ونتيجة للحروب العدوانية المتتالية منذ ٢٠٠٨ وحتى ٢٠١٤ وما نتج عنها من تدمير منهجه للمساكن والمنشآت السكانية والاقتصادية، وتحديداً حرب صيف ٢٠١٤، ليس إلا جزءاً من الإستراتيجية الصهيونية الرامية إلى خلق واقع صعب ومعقد بهدف تهجير وترحيل الفلسطينيين من أماكن سكennهم. لقد فرض هذا الواقع الجديد عبئاً آخر على كاهل الفلسطينيين في القطاع والذي تزامن مع استمرارية الحصار الخانق منذ عدة سنوات ما أوصل الأمور إلى حالة من شبه المستحيل معالجتها ووضع حلول تطبيقية لها بفعل مجموعة متداخلة ومتباينة من العوامل والمبنيات.

في ظل استمرار سياسات التهجير والعمليات العسكرية المتكررة التي تأتي في إطار تضييق الخناق على الفلسطينيين ودفعهم للهجرة، يظهر العديد من التساؤلات المتعلقة بحماية المهجريين ودور الأطر التمثيلية وغيرها في توفير الحماية لهم. سيحاول هذا المقال أن يقدم تحليلًا لواقع الحماية وأدوات تطوير سبل جديدة لحماية المهجريين داخلياً الذين نزحوا إبان الحرب الأخيرة على قطاع غزة.

تشخيص وتحليل للإشكالية:

لا شك بأن قضية المهجريين الفلسطينيين في غزة وخصوصاً تلك التي سببها الحرب العدوانية الاسرائيلية على قطاع غزة في صيف ٢٠١٤ قد أخذت حيزاً واسعاً وتعرضت إلى سيل من الندوات والمؤتمرات (على الصعيدين المحلي والدولي) بدليل أن التطبيق العملي لحل الاشكالية ما زال يراوح مكانه. فمراكز الابواء التابعة لوكالة الغوث مستمرة ومعاناة المهجريين فيها متفاقمة، وشروط المانحين في محظوظ خلاف وجدال في الاوساط الفلسطينية وخصوصاً الفصائلية. وبعد مرور عام كامل على العرب الأخير، لا يزال الموضوع المالي لقضية إعادة الإعمار عالقاً دون أي تقدم سوى الاتهامات المتباينة بين الفصائل والسلطة الفلسطينية التي شكلت مادة اعلامية وضعت الإنسان الفلسطيني في محظوظ عدم احترام من قبل الاوساط العربية والشعبية والرسمية.

ومن أجل وضع رؤية تحليلية لقضية توفير الحماية للاجئين والمهجريين في قطاع غزة، ارتأى كناشط في مجال اللاجئين عرض:

أولاً: حماية المهجريين الداخليين:

تعتبر قضية المهجريين في قطاع غزة من القضايا الخطيرة لما لها من انعكاسات وتفعيلات على المجتمع الغزي، حيث تتطلب هذه القضية وضع حلول جذرية لتوفير وتطوير سبل الحماية للنازحين. وليس المقصود هنا فقط الحماية على المستوى السياسي والإنساني، وإنما على المستوى الاجتماعي والأخلاقي الذي يحد من تفشي ظاهرة المخدرات والجريمة، والتهرب المدرسي وتنشئي الأمراض الأخلاقية، فضلاً على حدوث الخلافات والمشاكل العائلية، والعوز والحرمان والفقير. إن إختراق المستوى الاجتماعي بهذه الظواهر السلبية يؤدي إلى تفكك وانهيار منظومة العائلة بمفهومها الاجتماعي، الأمر الذي يتناقض مع إعلانات ومواثيق الشرعية الدولية التي أكدت على قدسيّة العائلة ووجوب توفير كافة أشكال الحماية لها.

إنطلاقاً من هذا التوصيف لمفهوم الحماية، نجد أن فلسطين (الرسمية والحزبية) قد أخفقت في توفير الحماية للمهجريين، وبالتالي فإن حماية المهجريين أصبحت مازقاً حقيقياً يشكل تحدياً واضحـاً أمام الكل الفلسطيني وعكس عمق الاشكالية ومحدودية إداء المستوى الفلسطيني الرسمي على تقديم أدنى مقومات الحماية.

ثانياً: الموقف الفصائلي:

يندرج الموقف الفصائلي الفلسطيني وتحديداً في قطاع غزة ضمن حالة السلبية العامة التي يعاني منها النظام السياسي الفلسطيني برمهة، فالخارطة الفلسطينية تعكس حالة الاحتقان الداخلي وديمومة الانقسام والتشرذم التي تظهر بشكل واضح في الخطاب الإعلامي الفصائلي. إن مواقف الفصائل كان خطاب السلطة الفلسطينية الموجه لأبناء شعبها واضحاً ودقيقاً وعقلانياً وأن الإعمار يتطلب عملاً جماعياً فلسطينياً والتعاطي باليابانية مع شروط الدول والاطراف المانحة. وجاء هذا الموقف متاتباقاً مع موقف الدول العربية المهتمة بالاعمار وإعادة تهيئه الأجزاء للمهجريين.

لقد كان واضحاً أن دور الأطر التمثيلية في ظل الإنقسام الفلسطيني المسيطـر على قطاع غزة «حماس» وذراعها العسكري للهيمنة على صنع القرار وتنفيذـه اتبـاعـه والمنتـميـنـ لهـ حولـهـ، فيـ الـوقـتـ ذاتـهـ يـسعـيـ الفـصـيلـ (الـاسـلامـيـ)ـ المـسيـطـرـ علىـ قـطـاعـ غـزـةـ

فجوات الحماية الدولية وسبل تجاوزها

بقلم: رانية ماضي*

- تقديم المعونات بدون توفير أي شكل من أشكال الحماية.
- في حال تم إنهاء أعمال وكالة الغوث، وحسب الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين، فإن اللاجئين الفلسطينيين يتبعون مباشرة للاتفاقية الخاصة باللاجئين (اتفاقية عام ١٩٥١)، والسؤال هنا، ماذا عن لاجئين سوريا ولبنان وهما دول على سبيل المثال ضمن مناطق عمل وكالة الغوث، إلا أنها غير موقعة على إتفاقية عام ١٩٥١. رغبة اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى ديارهم، على عكس باقي اللاجئين الذين يخشون العودة خوفاً من الإضطهاد. إن ما يمنع اللاجئين الفلسطينيين من ممارسة حقوقهم في العودة هو سياسات إسرائيل الكامنة في السيطرة على الأرض بأقل عدد من الفلسطينيين، الأمر الذي يعطي إنطباع بجدية القضية الفلسطينية وطول أمدها وضرورة البحث عن حلول جذرية تمكن الفلسطينيين من ممارسة حقوقهم في العودة.
- غياب تعريف واضح لشخصية اللاجئ الفلسطيني القانونية، حيث أن تعريف اللاجئ الفلسطيني يقابل العديد من الغموض في قضية استمرت ما يقارب سبعين عاماً أنتجت خلالها العديد من اللاجئين الفلسطينيين بصفات مختلفة (لاجئ، نازح، عديمي جنسية وسواهم). ولا تنطبق معايير الجوء على هذه الشخصيات القانونية. فكل فئة لها خصوصيتها وتختلف آلية التعامل معها، وهنا يظهر لنا التعقيد الدولي بالتعامل مع القضية الذي يعجز عن توفير الحماية لللاجئين وحل المشكلة من جذورها.
- تجاهل تطبيق إتفاقية جنيف الرابعة على اللاجئين الفلسطينيين التي يتم تغبيتها وعدم التعاطي معها رغم أن اللاجئين الفلسطينيين يتواجدون في أماكن النزاعات المسلحة، بالإضافة إلى حالة الإستعمار التي يعيشها الشعب الفلسطيني في الأرض المحتلة عام ١٩٦٧ والتي تؤكد ديمومة الاحتلال وعدم شرعنته كاستعمار طويل الأجل.
- الإستمرار في تجاهل جذور الصراع وعدم التطرق لإيجاد حل دائم لمسألة اللجوء، والتراكيز على حلول أخرى للقضية كالتوطين التي من الواضح أنها لم تلقي أي تغيير، فأين هو القانون الدولي من أبسط الحقوق؟
- عدم إشراك اللاجئين الفلسطينيين في القرارات المتعلقة بمصيرهم وتجاهل دمجهم في طرح الحلول والقرارات.
- غياب وكالة دولية معترف بها تعمل بشكل منهج لتطبيق حقوق الإنسان الأساسية لللاجئين الفلسطينيين وتحث عن حلول عادلة وشاملة ودائمة لقضيتهم بموجب موايثي القانون الدولي وخاصة القرار رقم ١٤٤، إن وجود وكالة من هذا النوع تمكن اللاجئ الفلسطيني من تلقي الحماية الدولية المستحقة، خاصة وان فجوات الحماية تظهر جلياً اليوم في كافة مناطق الشتات يشكل ضرورة ملحة.
- في الحقيقة، تكمن مأساوية هذا الامر في وعي ومعرفة الامم المتحدة بهذه الفجوات وكانت الجمعية العامة للأمم المتحدة قد تبنت قرار رقم ٣٧/٢٠ عام ١٩٨٢، الذي دعى من خلاله الى اتخاذ اجراءات فاعلة لضمان سلامية وأمن اللاجئين الفلسطينيين في المناطق المحتلة، وقد جرى تأكيد هذا القرار دورياً منذ العام ١٩٩٣. بالرغم من ذلك، لم يتم تقديم اية معالجة لهذه الفجوات التي تشكل عقبة في طريق إحقاق حقوق الانسان والحربيات الاساسية لللاجئين الفلسطينيين في مناطق شتااتهم الحالية. كما أن المفوضية العليا للشؤون اللاجئين لا تملك أي تفويض صريح لتوفير الحماية والسعى الى توفير الحل العادل والشامل والدائم للفلسطينيين، وفي حين تظل الاعتبارات الفنية هي الاقل اشكالية، تبرز القضايا المتعلقة بالصلحيات المشتركة بين وكالات الامم المتحدة وتوضيح القيد الذي يفرضها القرار ١٤٤ على تفويض موسوع للمفوضية العليا، اي المعايير الخاصة باسقاط حالة اللجوء، ويقترب على المفوضية العليا والوكالات الاخرى إنشاء آلية تنسيق مشتركة أو سكريتاريا خاصة لتبادل الوثائق والمعلومات والبيانات فيما يتعلق بسياسات وعمليات كل منها، حيث تساعد هذه الآلية في تجاوز بعض التغيرات المحددة في نظام الحماية الدولية العام لللاجئين الفلسطينيين.
- أخيراً، لا تستطيع تجاهل المناخ السياسي العام الذي تتحمل فيه مفوضية الامم المتحدة العليا لشؤون اللاجئين، وأن هناك إمكانية لإنحراف أي تفويض صريح لتوفير الحماية والحل العادل بفعل تأثير سياسي معاكس بفعل الضغوطات الأمريكية والغربية. تشير هذه العوامل السياسية العديدة من التساؤلات، بما هي التداعيات المحتملة لتدخل مفوضية الامم المتحدة العليا في ضوء استمرار معارضة إسرائيل لعملها ومباركة الولايات المتحدة الامريكية للموقف الإسرائيلي، وهي الدولة المانحة الاكبر بالنسبة للمفوضية، معارضة للتوصل الى حلول دائمة وعادلة وشاملة لللاجئين الفلسطينيين كما ينص عليه القرار ١٩٤؟ هل من الممكن ان يكون تدخل المفوضية فعالاً في ضوء عدم توفر دعم كاف من جانب الدول العربية؟ وهل يولد تدخل المفوضية ضغوطاً سياسية تؤدي الى إنهاء وحل وتقويض وكالة الغوث الدولية؟

قضية اللجوء الفلسطيني تظهر خالية من مظاهر الحماية الدولية. أحد أسباب فجوات الحماية يعود إلى عدم إدراج اللاجئين الفلسطينيين في تمويل المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، حيث قرر المجتمع الدولي عوضاً عن ذلك إنشاء منظمة خاصة تكون تابعة بدورها للأمم المتحدة تقوم على رعاية اللاجئين الفلسطينيين. وفي العام ١٩٤٩ تم إنشاء وكالة الأمم المتحدة لغوث اللاجئين الفلسطينيين وتشغيلهم UNRWA. وكانت المشكلة بخصوص وكالة الأنروا أنها أنشئت لأهداف معينة تقوم على غوث وتقديم المساعدات الإنسانية لللاجئين، ولا تقوم بتوفير أي حماية قانونية لللاجئين وهذا يتعارض هدف وجودها مع الهدف الأساسي للقانون الدولي الذي يقوم بالأساس على توفير الحماية للأفراد واللاجئين. بما في ذلك توفير الحلول الدائمة لقضاياهم. بالإضافة إلى ذلك، يقتصر دور وكالة الغوث والتشغيل القائم على توفير المساعدات والخدمات الإنسانية الضرورية لللاجئين الفلسطينيين المسلمين لديها، وهم يتواجدون في مناطق (الأردن، سوريا، لبنان، قطاع غزة والضفة الغربية). ويمكن تعقيد وخصوصية القضية الفلسطينية في التعامل مع اللاجئين المسلمين لدى وكالة الغوث كفئة إستثنائية لا تشتملهم إتفاقية اللاجئين لعام ١٩٥١ والحماية المقدمة لهم، في الوقت ذاته، يتم التعامل مع الفلسطينيين الذين نزحوا من الضفة الغربية وقطاع غزة إبان حرب عام ١٩٦٧ من قبل الأنروا كمهجرين لا يحملون صفة لاجئ وبالتالي لا يتمتعون بالحماية الدولية الشاملة، حيث يتم تقديم المساعدة الإنسانية كحالة طارئة.

رابعاً: خصوصية اللاجئين الفلسطينيين

تكمن خصوصية قضية اللاجئين الفلسطينيين في إستثنائهم من إتفاقيات الخاصة بحقوق اللاجئين وخصوصاً ما يتعلق بمسألة الحماية الدولية، حيث أن اللاجئين المسلمين لدى هيئة الأنروا لا تنطبق عليهم قوانين الحماية كلاجئين كونهم يتمتعون بمساعدة من هيئة تابعة للأمم المتحدة. إن الوسيلة الوحيدة لتوفير الحماية الدولية لللاجئين الفلسطينيين يكون عبر زوال وكالة الغوث، حيث أنه وبناء على المادة "د" من الإتفاقية الخاصة باللاجئين من خلال التعاطي معهم في الإتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين والتي توضح الفئة التي تشملها الإتفاقية ومن خلال التعريف يتبين أن الإتفاقية لا تشتمل اللاجئين الفلسطينيين المسلمين بالحماية التي كان يفترض ان توفرها كل من لجنة التوفيق الدولية حول فلسطين، المكلفة بتنفيذ القرار ١٤٤ واجداد حل دائم، وبالمساعدة الإنسانية التي انيطت بوكالة الغوث والتشغيل الأنروا. جاء هذا الاستثناء بناء على المادة الأولى البند دال " لا تنطبق هذه الاتفاقيات على الأشخاص الذين يتمتعون حالياً بحماية أو مساعدة من هيئات أو وكالات تابعة للأمم المتحدة غير مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين".

وقد نصت الفقرة الثانية من نفس المادة على: "إذا توقفت هذه الحماية أو المساعدة لأي سبب دون أن يكون مصدر هؤلاء الأشخاص قد سوى نهائياً طبقاً لما يتصل بالأمر من القرارات التي اعتمدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة

يصبح هؤلاء الأشخاص، بجزء ذلك، مؤهلين للتمتع بمزايا هذه الاتفاقيات. تظهر الفجوة في الحماية في تطبيقات القانون الدولي من قبل الدول التي اعتمدت استثناء اللاجئين الفلسطينيين، اي تطبيق الفقرة الاولى من المادة اعلاه ولا تلتفت الى الجزء المكمل لها اي الفقرة الثانية. كما يظهر ذلك في اغفالحقيقة ان لجنة التوفيق الدولية حول فلسطين التي كانت مكلفة بالحماية لم تعد فاعلة منذ اواسط الخمسينيات، ولم يتم تكليف اية هيئة دولية غيرها بتوفير الحماية لللاجئين الفلسطينيين حتى اليوم، ويبدو الخل جلياً في اعتبار ان المساعدة الإنسانية التي تقدمها الأنروا هي بمثابة الحماية الدولية الواجبة للاجئين الفلسطينيين.

خامساً: إنعكاس الوضع العالمي الجديد على قضية

اللاجئين الفلسطينيين

بالرغم من أن قضية اللاجئين قد أخذت حيزاً واسعاً في نقاشات المجتمع الدولي وتحديداً بعد إنتهاء الحرب الباردة، إلا أن هناك العديد من الفجوات والمعضلات بخصوص هذه القضية وتحديداً في قضية اللاجئين الفلسطينيين. لا يمكن الجزم بأن المجتمع الدولي قد أغفل هذه الفجوات دون قصد، فقضية اللاجئين الفلسطينيين ليست بالجديدة وكان من السهل جداً في العديد من الأوقات التعديل على القرارات والقوانين ذات الصلة. ففي العام ١٩٨٢ كان من الممكن للجمعية العامة تصحيح الوضع المنقص من خلال وحدة التفتیش المشتركة إلا أنها لم تكون مستعدة لإيجاد حلول.

ويظهر ضعف القانون الدولي وفوائاته فيما يتعلق بقضية اللاجئين الفلسطينيين وإيجاد حل لمعضلتهم في النقاط التالية:

- بالرغم من مرور سبعين عاماً على قضية اللاجئين الفلسطينيين إلا أنه وحتى يومنا هذا لم يتم إيجاد حل جذري لهذه القضية. فوكالة الغوث تكتفي

بتعرض الشعب الفلسطيني إلى سلسلة من سياسات التهجير الممنهج والهادفة إلى تشريد وإقتلاع الشعب الفلسطيني من أرضه. كان أبرزها في نكبة عام ١٩٤٨ والتي أدت إلى تشريد غالبية الشعب الفلسطيني. لم تتوقف إسرائيل عن تهجير الفلسطينيين سواء نفذت ذلك من خلال القوة العسكرية المباشرة أو من خلال سياسات وقوانين عنصرية تفرضها على الفلسطينيين يومياً بهدف تهجيرهم والسيطرة على أكبر مساحة من الأرض بأقل عدد من اللاجئين الفلسطينيين.

ولا تقتصر قضية اللاجئين الفلسطينيين على موضوع التهجير القسري المستمر، وإنما هناك فجوات أخرى تكمن في تمثيل قضيتهم ومشاركتهم في صنع القرارات المتعلقة بمصيرهم، إضافة إلى، موضوع الحماية الدولية التي من المفترض توفيرها لللاجئين والتي تظهر بشكل أو بأخر مشوهة أو منقوصة. يعني اللاجئون الفلسطينيون، بشكل خاص، من العديد من الفجوات التي تحجب عنهم الحماية الدولية الواجب توفيرها لللاجئين، وسيطرق هذا المقال إلى مناقشة قضية حماية اللاجئين الفلسطينيين في القانون الدولي، القانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان.

أولاً: اللاجئون والقانون الدولي الإنساني

نظراً لوجود اللاجئين الفلسطينيين أو بعضهم في أماكن تتعرض لنزاعات مسلحة، فقد تكفل القانون الدولي الإنساني بتأمين الحماية الدولية لهم من خلال اللجنة الدولية للصليب الأحمر، وذلك كون القانون الإنساني مختص في معالجة الجوانب القائمة على أساس حماية المدنيين خلال النزاعات المسلحة سواء الدولية أو سواها. فعلى سبيل المثال لقد أجا العديد من الفلسطينيين إلى قطاع غزة والضفة الغربية عقب النكبة، ولاحقاً في العام ١٩٦٧ إبان حرب حزيران ١٩٦٧. يندمج هؤلاء تحت الحماية الدولية بموجب القانون الدولي الإنساني بسبب وقوع هذه المناطق تحت السلطة العسكرية الإسرائيلية بالإضافة إلى صفة اللاجئين التي اكتسبوها بحكم تعجيرهم الأصلي. بالرغم من أن صفة اللاجئين لم تحضر بشكل صريح في تعريف المدنيين في إتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بحماية الأشخاص المدنيين خلال وقت الحرب، إلا أنهم مشمولون ضمناً في التعريف الذي يوضح أن المدنيين هم «الأشخاص الذين يجدون أنفسهم في لحظة ما وبأي شكل كان، في حالة قيام نزاع أو احتلال، تحت سلطة طرف في النزاع ليسوا من رعاياها»، بناءً على هذا التعريف وبالرجوع إلى المادة الرابعة من إتفاقية المذكورة نجد بأن اللاجئين الفلسطينيين يتمتعون بصفة الحماية تحت القانون الدولي الإنساني.

كما أن المادة ٤٤ من إتفاقية جنيف الرابعة جاءت ضمناً على ذكر اللاجئين والتي نصت على: «عند تطبيق تدابير المراقبة المنصوص عنها في هذه الاتفاقيات لا تعامل الدولة الحاجزة اللاجئين، الذين لا يتمتعون في الواقع بحماية أية حكومة، كأجانب أعداء لمجرد تبعيتهم القانونية لدولة معادية». وفقاً لهذه المادة، لا يمكن أن تعامل أي دولة اللاجئين كأعداء على الرغم من وجودهم في إقليم الأعداء وهذا تنطبق هذه المادة على الحروب الأخرى والتي يقع ضمنها اللاجئون.

ثانياً: اللاجئون والقانون الدولي لحقوق الإنسان

إنطلاقاً من مبادئ الشريعة الدولية وبالرجوع إلى إعلان العالمي السادس عشر بالإضافة للعهدين الدوليين الخاصين بالحقوق السياسية والمدنية والحقوق الاجتماعية والإقتصادية والثقافية والتي جماعتها تؤكد أهمية توفير الحماية للعائلة، فإنه من من الضروري توظيف هذه القوانين الدولية في قضية حقوق العودة التي تشكل جواهر الصراع وحق تقرير المصير من خلال إستحضار القوانين والحقوق المتعلقة بقضايا لم شمل العائلة و توفير الحماية لها. لم يقدم القانون الدولي حلاً واضحة وجريئة للقضية الفلسطينية. إلا أنه ومن الممكن توظيف الإطار الحقوقى للقانون الدولي في خدمة القضية الفلسطينية. حيث أكدت المادة العامة في قرارها ٣٢٣٦ (٢٩-١٩٧٤) المؤرخ ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر أن هذه الحقوق تشمل الحق في تقرير المصير دون تدخل خارجي؛ والحق في الاستقلال الوطني والسيادة؛ حق الفلسطينيين في العودة إلى ديارهم وممتلكاتهم التي شردوا عنها وقتلوا منها. كما ذكرت الجمعية العامة أن إعمال هذه الحقوق أمر لا غنى عنه لحل قضية فلسطين. بيد أنه رغم توفر الإطار القانوني والحقوقى لقضايا الشعب الفلسطيني، يقتصر التعاطي مع القضية الفلسطينية على المفاوضات السياسية التي تتخذ طابعاً أحادي الجانب وتفتقد للجانب الحقوقى.

ثالثاً: اللاجئون الفلسطينيون والقانون الدولي

جاء القانون الدولي بشكل أساسي ليعنى بتنظيم العلاقات الدولية وتوفير الحماية للأفراد والجماعات التي تضم فئة اللاجئين وعديمي الجنسية، إلا أن

الحركة الشعبية للدفاع عن حقوق اللاجئين الفلسطينيين، والتمثيل والحركة الوطنية الفلسطينية: تداعيات وأسئلة

بقلم: تيري ريمبيل*



وتعيد قضية اللاجئين الغواتيماليين التأكيد على جملة من الافتراضات الأساسية التي ترد بشأن الفوائد التي تعود هذه المشاركة بها. فقد أفضت الحرب الأهلية التي طال أمدها في غواتيمالا إلى تهجير ما يربو على مليون إنسان قسراً عن ديارهم، وقد هجر معظم هؤلاء داخل البلاد نفسها. وقبل التوصل إلى تسوية لهذا النزاع عبر مائدة المفاوضات في أواخر حقبة الثمانينيات من القرن الماضي، أنشأ اللاجئون الذين أقاموا في مخيمات الجبل في المكسيك لجنة دائمة لضمان تمثيل حقوقهم واحتياجاتهم. وأصدرت هذه اللجنة خطبة تتألف من خمس نقاط، كانت العودة الجماعية واستعادة الأراضي في صدارتها. كما وأشارت اللجنة إلى أن حل النزاع لن يتسم بالعدالة وإن يكون ممكناً دون مشاركة هؤلاء اللاجئين فيه التوصل إليه. وقد عدلت حكومة غواتيمالا، التي أبدت معارضتها لهذه المشاركة في بادئ الأمر، عن موقفها في سياق صفة تبادل تلتقت بموجبهما مساعدات التنمية التي كانت في أمن الحاجة إليها مقابل السماح لللاجئين بالمشاركة في التوصل إلى حل لقضيتهم. وقد دارت المباحثات بين الطرفين على مدى فترة تزيد على مدار سنة كاملة، وذلك بموازاة المساعي التي بذلها اللاجئون لرفع مستوىوعي بمطالبيهم على المستويين الوطني والدولي. وتولتلجنة وساطة خاصة تألفت من رجال الدين وممثلين عن مؤسسات حقوق الإنسان والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، تيسير إجراء هذه المباحثات. وتوصلت اللجنة في نهاية المطاف إلى اتفاقية تنص على العودة الجماعية لللاجئين بموجب الخطة التي تألفت من خمس نقاط مع الحكومة.

وقد أسمحت الاتفاقية الأولى التي أبرمت بين اللاجئين والحكومة الغواتيمالية، إلى جانب مشاركة اللاجئين في المنتديات الأخرى المعنية بصنع السلام، مثل جمعية المجتمع المدني (Civil Society Assembly) التي تولت صياغة أوراق العمل بشأن القضايا الرئيسية التي كان من المقرر أن تتطرق المفاوضات الرسمية إليها. فيتناول بواطن القلق التي تولدت لدى اللاجئين وضمان معالجتها في اتفاقيات اللاحقة بين الحكومة وقوات الشوار، وفضلاً عن ذلك، أسمهم إدماج اللاجئين في تعزيز الاتفاقيات التي جرى التوصل إليها وفي دفع عجلة عملية المصالحة وترسيخ استدامته عودتهم إلى ديارهم على المدى البعيد. ومع ذلك، تشير الدراسة المذكورة أعلاه حول سياسة العودة الطوعية إلى أن المعاشر التي اكتسبها اللاجئون والتجارب والمهجرين أنفسهم حول مشاركتهم في مفاوضات السلام.

في شهر أيلول/سبتمبر قبل ما يقرب من عقدين من الزمان وبعد ثلاث سنوات فقط من التوقيع على إعلان المبادئ بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، طالب اللاجئون الذين اجتمعوا في الضفة الغربية باعتماد منهجية جديدة لإيجاد حل للأوضاع التي آلوا إليها. وفي هذا السياق، فرض «إعلان الدهيشة» (المؤرخ في ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦)، والذي صدر عن المؤتمر الشعبي الأول لللاجئين في الضفة الغربية ودعا منظمة التحرير والسلطة الوطنية الفلسطينية إلى «أن تستمد سلطتها من الشعب» وأن تعمل في اتجاه إيجاد حل قائماً على الحقوق للصراع، تحدياً جسيماً أمام «عملية أسلو». فقد استرعى هذا الإعلان الانتباه إلى الطابع الحصري الذي وسم المفاوضات الجارية بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل وإلي غياب إطار يرتكز على حقوق الإنسان للتوصيل إلى حل النزاع بين الطرفين. وبذلك، ركز الإعلان المذكور على ما وصفه عدد متزايد من المعلقين والنشطاء والأكاديميين وصانعي السياسات، إلى جانب ثلة من المفاوضين، على مدى الفترة الممتدة من منتصف العقد التاسع من القرن الماضي حتى أواخره كأزمة تمثل في الحركة الوطنية الفلسطينية.

إن تاريخ هذه الأزمة ومسيراتها والمقترنات التي اجترحت لحلها وعلاجها معروفة ولا تخفي على أحد، وقد جرى التطرق إليها في دراسات ومناسبات أخرى. وقد ركز جانب كبير من النقاش الذي تناول هذه الأزمة على الانتخابات الحرة والتزويده التي غفت للمجلس الوطني الفلسطيني. وفي الوقت نفسه، تشير المحاضر الحرفية للمداولات التي دارت في أواسط اللاجئين قبل ١٠ سنوات (مبادرة الآليات المدنية المتاحة لمخيمات اللاجئين الفلسطينيين والغواتيماليين في المتنافي - Civitas initiative) إلى نطاق أوسع من الآليات المشاركة الضرورية لضمان تمثيل اللاجئين بصورة فعالة وناجعة. وفي هذا الإطار، لم يبذل سوى قدر ضئيل نسبياً من الانتباه لتوصيات قاعدة المشاركة في المساعي الرسمية التي ترمي إلى إيجاد حل للنزاع في سياق المسعى العام الذي يستهدف الارتفاع بمستوى هذه المشاركة وتعزيزها. وفي الوقت الذي قد تبدو فيه أهمية هذه المشاركة أقل إلحاحاً أو حتى بعيدة الصلة بالنظر إلى حالة الجمود التي وصلت إليها مفاوضات السلام، لا تفصح المراجعة المقتصبة للمساعي التي بذلها اللاجئون لتأمين موضع لهم على مائدة المفاوضات جنباً إلى جنب مع منظمة التحرير الفلسطينية في المباحثات التي انصبت على إيجاد حل لأوضاعهم عن آلية المشاركة التي لم تستوف حقها من الدراسة والتمحيص فحسب، بل تعيد التأكيد على طائفية من المواجهات الأعم التي تبرز من الجدل الدائر في هذه الآونة حول التمثيل والحركة الوطنية الفلسطينية.

لقد شهد العقدان المنصرمان تزايد نسبة الاهتمام في أواسط المفكرين والمختصين وصانعي السياسات في توسيع نطاق المشاركة في مفاوضات السلام، ويعود جانب من الأسباب التي تقف وراء ذلك إلى مضمون اتفاقيات السلام المعاصرة التي يشتمل العديد منها على قضاياً من قبيل هيكليات الدول والأنظمة السياسية وتوزيع الموارد. وتعتبر هذه القضايا، على نطاق واسع، بمثابة أمور تخضع للحوار العام واتخاذ القرارات العامة بشأنها. وقد أسمهم هذا الأمر بدوره في إعداد المبادئ والسياسات التي تحكم الحق في المشاركة السياسية في سياسات إرساء دعائم السلام. ومن الأمثلة على ذلك القرار رقم (١٣٣٥) الصادر عن مجلس الأمن الدولي في العام ٢٠٠٠ بشأن «المرأة والسلام والأمن»، والوثيقة الإرشادية الصادرة عن مركز الحوار الإنساني (Centre for Humanitarian Dialogue) (٢٠١٤). وهناك أيضاً طائفه من الأسباب مقنّلة حول توسيع نطاق المشاركة في هذه الأسباب. وفي الوقت الذي شهدت اتفاقيات السلام مكانة الصدارة في هذه الأسباب، فإن التحالف الذي ينبع من جنيف العالمية التي تقف وراء تزايد الاهتمام في هذه المشاركة، وتبني استدامته في نهاية الحرب الباردة ارتفاعاً ملحوظاً في عدد النزاعات المسلحة التي جرى إيجاد حل لها على مائدة المفاوضات دون حلها في ساحات المعارك، كانت التسوبيات التي يجري التوصل إليها عن طريق التفاوض تشهد قدراً أقل من الاستقرار من تلك التي جرى إنجازها من خلال الانتصارات العسكرية، حيث كانت الأعمال العدائية تُستأنف فيما يزيد على نصف تلك التسوبيات خلال فترة تقل عن خمس سنوات من التوقيع على الاتفاقيات بشأنها. ومن الآثار الوخيمة التي خلفها هذا الأمر تهجير اللاجئين المرة تلو المرة، وتلاحظ إحدى الدراسات التي نشرت مؤخراً حول سياسة العودة الطوعية بأن استدامة الحلول ترتبط في جانب منها بالفرض المتناهية للإجئين، والتي تتيح لهم اختيار العودة إلى ديارهم أو تحديد مضمون عودتهم. كما تشدد هذه الدراسة على النتائج العملية التي تفرزها المشاركة واستدامتها.

حق العودة



مسيرة جماهيرية حاشدة أمام مقر الأونروا، بيروت، آب ٢٠١٥ (المصدر: middleeastmonitor.com)

في الممتلكات، أو يتعارض مع الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، لن يلقى سوي المواجهة والمقاومة، وذلك في ذات الوقت الذي يشدد فيه على مفهوم القوة المتأصل في إستراتيجية غياب المشاركة.

يفترض البعض بأن التجربة التي خاضتها الحركة الشعبية للدفاع عن حقوق اللاجئين الفلسطينيين تجسد ما يصفه عدد ليس بالقليل من المساهمين في التشارات الموجزة التي تنشرها شبكة السياسات الفلسطينية ومباحثات المائدة المستديرة التي تنظمها بإجراءات تستهدف معالجة أزمة التمثيل وإعادة بناء الحركة الوطنية من أساسها من خلال المقاومة والنضال بصفة عامة. كما تظهر هذه الحركة كما لو كانت مثالاً على ما جرى توصيفه في مباحثات أخرى كشكل من أشكال المشاركة في إعداد الدستور. وتنطوي هذه المشاركة على إجراءات تتميز عن المشاركة الضيقية في صياغة النصوص القانونية، حيث تشمل على نطاق أوسع بكثير من الممارسات التشاركية التي تشرع مع مرور الوقت في تعريف المعاني التي يعزوها شعب من الشعوب إلى تقرير المصير، وفي مقارنة مهمة أخرى مع عملية أوسلو، تركز الحركة تركيزاً كبيراً على توضيح الجوانب الداخلية التي يختلف تقرير المصير منها والتوصل إلى إجماع بشأنها، وذلك إلى جانب تركيزها على الجوانب الخارجية أو الإقليمية من تقرير المصير. وفي الوقت نفسه، تترك قضية الحدود في نهاية المطاف لكي تبرز من خلال عملية تصوّر التحرير وإنفاذها بكل ما يحمله من معنى - سياسي واقتصادي واجتماعي وثقافي. وفي هذا السياق نفسه، جرى توصيف المشاركة في إعداد الدستور مؤخراً باعتبارها شكلاً من أشكال العدالة الانتقالية. وقد أفلحت هذه النظرة المقتضبة في جانب كبير منها العديد من التحديات التي تواجهها الحركة الشعبية للدفاع عن حقوق اللاجئين الفلسطينيين على مدى العقود المنصرمين. وفي الواقع، لا يمكن تجاهل هذه التحديات لأنها ثعتبر محورية في استكشاف طريقة فعالة تفضي إلى إراز التقدم إلى الأمام على صعيد قضية اللاجئين. ومع ذلك، يبقى السؤال قائماً حول ما إذا كانت هذه التجربة يمكنها أن تقدم نموذجاً أو مصدراً للإلهام على الأقل في التعامل مع مسائل التمثيل ومستقبل الحركة الوطنية. ويترك هذا الأمر للشعب نفسه لاتخاذ قرار بشأنه في نهاية المطاف.

مصادر مختارة:

1. An Open Debate on Palestinian Representation, Shabaka Policy Roundtable, May 2013
2. Rabab Abdulhadi, Debating Palestine: Representation, Resistance, and Liberation, Shabaka Policy Brief, April 2012
3. Haidar Eid, Dis-Participation as a Palestinian Strategy? Shabaka Policy Brief, December 2013
4. Katy Long, The Point of No Return: Refugees, Rights and Repatriation, Oxford, 2013
5. Thania Paffenholz, Broadening Participation in Peace Processes, Dilemmas and Options for Mediators, Geneva, 2014
6. Recommendations and Decisions, The First Popular Refugee Conference, Deheishe Refugee Camp, 13 September 1996 ["Deheishe Declaration"]

* تيري ريميل: باحث خبير في شؤون اللاجئين الفلسطينيين، عضو شبكة بديل للخبراء القانونيين، له العديد من الاصدارات حول حقوق اللاجئين الفلسطينيين والحلول الدائمة.

وتبرز التجربة التي خاضها اللاجئون الفلسطينيون، الذين لم يتمكنوا من تأمين مكان لهم على مائدة المفاوضات، بعض التحديات الرئيسية التي تحول دون توسيع نطاق المشاركة في المساعي الرسمية التي ترمي إلى صنع السلام. وتقع في صدارة هذه التحديات الممانعة التي تبديها الجهات الرسمية بشأن تقاسم السلطة والمسؤولية عن اتخاذ القرارات عبر إفساح المجال أمام نطاق أوسع من أصحاب المصلحة المعنيين للمشاركة في المفاوضات. ومن التحديات الأخرى التي يضع مركز الحوار الإنساني يده عليها في وثيقة الإرشادات التي أعدتها تنوع المشاركين واختيارهم، والتلاعب في أصحاب المصلحة واستعمالهم، والافتقار إلى الخبرة في إجراء المفاوضات وخوض غمارها، والمقاومة التي يبديها الوسطاء لرفع مستوى المشاركة وافتقارهم إلى القدرة التي تمكّنهم من إدارة هذه المشاركة وتنظيمها. ومع ذلك، يبدو أن هذه التجربة تشدد على طائفة من المواضيع العامة التي تبرز من الحوار الذي يتناول التمثيل والحركة الوطنية. ويمكن الوقوف على العديد من هذه المواضيع في التشارات الموجزة التي تنشرها شبكة السياسات الفلسطينية (الشبكة) وبمباحثات المائد المستديرة التي تستضيفها، والتي تشير إليها أدناه. وفي هذا السياق، يقترح عدد من المساهمين في الشبكة بأن منظمة التحرير الفلسطينية في باكورة تاريخها والانتفاضة الأولى تستعرضان دروساً مفيدة حول السبل التي تكفل إحراز التقدم والمضي قدماً في هذا المضمار. وفي المقابل، يشير آخرون إلى حملة مقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات منها وفرض العقوبات عليها والحركات التي نظمت مؤخراً في الشتات، من قبيل شبكة الجالية الفلسطينية في الولايات المتحدة الأمريكية والحركة الشبابية الفلسطينية. وعلى شاكلة هذه الشواهد، تثير الحركة الشعبية للدفاع عن حقوق اللاجئين الفلسطينيين السؤال حول ما إذا كانت تقدم نموذجاً ما أو مصدر إلهام على الأقل في التعامل مع مسائل التمثيل ومستقبل الحركة الوطنية.

ويُسْتَهِل النقاش، كما هو دأبه، بتناول مستقبل منظمة التحرير الفلسطينية. وفي هذا السياق، يقترح أحد المساهمين في المباحثات التي دارت في إحدى الدوائر المستديرة التي نظمتها شبكة السياسات الفلسطينية حول التمثيل بأن منهجهة تتسم بقدر أكبر من الفائدة قد تكمّن في التركيز على الطرق التي تعنى بتصور التحرير وإنفاذها من النواحي السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وذلك في معرض رده على سؤال حول إنقاذ المنظمة أو التخلّي عنها، ولنا أن نستشفّ المحاور الأساسية التي تؤلف هذه المنهجية - بمعنى العناصر اللامركزية والشاملة منها - من الملاحظات التي يسوقها المساهمون الآخرون في الشبكة. كما يمكننا الوقوف على محاور هذه المنهجية في إعلان الديهيّة الصادر في العام ١٩٩٦. فبادئ ذي بدء، يؤكد هذا الإعلان على عدد من المبادئ الجوهرية - بمعنى حق العودة والحق في رد الممتلكات إلى أصحابها والحق في التعويض - التي تشکل معايير الحل المرتقب وإطاراً ناظماً للعمل، كما تحدد المعايير اللازمة لـ "تنظيم" العلاقات بين اللاجئين والأطراف الفاعلة الأخرى. ويبدو أن الإعلان، الذي يتشابه في هذه الناحية مع حملة مقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات منها وفرض العقوبات عليها، يخطو خطوة أخرى بتطرقه إلى الحقوق الاقتصادية والاجتماعية الواجبة لللاجئين، حيث يوصي بإطلاق المساعي التي تستهدف تقليل الكثافة السكانية في المخيمات، والتخفيف من وطأة الفقر والارتفاع بمستوى الصحة البدنية والنفسية لهؤلاء اللاجئين. وبذلك، باشر المشاركون في هذا المؤتمر الشعبي في عملية يتصرون فيها الشكل الذي يبدو عليه التحرير بالنسبة إلى اللاجئين، وحددوا بالتالي القضايا التي سعوا إلى نيل التمثيل الفعال فيها.

وفي المقام الثاني، يدعو الإعلان إلى انتخاب مجالس لللاجئين في جميع المناطق التي يتواجدون فيها. ويتولى كل مجلس من هذه المجالس المسؤولية عن انتخاب لجنة تنفيذية تتطلع بالمسؤولية العامة عن إنجاز التحضيرات والاستعدادات الازمة لتنظيم المؤتمر العام لللاجئين الذي سيصار إلى عقده داخل فلسطين وخارجها. وينتخب المؤتمر العام لللاجئين، بدوره، لجنته التنفيذية التي تتکفل بتنسيق المبادرات التي تفضي إلى إيجاد حل يرتكز على الحقوق لقضية اللاجئين. وفضلاً عن ذلك، يوصي الإعلان بأن يكون المؤتمر العام لللاجئين هو الجهة الوحيدة التي تملك التفويض بإجراء المفاوضات من خلال منظمة التحرير الفلسطينية بغية التوصل إلى حل لقضية اللاجئين. كما جسدت هذه الحركة القدرات التي تتيحها آليات المشاركة واسعة النطاق وأهميتها، وذلك بالنظر إلى أنها تتألف من نطاق واسع من مجالس القرى والجمعيات القروية، والمنظمات المجتمعية والمخيّمات والجانب الشعبي، والاتحادات الشبابية والنسائية، والمنظمات غير الحكومية ومؤسسات المجتمع. وعلى هذا المنوال، حدد المشاركون في المؤتمر الوسائل التي تتکفل إنفاذ التحرير من خلال التوصيات التي تدعوه إلى تنظيم المؤتمرات والفعاليات والحملات، وإنشاء المنظمات غير الحكومية التي تتکفل بالوفاء باحتياجات اللاجئين وإقامة مركز للتوثيق والمعلومات ونشر الرسائل الإخبارية والمجلات وغيرها. كما شددت الحركة الشعبية للدفاع عن حقوق اللاجئين الفلسطينيين على عدة مبادئ توجيهية تشار في المناقشات التي تدور حول مسألة التمثيل.

مشاركة اللاجئين الفلسطينيين في صنع الحل العادل والدائم*

بقلم: نضال العزة*



مسيرة مطالبة بانتخابات للمجلس الوطني الفلسطيني، ٢٠١٤ (المصدر: pncregcampaign.org)

تشير الدراسات المقارنة لاتفاقيات السلام التي وضعت حدا للصراعات والنزاعات طويلة الأمد إلى أنه «عندما يتتوفر الدعم الشعبي العريض لاتفاقيات السلام، فإنه يصبح من السهل جداً التعاطي مع القضايا الخلافية الحرجة والحساسة من خلال الحوار والنقاش السياسي وحل المشاكل الأخرى عملية البناء». كما أن وجود قاعدة شعبية داعمة، يوفر البيئة المناسبة التي تمكن الاطراف من وضع الحلول لجدول الصراحت وتسويتها وليس فقط التعامل معه أو إدارته.

فيما يلي، سنتطرق ملخصاً لدور القطاعات الشعبية في مفاوضات السلام الفلسطينية- الإسرائيليية، إلى جانب عرض موجز لهذا الدور في اتفاقيات سلام أخرى تم تحليلها أو دراستها لغرض هذا المقال.

المفاوضات الفلسطينية- الإسرائيليية:

منذ اطلاقتها الأولى، وفرت عملية السلام الفلسطينية- الإسرائيليية بعض الفرص المحدودة جداً للمشاركة الشعبية سواء على مستوى التمثيل في المفاوضات أو المشاركة المباشرة. ربما تبدى ذلك في تنظيم انتخابات المجلس التشريعي، او في اعلان بعض نتائج جولات التفاوض ولو بشكل متاخر، ولكن حتى هذه الاشكال، لم تشمل كل الشعب الفلسطيني، ولم تكن منتظمة، ناهيك عن انها تمت او تتم في سياق حالات الاستقطاب الداخلي او التماهي مع المجتمع الدولي وليس كمنهجة مطلوبة وطنية. تارياً، تم حرمان الفلسطينيين من حقهم الأساسي في المشاركة في اتخاذ القرارات التي لها علاقة مباشرة بتسوية قضاياهم ورسم آفاق مستقبلهم. حالياً، يجري الاستبعاد تحت شعار «الابتعاد عن الاعلام لتحقيق نتائج مثمرة»؛ وليس أدل على ذلك الا حالة الاستغفال، او عدم الشفافية، التي تعبر عن ذاتها في انطلاق الجولات المفاجئة، او في اجراء مباحثات هنا وهناك ما بين فترة و أخرى من فترات «الانقطاع» والتي توصف عادة بـ«غير الرسمية»، او في انتهاء الجولات باتفاقات او تفاهمات تختلف بدرجات ودرجات، ان لم تكن تتناقض مع، عما سبق اعلانه او رسمه كهدف من تلك الجولات.

تجاهل الفلسطينيين ومستوى التنظيم الذاتي:

لقد ادى استثناء اللاجئين من التمثيل في الوفد الفلسطيني الذي يشارك في عملية صنع السلام التي انطلقت في العام ١٩٩١ من خلال مؤتمر مدريد وتواصلت من خلال اتفاق اسلو، ادى هذا الاستثناء الى بروز العديد من المبادرات الذاتية بين مجتمعات اللاجئين في الضفة الغربية، وقطاع غزة، وشرق القدس، والمهرجين داخل الخط الأخضر واللاجئين في الشتات من اجل اعادة الاعتبار الى حقوق اللاجئين الفلسطينيين التي دفع بها جنباً. انطلقت الفعاليات بالعمل على التحشيد من اجل احقاق حقوقهم القانونية والشرعية. وقد هدفت غالبية هذه المبادرات الى الاعراب عن

يتناول هذا المقال موضوع المشاركة الشعبية وأهميتها في صياغة وتطبيق الحلول الدائمة لقضايا اللاجوء، خصوصاً عبر عمليات إجماليات وإنجازات وتحقيق السلام. ويركز هذا المقال على حال المشاركة الشعبية للفلسطينيين، وتحديداً مشاركة اللاجئين الفلسطينيين في صياغة الحل الدائم المناسب لهم بناء على مبدأ الطوعية الذي يقتضي تمكين اللاجئ من اختيار الحل الدائم بحرية وعن معرفة واطلاع، ان مبدأ الطوعية يركنها موضوع التطبيق في تدخلات المفوضية العليا للشؤون اللاجئين خلال ممارستها دورها في توفير الحماية الدولية وحل قضايا اللجوء الفردية او الجماعية.

نظرة على دور الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره ومصير فلسطين: الفلسطينيون دوماً كانوا موضوع الحديث على المستوى العالمي والدولي، ولكن، لم يكونوا أبداً جزءاً من تقرير مصيرهم، منذ أن التأم مؤتمر باريس للسلام، عقب الحرب العالمية الأولى، والفلسطينيون هم موضوع الحديث والحوارات والجداول وإصدار القرارات التي تخص قضيتهم، سواء ما خلقها من قرارات ظالمة وغير قانونية وما طرح فيما بعد لحلها، لكنهم نادراً ما كانوا جزءاً من هذه العملية، وحتى في الحالات التي تم اشراكهم بشكل ما، فإنه لم يتم يوماً وضع حقوقهم غير القابلة للتصرف موضوع التطبيق. ولعله من المجدى هنا مراجعة كم القرارات ذات الصلة بالقياس الى الواقع القائم الذي آلت اليه فلسطين والفلسطينيون، أكثر من ذلك، يمكن القول انه حتى الهزيل من تلك القرارات والتي تنتقص من حقوق الفلسطينيين، لم يدفع باي منها للتطبيق حتى اليوم، فعلى سبيل المثال، تجاهلت دول الحلفاء المنتصرة والتي شاركت في مؤتمر باريس للسلام والذي عقد بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى، اراده الفلسطينيين وطموحهم وحقوقهم وقررت وضع فلسطين تحت الانتداب البريطاني، كما لم تزاح اراده الفلسطينيين عندما قرر المشاركون في مؤتمر باريس من الدول المنتصرة، بأن دور البريطانيين الحقيقي في فلسطين هو التمهيد لإقامة وطن قومي لليهود في هذه الأرض؛ اكثر منه للتعاطي او مراعاة لرغبات السبعمائة ألف عربي الذين كانوا يقطنونها وقتذاك.

وفي العام ١٩٤٧ عقدت الأمم المتحدة سلسلة من المشاورات حول الوضع المستقبلي لفلسطين، ولكنها سرعان ما تجاهلت ارادة ورغبة الغالبية العظمى من السكان الفلسطينيين الذين اختاروا العيش في دولة ديمقراطية يكون جميع السكان مواطنين فيها ومتساوين الحقوق ورفضوا فكرة تقسيم فلسطين على اسس عرقية دينية وقومية، فقرروا بلا وجه حق تقسيم فلسطين. وفي العقود التي تلت، تم تجاهل الفلسطينيين وقيادتهم من اجندات كافة المشاريع التي طرحت من اجل صنع او احلال السلام بينهم وبين الإسرائيلييين.

وبقي الوضع على ما هو عليه حتى بداية عقد التسعينيات من القرن الماضي عندما اقرت الدول العظمى وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية ان منظمة التحرير الفلسطيني هي الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني وانها المحاور الرئيس الذي يمثل الفلسطينيين في الجهود المبذولة من اجل تحقيق السلام في المنطقة، ومع ذلك، فقد استمرت هذه الدول والقوى بتجاهل ارادة ورغبة القطاعات الشعبية الفلسطينية سواء على مستوى استشارتها بخصوص ما يجري او اخراطها بشكل مباشر في العملية السلمية، ولا شك ان هذا يعكس من جهة ثانية، الجانب الداخلي في الخل المتمثل في ابتعاد قيادة منظمة التحرير عن القواعد الشعبية شيئاً فشيئاً ضمن ما يسمى التعاطي الايجابي مع متطلبات الدول الغربية، والرأي العام الدولي، ان ما سبق لا يعني التشكيل في مكانة المنظمة، فالاعتراف بمنظمة التحرير كممثل للشعب الفلسطيني لم يأت على طبق من ذهب ابداً، ولكن لا بد هنا من ملاحظة الفجوة التي نشأت جراء الانحراف في عملية سلام بشروط التحرير كممثل للشعب الفلسطيني لم يأت على طبق من ذهب ابداً، ولكن لا وفي ظل ميزان قوى يرجح كفة اسرائيل بلا منازع، هذه العلاقة/الانحراف انتهت من بين اشياء اخرى حالة تتطلب من المنظمة ان تتنازل عن ارادة ورغبات الجماهير الفلسطينية المتمثلة بتحرير وطنهم التاريخي واقامة دولتهم الديمقراطية، من ذلك ايضاً على سبيل المثال لا الحصر، اجر الفلسطينيون على الاعتراف بقرار مجلس الامن رقم ٤٤٢ ومبدأ «الارض مقابل السلام» كمبادئ واساس للمفاوضات الهادفة لاحلال السلام في المنطقة، بينما طالما رفض القرار لانه يهدى الحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني، من جهة، ولأن الفلسطينيين انفسهم لم يشاركاً في صياغته اصلاً.

ومن البديهي القول أن دور اتفاقيات السلام لا يقتصر فقط على وضع نهاية للصراع او النزاع، بل يتعداه إلى تحديد المبادئ والمنظفات الأساسية التي تحكم العلاقات الداخلية في الدولة بين الحكومة والمواطنين او العلاقة ما بين الاطراف المتتصارعة المستعمر والمستعمр، يشمل هذا فيما يشمل تحقيق وحماية حقوق الإنسان بما فيها حقوق الملكية، والتوعيسي، والمحاسبة، كما ويشمل عملية إصدار التشريعات المناسبة؛ ووضع آليات تنفيذية فعالة للانتقال من حالة الصراع الى زرع اسس ومحركات السلام الدائم بما فيها آليات العدالة الانتقالية.

بناء على ما تقدم، تتجلى أهمية المشاركة الشعبية حيث ان إشراك الفعاليات الشعبية في عملية الحل أو صنع السلام منذ البداية، يوفر لهذه القطاعات الفرصة للتعبير عن رأيها فيما يخص عملية إنهاء الصراع الى جانب المشاركة في تحديد طبيعة وشكل السلام الدائم المنشود. في الوقت ذاته، فإن المشاركة الشعبية تساهم الى حد كبير في تدعيم المبادئ والتركيبة الديمقراطية بالإضافة الى معالجة المسائل الأكثر تعقيداً ضمن الحل وإضفاء الشرعية على الاتفاقيات، بالإضافة الى ذلك، فإن المشاركة الشعبية توسع قاعدة الالتفاف الشعبي حول الاتفاقيات مما يشكل احد اهم الدعامات التي تؤدي الى تثبيت الاتفاقيات على المدى البعيد.

حق العودة

مكونة من سبعة اعضاء وبرئاسة شخصية غير ايرلندية. وقد تم ترجمة ونشر محتويات جلسات الاستماع لتشكيل القاعدة التي يعتمد عليها بهدف زيادة الدعم الشعبي لاتفاقية السلام الموقعة والاطار العام الذي تم من خلاله حل الصراع في ذلك البلد.

اما في غواتيمala، فان اتفاقية السلام قد وفرت المجال الفسيح امام المشاركة الشعبية في صياغة وتطبيق الاتفاقية. وفي نهاية الثمانينيات، قامت لجنة المصالحة الوطنية والمكونة من ممثلين اثنين عشر حربا سياسيا مختلفا، الحكومة، الجيش، واتحاد الكائنات الكاثوليكية، قاموا هذه اللجنة بتنظيم مؤتمر للحوار الوطني المفتوح. وقد شارك في هذا المؤتمر ما يزيد على الخمسين منظمة وهيئة من المهتمين بالصراع بما فيها المنظمات الطائفية، قطاعات الاعمال، النقابات، والجمعيات الخيرية والتعاونية حيث تم نقاش القضايا المفصلية المتعلقة بالصراع في ذلك البلد.

وقد ساهمت هذه المحادثات في وضع اطار عام للاتفاقية. وقد تم انتخاب هيئة خاصة مكونة من ممثلين عشرة مؤسسات مجتمعية مختلفة حيث تم تفويض اعضاء هذه الهيئة لوضع مسودات الاتفاق حول القضايا المثيرة للخلاف هناك. الا ان هذه الهيئة فقدت صفة كونها هيئة من هيئات المجتمع المدني بعد ان انخرطت في حل قضايا سياسية معلقة بين الحكومة والثوار خصوصا مع تزايد حدة الخلافات بين هذه الفئات.

تمكن اللاجئون في غواتيمala من تنظيم انفسهم ضمن اطار هيئة دائمة حيث عمل ممثلو اللاجئين من خلال هذه الهيئة على التفاوض المباشر من اجل حق جميع اللاجئين بالعودة الى ديارهم وممتلكاتهم. وقد كفلت الاتفاقية للاجئين كافة حقوقهم وامنهن وحرية تشكيل التنظيمات الخاصة بهم بعد العودة الى موطنهم الاصلي واستعادة ممتلكاتهم تحت اشراف مراقبين دوليين. كما كفلت لهم ان يخضعوا للسلطات المدنية وليس للسلطات العسكرية. الى جانب ذلك، فان قطاع النساء من بين اللاجئين قد نجح في تنظيم النساء ضمن هيئات خاصة في اطار تنظيمات اللاجئين حيث عملت هذه الهيئات على تحسين اوضاع النساء اللاجئات بعد عودتهن مع عائلاتهن الى غواتيمala. وكما اشار العديد من الباحثين والمختصين، فان اللاجئين في غواتيمala لم ينتظروا صنع السلام، بل شاركوا منذ البداية في صياغته وتطبيقه كذلك. كما ان المشاركة الشعبية الفعلية ساهمت الى حد كبير في ارساء دعائم نظام ديمقراطي كفل للجميع حقوقهم.

المشاركة الشعبية ضمن سلسلة التنفيذ:

تتجنب العديد من الحكومات والهيئات فتح باب المفاوضات امام المشاركة الشعبية. بيد ان الدراسات المقارنة تشير الى ان المشاركة الشعبية، سواء على مستوى الدور الاستشاري او المشاركة المباشرة، تلعب دورا محوريا بارزا في تسهيل تطبيق اتفاقيات السلام وضمان حالة من السلام الدائم والشامل والعادل.

من ناحية اخرى، فان الاتفاقيات التي لا تفسح المجال امام المشاركة الشعبية، يمكن ان تقود الى فقدان الثقة الشعبية في هذه الاتفاقيات وبالتالي تعريض شرعيتها للمساءلة الشعبية مما ينبع عن ضعف امكانية تطبيقها ويسقط آفاق السلام المستقبلية. اما طرح الاتفاقيات للمشاورات بعد ان يتم التفاوض عليها وتوقيعها، فهو عمل لا قيمة له لكون الامر تصل الى درجة لا يمكن معها اعادة صياغة جوهر هذه الاتفاقيات. كذلك فإن الاتفاقيات التي تتوقع دون ان يكون للقطاعات الشعبية اي دور في صياغتها، قد تكون مصدرا للخلافات والصراعات المستقبلية اكثر من كونها اتفاقيات تهدف الى وضع حد للخلافات والصراعات والنزاعات.

اضافة الى ما تقدم، فان المشاركة الشعبية تشكل الضمانة الضرورية لاعطاء الاتفاقيات والقيادات الناتجة عنها الصفة الشرعية وعدم اللجوء الى الصراعات الجانبية. كذلك يجب التأكيد هنا ان المشاركة العالمية او الدولية بشكل او باخر في عملية صنع السلام، والذي يؤدي الى اضفاء المزيد من الشرعية الدولية على الاتفاقية. لا يجب ان يشكل بديل عن المشاركة الشعبية، الذي هو مصدر الشرعية. فشرعية اية اتفاقية، ونجاحها رهن بمدى مشروعيتها في نظر اصحاب الحقوق وليس بمعايير الشرعية الدولية المحكومة جوهريا بموازين القوة.

* ورقة مقدمة الى مؤتمر مجموع عمل اللاجئين، قبرص، حزيران ٢٠١٥.
** نضال العزة، مدير بديل - المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطن واللاجئين، مدرس القانون الدولي للاجئين في جامعة القدس.

الرئيس الامريكي ورئيس الوزراء الاسرائيلي الاسبقين، بيل كلينتون وايهود براك، للفلسطينيين خلال مفاوضات كامب ديفيد الثانية في تموز من العام ٢٠٠٠. ولعل المحاولات التي تلت طرح هذه المبادرات من اجل تحشيد الدعم الشعبي لها، بما في ذلك دعوات الدولة الواحدة وما شابه، لم تصل الى حد اخراج القطاعات الشعبية في صياغتها، بل وقفـت عند حد الدعوة فقط الى تأييدها.

مقابل حالة التجاهل تلك، بروز العديد من محاولات التنظيم الذاتي التي لم تنتضج او تكتمل حتى اللحظة. من ذلك تجربة انتخاب اللجان الشعبية في مخيمات لبنان خلال الاعوام ٢٠٠٤-٢٠٠٥، وفي فلسطين خلال السنوات الأربع الماضية. وكذلك تجربة الائتلاف العالمي لحق العودة، وحاليا تجربة الشبكة العالمية للاجئين والمهرجين، وتحالف حق العودة في امريكا، ولجان حق العودة المناطقية وغيرها من الحملات.

المشاركة الشعبية من منظور مقارن:

هناك العديد من المجالات التي يمكن ان تتجلى فيها المشاركة الشعبية، حيث يمكن ان يتم تمثيل القطاعات الشعبية في عملية المفاوضات من خلال الاحزاب السياسية ولو مؤسسات وائتلافات المجتمع المدني الاخر. كما يمكن تشكيل الهيئات الاستشارية من القطاعات الشعبية لتزويد المفاوض بالنصائح المناسبة الى جانب منح هذه القطاعات الفرصة للتعبير عن رأيها واهتماماتها واخذها بعين الاعتبار في عملية التفاوض. كما انه من الممكن منح الافراد الفرصة للمشاركة في العملية السلمية سواء في مرحلة صياغة الاتفاقيات او تطبيق هذه الاتفاقيات على ارض الواقع من اجل وضع حد للصراع. وتشير التجارب الشبيهة الى ان المشاركة الشعبية في العملية السلمية يجب ان لا تقتصر فقط على المستوى النظري بوضع آليات لهذه المشاركة؛ بل يجب ان تشارك القطاعات الشعبية فعليا في هذه العملية. ومع ذلك، هناك العديد من الممثلة التي يمكن الاعتماد عليها بخصوص المشاركة الشعبية في عمليات السلام في بقاع شتى من العالم.

واذا ما اخذنا مالي كمثال، فان العديد من الشخصيات المحلية الفاعلة قد قادت في اواسط التسعينيات بعقد ما يزيد عن الخمسين لقاء للفعاليات الشعبية في المنطقة، التي كان فيها الصراع محتدما اكثر من غيرها، وبالتالي لم يكن تطبيق التسوية بالامر الهين. وقد تراوح عدد المشاركين في هذه اللقاءات بين بضع مئات ليصل الى الف مشارك في كل لقاء، وقد تولى وجهاء القرى ورجال الدين في كل منطقة مهمة جمع وضبط الاسلحة الى جانب مهمة مساعدة المهرجين واللاجئين والمحاربين السابقين في عملية اعادة الاندماج في المجتمع المحلي والتخلص من تربيات الصراع المزبور. لقد تم دعم وتمويل هذه المهمات من خلال مجلس الكائنات النزوبي بعد عجز الحكومة عن خرط الفئات الشعبية في عملية التسوية وصنع السلام. وقد قادت اللقاءات والمؤتمرات الشعبية الى ترسیخ دعائم عملية التسوية وتوفير القاعدة الشعبية العريضة التي وفرت لهذه العملية الحماية وضمان الاستقرارية.

اما اتفاقية احلال الديمقراطية في جنوب افريقيا، فقد وفرت الفرصة لحوالى سبع وعشرين منظمة وهيئه بما فيها احزاب سياسية واتحادات تجارية ومؤسسات دينية من اجل اجراء مفاوضات حول الترتيبات السياسية ووضع الدستور الجديد للجمهورية. وقد تم اعتماد مبدأ التمثيل النسبي في اختيار المشاركين في الوفود التي تفاوضت حول هذه القضايا، حيث تم فيما بعد دمج كافة المشاركين في مجموعات خاصة عملت على وضع اساسات التسوية السياسية. وقد ضمت كل مجموعة شخصا مختصا في البحث في اتفاقيات السلام الشبيهة من اجل تقديم المنشورة للمفاوضين حول افضل النماذج المطبقة في العالم، وبسبب تصعيده عمليات العنف وعدم الاتفاق على القضايا الخلافية. فان الاتفاقية لاحلال الديمقراطية في جنوب افريقيا قد جمدت. ومع ذلك، فان العديد من الافكار التي نتجت عن عملية الحوار والتفاوض قد اعتمدت من خلال المفاوضات الجزرية التي جرت بين الاحزاب السياسية المختلفة هناك. كما ان القطاعات الشعبية قد ساهمت في صياغة الدستور الخاص بالجمهورية من خلال اللقاءات والمؤتمرات الخاصة التي عقدت في جميع انحاء الدولة لهذا الغرض. كما ان المواطنين قد تمكنا من التعبير عن آرائهم واحتياجاتهم من خلال رسائل مكتوبة تم ارسالها الى صناع القرار بعد ان وضعت الهيئات المختصة مصاديق خاصة لتجميع هذه الرسائل في الاماكن السكنية المختلفة. ولقد انعكس كل ذلك في تshireمات يمكن القول انها ابداعية في تناولها لتسوية منازعات حقوق الملكية الاصيلة والمكتسبة.

اما في ايرلندا الشمالية، فان العديد من النشطاء غير الطائفيين وعدد من افراد المؤسسات غير الحكومية قد شكلوا منتدى وطنيا عرف باسم مبادرة العام ١٩٩٢. وقد وفر المنتدى للمواطنين والقطاعات الشعبية الفرصة من اجل طرح قضيائهم بشكل حر مباشر بعد ان كانت هذه القضايا تطرح من خلال الاعمال العسكرية للمجموعات المسلحة فقط. كما تم عقد جلسات استماع لطلبات المواطنين في جميع انحاء الجمهورية من خلال لجنة محايدة

القلق والاستهجان لاستثناء حقوق معينة ودعت الى التركيز على المطالب الاساسية للاجئين والتمثيل الافضل لهم في المفاوضات الى جانب دمقرطة عملية صنع السلام.

وقد عقد في العامين ١٩٩٥-١٩٩٦ سلسلة من المؤتمرات والمنتديات للاجئين والمهرجين داخل الخط الاخضر وتبعها سلسلة من اللقاءات والمؤتمرات للاجئين الفلسطينيين في الضفة الغربية والتي هدفت جميما الى التركيز على الحقوق الاساسية للاجئين واطلاق الحملات الشعبية الهادفة للدفاع عن هذه الحقوق ووضع الآليات المناسبة من اجل العمل على احقاقها. ووضعت هذه الحملة تصب اعينها هدف توسيع القاعدة الشعبية المدافعة عن حقوق اللاجئين وعدم اقتصار الحملة على قطاعات محددة. كما ان هذه الحملة قد شكلت حركة ديناميكية مستقلة شارك فيها العديد من المؤسسات والمنظمات الفلسطينية (من اللاجئين وغير اللاجئين) على مستوى الوطن والشتات وكان هدفها المركزي التحشيد من اجل حماية حقوق اللاجئين الفلسطينيين ضمن عملية السلام الدائم، في اطار القانون الدولي وقرارات الامم المتحدة.

وقد توجت انجازات الحملة الشعبية بتشكيل اللجان الشعبية للاجئين والمؤتمرات الشعبية التي نجحت في انتخاب مجلس مؤتمر عام للاجئين الفلسطينيين عقد اعماله على مستوى الوطن والشتات. وقد كان لكل مؤتمر مجلس عام منتخب للاجئين مهمته ايجاد آلية الشعبية المناسبة للنضال من اجل الحقوق الوطنية الشرعية، والديمقراطية، والحقوق والمؤتمرات والجانب لم تكن تهدف ابدا الى استبدال منظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي لكافة ابناء الشعب الفلسطيني؛ بل محاولة لاعادة توجيه الوصولية. وقد لعب التنظيم الذاتي لقطاعات اللاجئين دورا اساسيا في استعادة اللاجئين لحضور حقوقهم وقضيتهم اكثر من حقهم في التمثيل والمشاركة وهو الحق الذي تم تجاهله من قبل بعض الجهات والهيئات الفلسطينية.

وتتجدر الاشارة هنا الى ان الممثلين الدوليين وحتى القيادة الوطنية، قد وقفوا عائقا في وجه افساح المجال امام القطاعات الشعبية لمشاركة في عملية السلام، اقله لم يوفروا الآليات لذلك. ولم تطرق كافة مفاصل عملية السلام حتى الان الى موضوع المشاركة الشعبية حيث تم تجاهل ذلك في عملية التسوية بالامر الهين. وقد تراوح عدد المشاركين في هذه الهيئات اللامالية من اجل انتخاب اللجان لم تكن تهدف ابدا الى استبدال منظمة التحرير والمؤتمرات والجانب لم تكن تهدف ابدا الى استبدال منظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي لكافة ابناء الشعب الفلسطيني؛ بل محاولة لاعادة توجيه الوصولية. وقد لعب التنظيم الذاتي لقطاعات اللاجئين دورا اساسيا في استعادة اللاجئين لحضور حقوقهم وقضيتهم اكبر من حقهم في التمثيل والمشاركة وهو الحق الذي تم تجاهله من قبل بعض الجهات والهيئات الفلسطينية.

وتتجدر الاشارة هنا الى ان الممثلين الدوليين وحتى القيادة الوطنية، قد وقفوا عائقا في وجه افساح المجال امام القطاعات الشعبية لمشاركة في عملية السلام، اقله لم يوفروا الآليات لذلك. ولم تطرق كافة مفاصل عملية السلام حتى الان الى موضوع المشاركة الشعبية حيث تم تجاهل ذلك في عملية التسوية بالامر الهين. وقد تراوح عدد المشاركين في هذه الهيئات اللامالية من اجل انتخاب اللجان لم تكن تهدف ابدا الى استبدال منظمة التحرير والمؤتمرات والجانب لم تكن تهدف ابدا الى استبدال منظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي لكافة ابناء الشعب الفلسطيني؛ بل محاولة لاعادة توجيه الوصولية. وقد لعب التنظيم الذاتي لقطاعات اللاجئين دورا اساسيا في استعادة اللاجئين لحضور حقوقهم وقضيتهم اكبر من حقهم في التمثيل والمشاركة وهو الحق الذي تم تجاهله من قبل بعض الجهات والهيئات الفلسطينية.

إضافة إلى ذلك، فإن هذه المفاوضات التي قادت إلى اتفاقيات، قد التفت على الجندة التي حددتها متطلبات المجتمع المدني، لتكون عرضة للضغوطات والابتزازات السياسية المختلفة. وقد تكون هذه هي الحال التي وصلت إليها قضية اللاجئين الفلسطينيين. وفي غالبية الأحيان، تم التعامل مع اللاجئين الفلسطينيين باعتبارهم جسمًا ضاغطًا لأكثر. يستخدم للمطالبة بالحقوق ولكن دون مراعاة حقيقة للحقوق الفردية والجماعية للاجئين باعتبارهم عصراً أساسياً من عناصر عملية صنع السلام. فرق تحرير المصير حق جماعي ببعده التاريخي لم يعد يقتضي تطبيقه من الناحية العملية تمكين اللاجئين من ممارسة حقوقهم في العودة. أما العودة حق فردي غير قابل للتصرف فقد تم تجاهله أمام دعوى الاهتمام بالقضايا الوطنية العامة. وكما أشار المؤرخ الإسرائيلي، إيلان باب، فإن استثناء اللاجئين الفلسطينيين من العملية السلمية، قد أسقط بعد التأريخي للصراع وحوله إلى صراع بلا جذور وبالتالي ليس هناك أي حاجة ملحة لوسائل وأليات من أجل حل الصراع.

من جهة أخرى، فحتى المبادرات غير الرسمية الحالية كوثيقة نسيبة- ايلون وتفاهمات جنيف، لم تطرق هي الأخرى إلى أهمية المشاركة الشعبية كما أنها لم تعمل على الاستفادة من الدور الداعم الذي تلعبه مثل هذه المشاركة في تدعيم السلام. وفي الوقت الذي تبدو فيه مثل هذه المبادرات على أنها مبادرات خاصة ناتجة من مؤسسات المجتمع المدني، أو نشطاء سياسيين، إلا أنها في حقيقة الأمر تمثل موقف نخب سياسية. وبلا شك فإن كل المبادرتين المذكورتين، وبصرف النظر عن مدى توافقها مع الحقوق الوطنية، تتجاهل امكانية الاستفادة من المشاركة الشعبية وأهمية هذه المشاركة ولا تختلف في تعاطيها مع هذا الموضوع بما قدمه

الهوامش:

١. كاثرين بارتون: الاتنماء الى عملية السلام: آليات المشاركة الشعبية في عمليات السلام. تقرير مشترك لورشة عمل دراسة تحليلية، مصادرية التسوية، ٢٠٠٢.
٢. كرمة النابلسي: السيادة الشعبية، الحقوق الجماعية، المشاركة والحلول الدائمة للاجئين الفلسطينيين. ورقة عمل خاصة بمركز بديل رقم ٤، نيسان ٢٠٠٣. لمزيد من المعلومات حول المبادىء الأساسية والممارسة للمشاركة الشعبية في عمليات السلام، طالع موقع مصادر التسوية عبر الانترنت: www.c-r.org/pubs/occ_papers/pp_policy.html

تمثيل فلسطيني ٤٨ على المستوى الوطني الفلسطيني

بقلم: رجا إغبارية*



مسيرة العودة السنوية إلى قرية لوبيا المهجّرة، طبريا، أيار ٢٠١٤ (تصوير: رتش وايلز)

بالمساواة القومية واليومية في إسرائيل، وتسعي لنيل المواطنات الكاملة والمتساوية فيها رغم كل المخاطر التي تحملها هذه البرامج مثل الولاء لدولة الأغلبية اليهودية وضرورة الالتزام بتقديم الواجبات المستحقة مقابل الحقوق المنشودة مثل الخدمة المدنية والعسكرية وما ينبع عنهم.

بالرغم من تطابق رؤية الأحزاب العربية داخل التحرير الفلسطيني بما يتعلّق بحل القضية الفلسطينية والمسألة اليهودية، إلا أن الأحزاب داخل ٤٨ – باستثناء الحركة الإسلامية الشمالية وحركة أبناء البلد – لا تسعي رسمياً وفعلياً لأن تكون ضمن مؤسسات تمثيلية فلسطينية. عدم السعي لنيل التمثيل والمشاركة في صنع القرار الوطني الفلسطيني، مع ملاحظة أن الحركة الإسلامية الشمالية لا تفتّص عن موقفها بوضوح، بينما تطالب صراحة حركة أبناء البلد بالمشاركة في انتخاب ودوائر متوفّف. يعكس عناية الأحزاب العربية في إل ٤٨ المشاركة في الانتخابات عن خشيتها من مواجهة التنافض الكامن وراء وجوب إظهار الولاء “للدولة”. يقابل ذلك، أن موضوع مشاركة فلسطينيي إل ٤٨ في دوائر متوفّف وصناعة القرار الوطني مرفوض رسمياً من قبل منظمة التحرير قبل أن يكون مرفوضاً من قبل إسرائيل. يعتبر تمثيل قسبيوني إل ٤٨ في المؤسسات التمثيلية للشعب الفلسطيني ضروري جداً من أجل يكونوا شركاء في إتخاذ القرار الفلسطيني وتبنّيه وفي مقدمة ذلك المشاركة الفاعلة كفاحياً في مواجهة المشروع الصهيوني وانبهائه في فلسطين على قاعدة إقامة دولة فلسطين الديموقراطية لكل مواطنيها وعلى كل أرض فلسطين.

بعداً عن الإنقطاع والفصل التنظيمي الرسمي بين مؤسسات تمثيل الشعب الفلسطيني وقيادات إل ٤٨، إلا أن هناك تواصل دائماً في القضايا والمعاناة المشتركة. فقد ساهم فلسطينيي إل ٤٨ بشكل بارز في الإنفاضة الأولى بشكل خاص، وفي الثانية بشكل أقل بسبب الفارق بين الإنفاضتين. ويظهر هذا الدعم في حملات مساندة الحركة الاسيرة الفلسطينية، والتعاون في قضية إحياء ذكرى النكبة بشكل مشترك. أما على صعيد التواصل النصالي، فيتم ذلك يومياً في باحات المسجد الأقصى ودعم أهل القدس اقتصادياً.

في هذا السياق، لا بد من الاشارة إلى أن هناك تجانس فكري وربما تنسيقات شعبية وليس تنظيمية بين معظم تنظيمات الداخل الفلسطيني مع تنظيمات الضفة الغربية والقطاع، وهناك مئات الكوادر من داخل إل ٤٨ التحقت بالكافح المسلح والعمل السري الفلسطيني الذي تقوده فصائل الشعب الفلسطيني المتمردة في الضفة والقطاع منذ خمسينيات القرن الماضي حتى يومنا هذا، فسجنه إل ٤٨ هم جزء لا يتجزأ من الحركة الفلسطينية الاسيرة.

إن إقامة إطار فلسطيني جامع وعبر للحدود الاستعمارية التي فرضها الكيان الصهيوني هو الحل للانتقال من حالة التشريد إلى حالة تكامل نضالي وإنهاء الاحتلال الصهيوني في فلسطين التاريخية وبناء دولة فلسطين الديموقراطية لكل مواطنيها بغض النظر عن الجنس واللون والدين والعرق واللغة.

* رجا إغبارية: عضو مكتب سياسي في حركة أبناء البلد.

المواقف والأدوار المتشابكة بين منظمة التحرير الفلسطينية والأحزاب العربية الرسمية داخل إل ٤٨

• المحور الأول: مراجعة سياسية

إن فهم ومعالجة موقف دور الأحزاب العربية داخل الأرض الفلسطينية المحتلة عام ١٩٤٨ يتطلب مراجعة سياسية لبعض المحطات التاريخية التي شكلت الأساس والأرضية لهذه المواقف والأدوار. عليه، سيطرّق هذا المقال إلى تقديم مراجعة سياسية لبعض المحطات التاريخية وأثارها السياسية. ومن ثم ينتقل إلى مناقشة الأدوار المتشاركة والتensiّقية بين منظمة التحرير الفلسطينية والأحزاب العربية في الأرض المحتلة عام ١٩٤٨. تمكنّت الحركة الكولونيالية الصهيونية عام ١٩٤٨ من إلحاق الهزيمة بالشعب الفلسطيني والجيوش العربية، وأثبتت إسرائيل على أنفاس تطهير عرقى تعرض لها الشعب الفلسطيني. وقد شرع المجتمع الدولي عملية التطهير العرقي في قراراته سواء من خلال الاعتراف بقيام إسرائيل أو تأكيد نكبة الشعب الفلسطيني، رغم تأكيده على حقه في العودة إلى أرضه ووطنه عبر قرار ١٩٤. لم يبق من الفلسطينيين داخل ما أصبح يعرف بإسرائيل سوى نحو ١٥٪ من مجمل السكان، وقد تعرضوا من لهم الرابع للتهجير الداخلي، الذين أصبحوا يعرفون اليوم بالمهجرين. يشكل الفلسطينيون من بقوا داخل حدود إل ٤٨ ما نسبته ٤٪ من السكان، وأصبحوا بعد النكبة بين عشية وضحاها مواطنين لهم حقوق مدنية ودينية بحسب قرارات الأمم المتحدة ما بين النكبة والعام ١٩٦٦ أخضعوا للحكم العسكري الإسرائيلي حتى عام ١٩٦٦، حيث تحولت البطاقة الخضراء أو الصفراء إلى زرقاء رسمياً، وتبدل الحكم العسكري بحكم مدني صهيوني لا يختلف عن جوهر الحكم العسكري إلا في الشكل. وأكبر دليل على ذلك هو حق العرب بالتصويت لكننيست تحت الحكم العسكري مثلاً هو الحال في ظل الحكم المدني.

إنعكست النكبة الفلسطينية والهزيمة العربية على كافة مناحي حياة الفلسطينيين داخل الأرض المحتلة عام ١٩٤٨. وبين النكبة وضحاها تحول الفلسطيني إلى قوة احتياطية للأحزاب الصهيونية، حيث صوت فلسطينيون في الانتخابات الأولى وما بعدها بنسبة تصل إلى ٨٥٪ للأحزاب الصهيونية و ١٥٪ إلى الحزب الشيوعي الإسرائيلي غير الصهيوني إلا أنه إسرائيلي أيضاً. وتراوحت نسبة التصويت العامة بين ٨٥٪ و ٩٥٪ متفوقة بذلك على نسب تصويت اليهود الإسرائيليين أنفسهم. هذا السلوك السياسي غير المنطقي تاريخياً لشعب تعرض لنكبة وهزيمة حكم عسكري ومصادرة أراضٍ، مصادرة حقه في تقرير المصير على أرضه، تعبّر عن حالة تماهي مع دولة العدو وأحزابها ومؤسساتها الحكومية مثل البرلمان. إن تفسير هذا السلوك السياسي يعود إلى هول النكبة والرعب من العدو والخوف من استمرار عملية الطرد من البلاد والحكم العسكري الذي اشتري ذمم زعماء عائلات مقابل تأشيرة عمل وتصريح سفر بهدف العمل في المدن اليهودية ووسعيها وراء مصالح صغيرة ووظائف حكومية (مثل المدارس) وغير ذلك مما فسر على أنه ضرورة للبقاء في الأرض حتى تحت حكم وملة الاحتلال. من جهة ثانية، هناك من آمن بحق إسرائيل في الوجود الشرعي واعتبرها تجسيداً لحق تقرير المصير لليهود في البلاد، وأعني بذلك الحزب الشيوعي الإسرائيلي وعرب الأحزاب الصهيونية المتمسكين بعضاوية أحزابهم حتى اليوم، بالإضافة إلى قادة من الطائفة العربية الدرزية والمتخلفين من الدولة على اختلاف مشاربهم وتصنيفاتهم.

تقاصلت اليوم صورة المشاركة السياسية نحو النصف حيث تبدلت عبر مد وجز لتسفر على هذا المعدل من حيث التصويت أو عدمه بما في ذلك الإنتخابات الأخيرة (٢٠١٥) التي خاضها العرب غير الصهاينة بقائمة واحدة تتألف من مؤسسات الدولة، وبما على الدولة برمتها بالقياس إلى موقعها في الحقيقة. تعود نتائج هذا الواقع إلى مؤتمر المجلس الوطني الأخير الذي عقد عام ١٩٨٨ في الجزائر وكان بداية نهاية «الميثاق الوطني الفلسطيني»، فالاعتراف بقرارات الأمم المتحدة مثل قرار ١٨١ يشكل حجر الأساس لإعتراف منظمة التحرير الفلسطينية بشرعية قيام إسرائيل وجودها من حيث المبدأ والسياسة. يتبعها قرار ٢٤٢ و ٣٣٨ الداعية إلى الانسحاب الإسرائيلي لحدود عام ١٩٧٣ والاشارة بخجل إلى قرار ١٩٤ المرتبط بحق العودة. وتعترف الأحزاب السياسية بسبق الإصرار والترصد من قبل ٥٠٪ من العرب أخطر من التصويت بنحو ٩٠٪ في خمسينيات القرن الماضي والذي كان يستند إلى الرعب والخوف من تداعيات الهزيمة والنكبة. إن نسبة التصويت وإن قلت اليوم، لا أنها تعكس تبني مشروع أسلحة مدني يجري بشكل واعٍ وجماعي، يغيب التباينات الأيديولوجية، تم التغيير عنه بالمشاركة السياسية للقائمة المشتركة في الإنتخابات الأخيرة. هنا الأسلحة السياسية هي جماعية

الأسير محمد علان ... صمت الرياح*

بقلم عيسى قرافق



والد الأسير محمد علان في ضيافة الوزير قرافق في مخيم الدهيشة، آب ٢٠١٥ (المصدر: pnn.ps)

الاسرائيلية، يناقشون اقصر الطرق لتجويه الضربة الحاسمة، استئثار اجهزة الامن الاسرائيلية، استئثار في القيامة والآخرة. اليوم الثاني والستين، الساعة الخامسة عصراً، دعوة لاجتماع مجلس حقوق الانسان في جنيف، لم يأت أحد، كلهم في إجازة او معتقلين. اليوم الثالث والستين، الساعة الثامنة صباحاً، محمد علان في ثوب عرس أبيض، فراشات ملونة تطير حوله، يدخل بيته في نابلس، يحتضن امه طويلاً، ينظر خلفه، تتراجع سحب الظلام.

محمد علان الاسير المريض، يستفزهم وكل الكلام الآن كلام بلا غبار على حجر وكل الكلام الآن كلام بلا نار لها عينان وبرق وقمر وكل الكلام الآن كلام بلا قرار وغضب كي يستجيب القدر

* سبق نشر هذا المقال عبر بريدي الكاتب، ويتم إعادة نشره باذن.
** عيسى قرافق: رئيس هيئة شؤون الأسرى والمحررين، عضو الجمعية العامة لمركز بديل.

الشارع الفلسطيني وإدارة الوكالة مقطوعة ويجب أن تمر بالضرورة عبر الهيئة العامة المعنية بمتابعة شؤون اللاجئين لديها. وعلى صعيد دور هذه اللجان والمؤسسات الأهلية ودورها في حماية اللاجئين اجتماعياً وانسانياً، فإن الواقع يؤكد أن المجتمع الفلسطيني افتقد إلى هذه المؤسسات، واعتمد في السابق على دعم الوكالة خدمات الدولة السورية وما تقدمه الفصائل لأنصارها، وقد كشفت الأزمة السورية حال المجتمع المدني الفلسطيني وأبرزت هشاشةه وضعفه وافتقاره إلى عناصر القوة والثبات والتماسك.

دور منظمة التحرير الفلسطينية

يسود الشارع الفلسطيني حالة من السخط الشديد إزاء الدور الذي تقاسمت منظمة التحرير الفلسطينية عن القيام به لإسناد اللاجئين الفلسطينيين والتخفيف من أعباء الأزمة عن كاهلهم، حيث لم تقدم المنظمة سوى مساعدة هزيلة ولمرة واحدة لللاجئين وفشلت في حل العديد من القضايا العالقة مع الدولة السورية مثل قضايا الموقوفين لدى الأجهزة الأمنية السورية منذ سنوات دون البت بأوضاعهم. كما فشلت في تشكيل خلية أزمة من أعضاء اللجنة التنفيذية والمسؤولين المحليين من الفصائل لإدارة الشأن العام للأجياد، ومعالجة قضياتهم حسب الأولوية بما في ذلك الإغاثة وتوفير مناصر الاستقرار، خاصة وأن باب الهجرة قد افتتح على مصراعيه، وهجرة حوالي ١٠٠ ألف لاجئ فلسطيني إلى الدول الأوروبية وغيرها.

خلاصة:

يفتقرا اللاجئون الفلسطينيون في سوريا إلى الحماية القانونية والاجتماعية بجوانبها المختلفة، فقد أدت الأزمة إلى تمزيق النسيج الاجتماعي للمجتمع الفلسطيني في سوريا الذي افتقد إلى المرجعية السياسية الفلسطينية القادرة على معالجة ملفاته المختلفة والنهاوض مجدداً من تحت الركام، ويستدعي الحديث عن الحماية القانونية التوقف أمام هجرة حوالي ٥٠ ألف لاجئ فلسطيني نزحوا من سوريا إلى لبنان ويضخعون لسلسلة من القوانين اللبنانيّة البائرة، ولتقابلات في قارات وكالة الغوث وقدرتها على تقديم الخدمات الضرورية لهم، بالإضافة إلى ذلك يجب فتح ملف آلاف المهاجرين عبر البحار إلى أوروبا وسواها وما يتعرضون له من مخاطر أمنية وقانونية واجتماعية في ظل تجاهل تام لقضاياهم من قبل السفارات الفلسطينية في الخارج، ولغموض حالتهم القانونية أمام المؤسسات الدولية المعنية بالمهجرين والنازحين واللاجئين. وهذا ما يدعونا لأن نقترح على دائرة شؤون اللاجئين الفلسطينيين في منظمة التحرير الفلسطينية أن تدعو لعقد مؤتمر وطني لبحث أوضاع اللاجئين في سوريا. تشارك فيه وكالة الغوث والمفوضية العليا لشؤون اللاجئين ومؤسسات ذات صلة وشخصيات ناشطة في هذا المجال. فقضية اللاجئين الفلسطينيين في سوريا تستحق أن تكون واحدة من القضايا الوطنية الملحة.

*معتصم حمادة: صحفي فلسطيني مقيم في سوريا، والمستشار السياسي للمجموعة.

لقد تجاوز الحد المتوقع طيباً في اضرابه المفتوح عن الطعام منذ ٢٠١٥/٦/٦ اعتقاله الاداري التعسفي، وتجاوز خطوط الموت بارادة خارج حسابات السجانين وحكومتهم العنصرية التي اطلقت كل اسباب الموت على الاسرى في السجون.

الاسير محمد علان، تجددت روحه اكثر من مرة، وخرج جسده عن جسده الممزق الى التكامل في الوقوف وجهاً لوجه امام اللحظة الحاسمة، فإما ان ينتصر على الظهر الاحتلالي، وإما ان ينتصر على الموت، ويصعد الى فضاء الحياة.

لاتصدقوا انه لا يسمع، ولا تصدقوا انه لا يرى، هو يسمع دبيب الوجع في دمه ومفاصله، وصوت الناس على ابواب مستشفى بروزالي الاسرائيلي، وهو يسمع صوت امه وابيه، وقرع الايدي على جداران الزنازين، صوت آدان واجراس هدير بحر، انتفاضة اماع الارض، صوت ماء التراب، ونداء اشجار على الرياح في الصيف القائل، ويسمع ويسمع كيف ينفجر الصمت.

محمد علان يرى دولة احتلال تحولت الى ورشة نشطة في تشييع قوانين الموت والذل ضد الاسرى، يرى بربيع التغذية القسرية يتذلل من انتهائه الى معدته، يقف فوق رأسه سجان مقنع، على يده دم طازج من دماء الشهداء علي الجعفرى وراسم حلاوة واسحق مراعاة، ويرى اسرى في قاعات الموت يسحقون ويقتلون في ظلام سجن نفحة، عندما تمردت ارواح الاسرى على تلك القبور.

يرى دولة في معسكر، خالية من الوجود الانساني ومن الصور، لا يسمع فيها سوى فحيح الافاعي وعواء الذئاب، وخواطر اسرى تأخروا عن الموت قليلاً، او اسرعوا الحياة بلا ساعة ولادة.

محمد علان يرى حريته رهن الدقيقة الاخيرة في تلك المسافة الطويلة من القدس الى حيفا ، ورهن ابتسامته الهادئة، وهو يتحدى هذه الحرب التي تستهدف المعنى واللغة والهوية والذاكرة والحياة القادمة.

محمد علان وضع العالم كله امام سيره في المشفى، استدعاهم الى موته او حياته، دعاهم الى تشييعه الى الموت او الى الحياة، ودعاهم ان يشاركونه الألم او الفرح ، دعاهم ان يفكوا قيد يده المربوطة بالسرير، او ينسحبوا من المسؤولية الاخلاقية والقانونية ويكتفوا بالذهول.

محمد علان فتح الان كل النصوص والمبادئ والقرارات والأخلاق الاممية، الانسانية والطيبة والقانونية، وبدأ يقرأ الاعلانات، البيانات الصادرة عن المنظمات الانسانية، العطف المتدقق من الناس القادمين من كل جهات الكون، يقرأ متداولاً

الحماية القانونية والاجتماعية لللاجئين الفلسطينيين في سوريا

بقلم: معتصم حمادة

يعتبر الحديث عن موضوع حماية اللاجئين الفلسطينيين في سوريا أمراً مستغرباً كونه لم يدرج أبداً على جدول أعمال حركة اللاجئين لموضوع مضمونه وإتخاذه بعدأً أميناً، حيث تناول الأجهزة المعنية في سوريا منح البعد الأمني لمعظم قضايا المجتمع، لذلك تعتبر الموافقة الأمنية أول الإحتياجات لتأسيس أي جمعية أهلية على اختلاف وظائفها، وقد يستثنى من ذلك بعض الجمعيات التابعة لفصائل الفلسطينية كونها توفر غطاء سياسياً وتحترك بعلم الهيئة العامة لشؤون اللاجئين الفلسطينيين العرب كأي مؤسسة حكومية معنية برعاية أوضاع اللاجئين، ونظراً لأهمية وحساسية موضوع حماية اللاجئين الفلسطينيين، سيطرق هذا المقال إلى الجانب الإنساني للاجئين الفلسطينيين في سوريا بالإضافة إلى حقوقهم السياسية.

الحقوق الاجتماعية

يتمتع اللاجئون الفلسطينيون في سوريا بجملة من الحقوق الاجتماعية التي تساوي بين اللاجئ الفلسطيني والمواطن السوري بإشتئان الحق في الترشح والإنتخاب، وبالتالي يتمتع اللاجئ الفلسطيني بحق التعليم في المؤسسات السورية حتى أعلى الدرجات العلمية وينطبق عليه هنا ما ينطبق على المواطن السوري من إجراءات وغيرها، كما يتمتع بحق العمل في دوائر الدولة ما عدا المناصب السياسية العليا، ويستفيد اللاجئ الفلسطيني من الخدمات الصحية والتعويضية وحق له التملك والبيع والشراء وتأسيس الشركات والمصانع والمعامل، باختصار، يعامل اللاجئ الفلسطيني قانونياً، معاملة المواطن السوري تماماً، وإن الأزمة جمدت بعض الوزارات هذا القانون لتعطي الأفضلية في التوظيف للمواطن السوري، لكن أمام احتجاج «الهيئة العامة» [التي أشرنا لها سابقاً] جرى التراجع عن هذا التجميد وعادت الأمور إلى طبيعتها.

الحقوق السياسية

يتمتع اللاجئ الفلسطيني بحقه كاملاً في الانظام السياسي بدءاً بالفرع الفلسطيني لحزب البعث وانتهاءً بباقي الفصائل الفلسطينية، ويعتبر هذا الحق تاكيداً على التمسك بحق العودة وصوناً للحقوق الوطنية الفلسطينية، ولا بد أن نعترف أن مناهج التدريس في المدارس والجامعات السورية قد أسهمت بشكل واضح في تنمية الحس الوطني لدى اللاجئ الفلسطيني حتى قبل ولادة الحركة الوطنية المعاصرة، ولعل هذا الأمر وما سبق أن ذكرناه من حقوق اجتماعية يتمتع بها اللاجئ الفلسطيني أسهمت في خلق تقارب اجتماعي ومجتمعي سوري

سلطت الأزمة السورية الضوء على أوضاع اللاجئين الفلسطينيين في سوريا، فقد تراجعت قدرات الدولة السورية على تقديم الخدمات للمواطنين السوريين واللاجئين الفلسطينيين وتنامي الهجرة القسرية بفعل الأحداث الدموية، وأصبحت وكالة الغوث هي الملاجأ الرئيسي لللاجئين الفلسطينيين، فازدادت الأعباء الملقاة على عاتقها دون أن تتوفر لها المواريثات الإضافية لتغطية الاحتياجات الطارئة، حيث بات على الوكالة أن تؤمن كافة مستلزمات الحياة من مأوى، وغذاء يومي، وعلاج لحوالي ٣٠٠ ألف لاجئ فلسطيني دمرت الأزمة أوضاعهم كاملة، لم تنجح وكالة الغوث في حل مشاكل اللاجئين ون توفير الحماية الاجتماعية لهم في ظل الأزمة السورية، حيث أفتنت مأوى في بعض مدارسها، لكنها عطلت بذلك برامح التعليم وأغلقت مؤسساتها الصحية في المخيمات المضطربة كخان الشيح، واليرموك ودرعاً وسبعين، لكنها لم تنشط بالدرجة الكافية لتساهم في تحسين مراكز صحية بدبلة في أماكن اللجوء فيريف دمشق حيث تجمعت آلاف العائلات الفاردة من مخيم اليرموك وسبعين.

وقد قدمت الوكالة أربع دفعات مالية وكميات من المواد الغذائية أسهمت في توفير جزء يسير من حاجة اللاجئين خلال العام المنصرم كمساعدات مباشرة لللاجئين، ولم تتسلم الوكالة حتى الان أية مبالغ طارئة من الجهات المانحة لتواصل برنامجها الطارئ في دعم واسناد اللاجئين النازحين والمهجرين، مما يعني أن دور الوكالة مرجح للتراجع دون أن يتتوفر لذلك أي بديل.

الجان الشعبي

لقد استبدلت اللجان الشعبية في مخيمات سوريا بجانب التنمية، وهي لجان تابعة للهيئة العامة لللاجئين تقتصر وظيفتها على لفت نظر الهيئة إلى حاجات المخيمات من خدمات تنقل عبرها إلى وكالة الغوث، حيث أن العلاقة المباشرة بين

حق العودة

رسالة مفتوحة الى سيادة الرئيس محمود عباس، واعضاء اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، وقادة العمل الوطني الفلسطيني في فلسطين والشتات



تمكين الأونروا من الوفاء بالتزاماتها

تجاه اللاجئين الفلسطينيين مسؤولية دولية

الأونروا الأساسية جزءاً من مساهمة الدول الالزامية للأمم المتحدة، اسوة بغيرها من الوكالات الدولية المتخصصة؛ وعدم ابقاءها رهن التبرعات والمنح الطوعية للدول؛ على ان يشمل هذا القرار توسيع صلاحيات وولاية الأونروا على نحو يضمن الاستجابة لاحتياجات اللاجئين الفلسطينيين ونمومهم الطبيعي الى ان يتمكنوا من ممارسة حقوقهم في اختيار الحل العادل والدائم بموجب القانون الدولي، وقرارى رقم ١٩٤، و٢٣٧.

التوجه الى المفوضية العليا لشؤون اللاجئين لحثّها على الاضطلاع بدورها حيال سد الفجوة الجسيمة في الحماية الدولية التي يعاني منها اللاجئون الفلسطينيون، اسوة بغيرهم من لاجئي العالم، خصوصا وأن لجنة التوفيق الدولية حول فلسطين التي اسست عام ١٩٤٨، والتي كانت قد كلفت بتوفير الحماية للاجئين الى جانب الأونروا، لم تعد فاعلة منذ اواسط الخمسينيات.

العودة حق وإرادة شعب

نعم للحماية الدولية الشاملة للاجئين الفلسطينيين، لا للانتهاكات من حقوق شعبنا الوطنية والانسانية، مسؤولية تمويل الأونروا مسؤولية دولية وأعممية لا نقل المسؤوليات الى الدول والسلطات المضيفة

للاطلاع على أسماء المؤسسات والجانب والهيئات الوطنية الموقعة على الرسالة الرجاء زيارة موقعنا الالكتروني
www.badil.org/haq-alawda

وإذ ندرك خطورة الاستجابة لدعوات نقل المسؤوليات لحكومات الدول المستضيفة أو المؤسسات الدولية الاهلية وغير الحكومية، وإننا نرى في هذه السياسة استجابة موضوعية بقصد او بدون قصد لمشروع الصهيونية العالمية واسرائيل الهداف الى الغاء الأونروا، وإذ نلمس التدهور الخطير في أداء الأونروا، ومن خلفها الامم المتحدة، والدول المعنية وسائر المجتمع الدولي، هذا التدهور الذي نرفض ان يتتحمل مسؤوليته اللاجئون الفلسطينيون، والذي يمثل سياسة ممنهجة متعددة منذ اكثر من عقدين، وإذ ندرك أن توفير المئة مليون دولار المطلوبة عاجلاً ممكن ولكنه لا يعود اكثراً من حل مؤقت، وإذ ندرك أن الأزمة أصبحت مزمنة وحلها لا يكون الا بالوقوف على جذور واصل المشكلة والخلل المتمثل في ابقاء الأونروا رهن التمويل الطوعي والمشروع، وغير الثابت وغير المستقر، فانتابنا دعوه سيادة الرئيس محمود عباس، رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، وأعضاء اللجنة التنفيذية وقادة العمل الوطني الفلسطيني إلى:

■ التوجه الى السيد بان كيمون، بصفته الامين العام للأمم المتحدة، وايضاً بصفته رئيس المجلس التنفيذي المسؤول عن ادارة تمويل الأمم المتحدة، وبرامجها ووكالاتها المتخصصة، بطلب رسمي باسم منظمة التحرير الفلسطينية، لتوفير الموارزنة العاجلة اللازمة للأونروا من خلال موازنة الأمم المتحدة نفسها.

■ التوجه عبر المجموعة العربية، ومنظمة المؤتمر الاسلامي، ودول عدم الانحياز لاستصدار قرار امي عبر الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها القادمة في ايلول، يتم بموجبه جعل موازنة

نحن، مؤسسات ولجان المجتمع المدني الوطنية الموقعة أدناه، إذ نلمس حجم الاستهداف المتزايد الذي تتعرض له قضيتنا وحقوقنا الوطنية الثابتة، وعلى الاخرين حقوق اللاجئين في العودة الى ديارهم الاصليه، واستعادتهم لممتلكاتهم، وتعويضهم بما حق لهم من اضرار بموجب القانون الدولي وقواعد العدالة وقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٩٤ لعام ١٩٤٨، وقرار مجلس الامن رقم ٢٣٧، عام ١٩٦٧؛

وإذ نرى الإستهداف المباشر لللاجئين في دول الشتات، وفي دول اللجوء الثاني والثالث لهم، سواء عبر تهجيرهم أو التنكر لأبسط حقوقهم الإنسانية المكفولة عرفاً وقانوناً، أو التمييز الممنهج ضدتهم على أساس هويتهم الوطنية، وإذ ندرك خطورة استهداف المخيمات الفلسطينية، ومشروع تفكيكها الذي يهدف الى تدمير الموقف السياسي وقضية اللاجئين وحقوقهم عبر تفكيك التقليديموغرافي لهم، وفرض التوطين القسري عليهم،

وإذ ندرك تركيز وإنشغال المجتمع الدولي برمنته على ظاهرة التطرف والارهاب والاستقرار في المنطقة ومختلف أنحاء العالم، وحجم الاهتمام غير المسبوق الذي تتعرض له قضيتنا وحقوقنا،

وإذ نرى أن مسلسل تنصيل الدول أو المنظمات منفردة ومجتمعها، من المسؤوليات الدولية تجاه قضيتنا يتتسارع في الإنحدار، والذي يبرز مؤخراً في تراجع دور الأونروا في الوفاء بالتزاماتها تجاه المهرجين واللاجئين، وليس أدل على ذلك الا قطع المعونة المالية عن المهرجين من سوريا، وتشجيع موظفي الأونروا على التقاعد المبكر في ظل سياسة عدم التوظيف المعتمدة، والتلویح بتأخيل العام الدراسي في اكثر من ٧٠٠ مدرسة تديرها الوكالة،

حق العودة

دورية تصدر كل شهرين عن

بديل/المركز الفلسطيني لتصادر حقوق المواطن واللاجئين
الرقم الدولي المعياري (ISSN): 18149774

